تقارير

لجنة القطاعـــات الإنتاجيــة

حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات

الولاية التشريعية 2021 - 2027
السنة التشريعية 2021-2022
= دورة أكتوبر 2021=

السنة المالية 2022

محتوى التقرير

1-ورقة تقنية.

2- التقديم العام.

3-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
- أجوبة مكتوبة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
- أوراق إثبات الحضور.

4-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الصناعة والتجارة .
- أوراق إثبات الحضور.

5-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أجوبة مكتوبة للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أوراق إثبات الحضور.

6-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
- أوراق إثبات الحضور.

7- جدول التصويت على الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

- أوراق إثبات الحضور.

بطاقـــــة تقنيـــــة

- رئيـــس اللجنـــة : المستشار عثمان الطرمونية.

- مقرر اللجنـــة : المستشار أبو بكر اعبيد.

- تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة:

الاثنين 22 نونبر 2021 - تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الأربعاء 24 نونبر 2021 – مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الخميس 25 نونبر 2021 – تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- الجمعة 26 نونبر 2021 – مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

الاثنين 29 نونبر 2021

– مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

الأربعاء 01 دجنبر 2021

- مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

الجمعة 03 دجنبر 2021

- التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

- **تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الجمعة 03 دجنبر 2021.**

- عدد الاجتماعات: 09

- عدد ساعات العمل: 24 ساعة و 30 دقيقة

- الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:

  - السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)
  - السيدة يمينة التوابي
  - السيد محمد ادعيجو
  - السيد أحمد جمالي
  - السيدة رجاء النيازي

تقـديم عـام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، بعد انتهائها من دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية **2022** ويتعلق الأمر ب :

- ✓ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- ✓ وزارة الصناعة والتجارة ؛
- ✓ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ✓ وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وتجدر الاشارة إلى أن اللجنة عقدت **9** اجتماعات لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية أعلاه، وذلك خلال الفترة الممتدة من **22** نونبر إلى **03** دجنبر **2021**، حيث استغرقت الدراسة ما يناهز **25** ساعة عمل ، وفقا للإجراءات الوقائية والاحترازية المتخذة من طرف أجهزة المجلس في هذا الشأن لتفادي انتشار فيروس كوفيد **19**.

وأود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، على حسن إدارته لاجتماعات اللجنة بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور

أشغال هذه الاجتماعات في أجواء طبعها التعاون المثمر والعطاء البرلماني الجاد، وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعملية البرمجة ، والشكر موصول للسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة، وإلى كافة السيدات والسادة المستشارين، على حرصهم على الحضور الوازن والفعال لاجتماعات اللجنة، وعلى متابعتهم لأشغالها باهتمام كبير ، اتضح ذلك من خلال مساهمتهم الفعالة بتدخلاتهم القيمة التي لامست عدة قضايا ذات طابع محلي جهوي ووطني ، وإلى جانبهم أشكر الطاقم الاداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل سير أشغال اللجنة.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أتقدم بعبارات الشكر والتقدير للسيدات والسادة الوزراء، على ما قدموه من وثائق ومعطيات و ما طرحوه من شروحات وتوضيحات معززة بالأرقام والاحصائيات همت المنجزات المحققة والبرامج المسطرة خلال السنة المالية **2022**، وفقا لاستراتيجيات قطاعية واعدة كالجيل الأخضر وغابات المغرب، واستراتيجية أليوتيس للصيد البحري، علاوة على استراتيجية الانعاش الاقتصادي لكل من قطاعي الصناعة والتجارة، والاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في أفق سنة**2030**.

واعتماد استراتيجية جديدة للقطاع السياحي بعد انتهاء رؤية سنة**2020**، تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة كوفيد-**19**، وتوجيهات النموذج التنموي الجديد.

هذا، وتجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدة والسادة الوزراء، وتفاصيل مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية الآنفة الذكر من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة التفصيلية المقدمة عما ورد من استفسارات

وملاحظات واقتراحات كانت محط اهتمام وانشغالات السيدات والسادة المستشارين .

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ الجمعة **03** دجنبر **2021**، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية **2022**، وذلك وفق النتيجة التالية :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية

برسم السنة المالية 2022

القطـاع الحكومـي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحـــة والصيـــد البحري والتنميـة القـروية والمياه والغابـــات.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لأحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السيـــاحـــة والصناعـة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطـاقـي والتنمية المستدامة.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14

مساعدة مقرر اللجنة

مريم الهلواني

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- **دورة أكتوبر 2021**-

السنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2022، اجتماعين الأول بتاريخ 22 نونبر 2021 خصص لتقديم مشروع الميزانية الفرعية، والثاني بتاريخ 26 نونبر 2021 للمناقشة، وقد ترأس هذين الإجتماعين السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

بعد الكلمة الترحيبية للسيد رئيس اللجنة بالحضور، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء اللجنة تقدم بتهنئة السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حظي بها على إثر تعيينه على رأس الوزارة، متمنيا له التوفيق في هذه المهمة المنوطة به على درب مواصلة تفعيل الأوراش الإصلاحية الكبرى ذات الصلة بالقطاعات التي يشرف عليها.

عقب ذلك، تناول السيد الوزير الكلمة لتقديم محاور مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حيث تطرق إلى استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030) التي تستند على عنصري الاهتمام بالموارد البشرية واستدامة التنمية الفلاحية.

كما عرج على أهم إنجازات القطاع برسم سنة 2021، وبرنامج عمل سنة 2022 مشيرا إلى أن صندوق التنمية الفلاحية عمل على تحقيق مامجموعه 4492 مليون درهم موزعة بين الاستثمار وعمليات مختلفة أخرى، سعيا نحو تحقيق 4200 مليون درهم في أفق سنة 2022.

كما أوضح السيد الوزير أن برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي شهد برنامجا خاصا بعصرنة شبكات الري بدوائر السقي الكبير مع تجهيز الضيعات بالري الموضعي، معلنا أن المساحة المبرمجة خلال (2020-2030) تصل إلى 110 آلاف هكتار، حيث سيتم إنهاء الأشغال على مساحة 10 آلاف و 50 هكتارا خلال سنة 2022 في إطار برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى أبرز السيد الوزير أهم منجزات استراتيجية الجيل الأخضر، وكذلك تفعيل المقتضيات المتعلقة بتنمية المراعي وتنظيم الترحال وفقا لأحكام القانون رقم 113.13.

هذا، وأورد السيد الوزير أن مشاريع الفلاحة التضامنية ضمن استراتيجية الجيل الأخضر برسم السنة المقبلة (2022) ستعرف استثمارات إجمالية يصل مبلغها إلى 2.1 مليار درهم، منها 983 مليون درهم موجهة لاعتمادات الأداء وذلك في إطار اعتماد مقاربة جديدة للفلاحة التضامنية ضمن استراتيجية الجيل الأخضر بانتهاج مقاربة ترابية لضمان تكامل التدخلات واستغلال أمثل لمؤهلات المجال مع إعداد وبلورة (40) مشروعا جديدا برسم سنة 2021 همت على سبيل المثال تنمية سلاسل الزيتون، وتربية الإبل.

وفي موضوع السلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تطرق السيد الوزير إلى أهم البرامج المنجزة كالبرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية، وترقيم الحيوانات، وبرنامج مكافحة الحشرة القرمزية، تلك البرامج التي سيتم تعزيزها واستكاملها في أفق سنة 2022.

وعن قطاع الصناعات الغذائية، كشف السيد الوزير عن عمل الوزارة على تنمية المنتجات المحلية، وترميز وتثمين المنتجات المحلية والبيولوجية في انتظار تأهيل وعصرنة أسواق الخضر والفواكه في غضون السنة المقبلة (2022).

كما أفصح عن أبرز مستجدات الغرف الفلاحية في إطار الحكامة وتتبع ومواكبة عمليات المراقبة والتدقيق لتأهيلها للمساهمة في تنزيل البعد الجهوي للاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030".

وتطرق أيضا إلى أهمية تقوية البحث الفلاحي والتكوين والتعليم العالي الفلاحي عن طريق تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطار الميكانيزم التنافسي لتمويل البحوث وفتح باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة خلال سنة 2022، وكذلك –يضيف السيد الوزير- العمل على تتبع إنجاز برامج البحوث على المدى المتوسط (2021-2024) لفائدة المعهد الوطني للبحث الزراعي، والعمل أيضا على تكوين مامجموعه 2600 طالب بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

كما تطرق إلى أهم البرامج المرتقب إنجازها حول الاستشارة الفلاحية برسم سنة 2022 التي لخصها في مواكبة البرامج الاستراتيجية للوزارة، ودعم التظاهرات الفلاحية.

وفيما يتعلق بقطاع التنمية القروية أورد السيد الوزير أن نطاق تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية شهد خلال هذه السنة (2021) مواصلة أشغال بناء المسالك القروية والتجهيزات الهيدروفلاحية واستصلاح الأراضي الفلاحية، وكذلك المحافظة على الأراضي الزراعية إلى جانب إعداد دورات تكوينية لفائدة الفلاحين المعنيين.

ومن جانب آخر، أكد السيد الوزير على أن برنامج عمل السنة المقبلة (2022) سيشهد أيضا تنفيذ المكونات المرتبطة بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتثمين المنتجات الفلاحية، وكذا إنجاز عمليات التهيئة الهيدروفلاحية، وتهيئة المسالك القروية واستكمال أوراش بنائها، ومواصلة عمليات غرس الأشجار المثمرة.

أما بالنسبة لقطاع المياه والغابات، أوضح السيد الوزير أنه تم في إطار تنزيل استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" فتح عدة أوراش أهمها الإصلاح المؤسساتي للقطاع عن طريق إعادة هيكلة التنظيم المؤسساتي وملاءمة الإطار القانوني، والشروع في تطوير وتحديث المهن الغابوية، وكذا خلق نموذج جديد للمقاربة التشاركية بجعل الساكنة شريكا أساسيا بناء على حكامة غابوية محلية حقيقية وهيئات ترابية خاصة وذلك عبر صدور القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات الذي من المرتقب دخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2022.

وفي نفس الاتجاه، أفاد السيد الوزير بأنه تم العمل على تهيئة وتنمية الغابات، ومحميات محيطاتها عن طريق تشجير وتحسين المراعي على امتداد مساحة 42.300 هكتار، وكذلك معالجة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال على مساحة 43.000 هكتار مع الحرص على تهيئة المناطق المحمية عبر مواصلة تنزيل مخططات تهيئة وتدبير (10) منتزهات وطنية وتدبير عمليات القنص والصيد بالمياه القارية علاوة على المجهودات

المبذولة للوقاية من الحرائق ومكافحتها والتي بلغت في غضون هذه السنة (321) حريقا تضررت من جرائها مساحة غابوية قدرت ب (2.823) هكتارا.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوزارة لفائدة القطاع برسم سنة (2022)، أفصح السيد الوزير عن عزم الوزارة تنمية شبكة المناطق المحمية وحماية الوحيش ومواطنه عن طريق مواصلة العمل على تهيئة المنتزهات الوطنية السالفة الذكر، وخلق (26) محمية حيوانية على امتداد مساحته (54.000) هكتار، والشروع في تهيئة المنتزه الوطني لإفران تماشيا مع أهداف استراتيجية "غابات المغرب "2020-2030".

وعن قطاع الصيد البحري، تطرق السيد الوزير إلى أهم مؤشرات استراتيجية آليوتيس وعلاقتها بعامل الاستدامة التي انتقلت من 5% سنة 2007 إلى 96% خلال سنة 2021 والزيادة التي حصلت في مجال إحداث مناصب الشغل وحجم ماتم الوصول إليه في مجال الصيد وتطوير القيمة المالية بمعدل زيادة فاق .2%

ومن بين أهم المؤشرات التي استعرضها السيد الوزير الارتفاع المسجل في نسبة الكميات المفرغة المدبرة باستدامة وارتفاع حجم الصادرات ب 2.5 مليار دولار، والإسهام في الناتج الداخلي الخام ب 17.02 مليار درهم.

كما تطرق أيضا إلى أهم مؤشرات الصيد البحري خلال الثمانية (8) أشهر الأولى من سنتي 2020 و 2021 التي عرفت تراجعا طفيفا من حيث حجم الإنتاج الوطني من الأسماك الذي انتقل من (814) ألف طن سنة 2020 إلى (779) ألف طن خلال هذه السنة (2021) مسجلا انخفاضا طفيفا قدر ب 4% في الكمية مقابل ارفاع في القيمة ب 30%.

أما على مستوى صادرات المنتوجات السمكية، أشار السيد الوزير إلى أن سنة 2020 تميزت باستقرار في حجم الصادرات بلغ 458 ألف طن، مقابل 423 ألف طن سنة 2021 مسجلا انخفاضا في الكمية بنسبة 8% مقابل ارتفاع في القيمة بنسبة 17 % رغم الظرفية الدولية الصعبة وتأثيرها على الأسواق الدولية بفعل إنتشار فيروس كوفيد-19.

كما عرج السيد الوزير على أهم المشاريع المبرمجة ضمن ميزانية الاستثمار لفائدة القطاع نذكر من بينها دعم المؤسسات تحت الوصاية بغلاف مالي قدره 72 مليون درهم، وكذلك تهيئة المصالح المركزية والخارجية، وبناء مركز التكوين المهني بالمحمدية، وإطلاق أشغال بناء مقرين خاصين بمندوبيتي الصيد بكل من مدينتي بوجدور والجبهة.

واستعرض السيد الوزير المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع في مجال المراقبة والتجهيزات العلمية والتقنية الخاصة بمراقبة البواخر وبالتسويق، وحماية المحميات البحرية والشعب، والمنع التام لاستعمال الصناديق الخشبية، وتجهيز القوارب الصغيرة، وإحداث مناطق للتفريغ والتبريد والبيع الأولي بأسواق الجملة، وأيضا تفعيل نظم المراقبة عبر تقنية الفيديو، دون إغفال أهمية البحث العلمي وتطوير وتحديث معهد الصيد البحري.

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2022

في مستهل اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 26 نونبر 2021 المخصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2022، تقدم السيدات والسادة المستشارون بتهنئة السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حظي بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده وذلك بتعيينه على رأس هذا القطاع الاستراتيجي والمنتج الذي يشكل اليوم رافعة أساسية للإنعاش الاقتصادي حيث أبان عن قدرة على الصمود خلال الأزمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وقلة التساقطات، متمنين له النجاح والتوفيق في تدبير هذا القطاع الهام ببلادنا.

كما أجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية خيار المغرب الراهن على القطاع الفلاحي الذي مافتئ يولي منذ الاستقلال موقعا مركزيا للفلاحة كقاطرة نحو التنمية مما مكن من خفض الاعتماد على الأسواق الخارجية للتزود بالمنتوجات الغذائية بفضل إنجازات مخطط المغرب الأخضر الذي ساهم في الحفاظ على الطابع الاستراتيجي للقطاع الفلاحي بجميع فروعه في توفير السيادة والامن الغذائي للمواطنين.

وشددوا في نفس السياق على أهمية مساهمة الجميع كل من موقعه في إنجاح استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" المستلهمة من التوجيهات الملكية السامية بالخطاب الملكي الذي ألقاه أمام البرلمان يوم 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية، تلك التوجيهات التي تروم إطلاق جيل جديد من المخططات الاستراتيجية القطاعية تضع في صلب أولوياتها العناية بالعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية، علاوة على التوجيهات السامية لجلالته بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية في الثامن من أكتوبر 2021. حيث أكد جلالته على أهمية إحداث

منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية الغذائية والصحية والطاقية.

هذا، وأكد السيدات والسادة المستشارون على أهمية محاور العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية المعزز بالأرقام والإحصائيات همت المنجزات وبرامج العمل القطاعية والتي تنم على صواب الاختيارات التي تم تحقيقها بناء على استراتيجيات ذات أبعاد تنموية مستدامة كما هو الحال بالنسبة للجيل الأخضر، وآليوتيس، وغابات المغرب إلى جانب مخطط المغرب الأخضر وماحققه من إنجازات منذ سنة 2008 إلى اليوم وماكرسه من استثمار فلاحي عبر آلية صندوق التنمية الفلاحية كرافعة أساسية في إنعاش الاستثمار الخاص الذي لازال في حاجة إلى مزيد من الإمكانيات لتنويع الاستثمارات وتوسيعها وتعزيز آليات التواصل مع الفلاحين في المغرب العميق وبالمناطق الجبلية.

وفي إطار التفاعل مع مضامين العرض التقديمي السالف الذكر تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى عدد من القضايا والجوانب المهمة داخل قطاعات الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات كما يلي:

- **قطاع الفلاحة والتنمية القروية:**

تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى الصعوبات والإكراهات التي تشهدها عملية تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي حيث تقدموا بطرح ملاحظات واقتراحات تهم أساسا:

- وضع استراتيجية واضحة للتسويق موازية للإنتاج الفلاحي بشراكة مع المهنيين وممثلي القطاع الخاص للمضي نحو البحث عن أسواق خارجية جديدة لتسويق المنتوجات المغربية خاصة بالدول الإفريقية بعد دخول بلادنا لمنطقة التبادل الحر الإفريقي ZLECAF.
- الرفع من وتيرة دعم اللوجستيك الخاص بصادرات المنتجات الزراعية المغربية وانفتاحها على السوق الإفريقية باعتبارها سوق واعدة لاستيعاب هذه المنتوجات.
- إعداد تقييم موضوعي حول اتفاقيات التبادل الحر في الشق المتعلق بالمنتجات الفلاحية ومنتوجات الصناعات الغذائية لقياس أوجه الربح والخسارة وبالتالي تقويم الاختلالات الناجمة عن غزو

المنتوجات الأجنبية للسوق الوطنية بأثمنة بخسة من شأنها تهديد مستقبل المنتوجات المحلية.

- معالجة حرمان سائقي الشاحنات المغربية ومقاولات النقل من تأشيرات الدخول إلى فضاء شنغن، للحيلولة دون الحد من تدفق الصادرات الفلاحية إلى الاتحاد الأوربي وحماية تنافسية المقاولات الفلاحية الوطنية.
- محدودية الطرق والآليات التسويقية للمنتجات الفلاحية في ظل هيمنة البيع المباشر، ناهيك عن تعقيد مسار ترويج وتسويق هذه المنتجات مماساعد على تعدد الوسطاء وتأثير ذلك على تقليص هامش الأرباح لدى المنتج الأصلي الذي أصبح يعاني من تراكم الديون وتراجع الإنتاج في صفوف الفلاحين الصغار والمتوسطين بشكل خاص، الأمر الذي يستدعي إعداد استراتيجية ذكية ومبتكرة لهيكلة القطاع والقطع مع تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك.

وارتباطا ببرنامج الري الفلاحي وعلاقته بالموارد المائية التي تعد ركيزة أساسية في التنمية الفلاحية استأثر اهتمام السيدات والسادة

المستشارون بضرورة تثمين الثروة المائية في صلب إنجاح استراتيجية الجيل الأخضر ولامست مداخلاتهم عددا من الجوانب أهمها:

- انخفاض مخزون المياه بالسدود والفرشات المائية مما يستوجب اتخاذ تدابير استعجالية من أجل عقلنة وترشيد استعمال الموارد المائية، وإعادة النظر حول نوعية المزروعات التي تستنزف كميات وافرة من هذه المادة الحيوية.
- أهمية مواصلة الحكومة لتنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء السقي عبر برمجة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي.
- وضع مخطط في مجال برمجة توزيع حصص المياه المخصصة للري وتتبعها بهدف ضمان انطلاقة ناجحة لعملية زرع الحبوب والزراعات السكرية، وتلبية حاجيات الأشجار المثمرة خاصة بدوائر سوس-ماسة ودكالة عن طريق تقنين الحصص لإنقاذ هذه الأشجار وجميع الزراعات المستدامة.
- فرض إجبارية السقي الموضعي، وإعادة النظر في سياسة نموذج الإنتاج من أجل التصدير.

- بناء محطات معالجة المياه المستعملة لسقي الحدائق العمومية بالحواضر عوض سقيها بالماء الصالح للشرب.
- الرفع من وتيرة تحلية مياه البحر لتشمل باقي الجهات التي تعرف خصاصا مهولا وذلك على ضوء تبني بلادنا لهذا الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي.
- مواصلة سياسة بناء السدود لاسيما الصغرى منها وتعميمها على مختلف المناطق لإحقاق العدالة المجالية.
- ضعف تجهيز سافلة السدود بما يضمن الاستفادة من الموارد المائية.
- اعتماد تقنية أنظمة الري الموضعي وتعميمها على الفلاحين مع الإعفاء الكلي للألواح الشمسية وقطع الغيار من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) لأجل تخفيف العبأ الطاقي على الدولة والفلاح معا والإسهام في توسعة المساحات المسقية بأقل تكلفة واقتصاد في الري.

ولأجل دعم ومواكبة الفلاحين كرافعة أساسية للتنمية تمت الدعوة إلى تكثيف مراقبة التلاعب بأثمنة الأسمدة التي شهدت ارتفاعا مهولا،

وتفعيل مكتسبات ونتائج إعداد خرائط التربة المتعلقة بترشيد استعمال الأسمدة.

كما تمت المطالبة بالعمل على ضمان خلو المنتوجات الفلاحية من بقايا المبيدات العالقة حتى لاتشكل تهديدا حقيقيا لصحة وسلامة المستهلك عبر تكثيف آليات المراقبة، كما تم التنبيه إلى أن غياب حلول جذرية وناجعة لمحاربة الحشرة القرمزية كبد منتجي نبتة الصبار خسائر مادية فادحة في اغلب المناطق المغربية، الأمر الذي يستدعي تدخلا استعجاليا لمحاربة هذه الآفة الخطيرة.

ومن جهة ثانية، سجل السيدات والسادة المستشارون ضعف التنسيق بين وزارتي الفلاحة والداخلية لدعم وتتبع الاستثمارات الفلاحية بأراضي الجموع وغياب الاستثمارات الفلاحية ببعض الأقاليم الجنوبية كمدينة الداخلة بفعل مايعرفه العقار الفلاحي من تعقيدات وصعوبات إدارية ومسطرية كما هو حال أراضي الجموع، وأراضي الكيش.

بعد التنويه بمواصلة الوزارة إعداد الإحصاء العام للفلاحة منذ ماينا هز السنتين تم التساؤل عن مآل ومصير السجل الوطني الفلاحي.

وارتباطا بالأسواق النموذجية، حث السيدات والسادة المستشارون الوزارة على أن تعمل على :

- مواصلة تشييد الأسواق النموذجية والمجازر العصرية لفائدة كافة سلاسل الإنتاج الحيواني بغية تحديث القطاع، وتوفير مزيد من الأسواق الأخرى لتيسير عملية تسويق سلالة الماشية في ظروف جيدة.
- الاشتغال على برنامج التسويق وفقا لمنظومة اقتصادية مندمجة وشاملة تقتضي رؤية حكومية واضحة في إطار المسؤولية المشتركة مع وزارة الداخلية الوصية على الجماعات الترابية إلى جانب وزارة المالية.
- التحكم في الإنتاج الفلاحي طبقا لما يقتضيه قانون السوق، الخاضع لقاعدة العرض والطلب، وذلك بضبط ومراقبة الأسعار حتى لاتؤثر سلبا على الفلاح بشكل مباشر.

ومن جانب آخر شددت عدة مداخلات على عدم حرمان العمال الزراعيين من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير شروط عمل تراعى فيها معايير الصحة والسلامة واستفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية مع تسجيلها لمفارقة في النوع، حيث تتعرض النساء العاملات في الضيعات الفلاحية لمختلف المضايقات وانتشار مظاهر العنف والتحرش، وتعدد الوسطاء والسماسرة في تشغيل هذه الفئة مما يتسبب في عدم احترام الحد الأدنى للأجر إسوة بباقي القطاعات الأخرى.

كما أشار أحد المتدخلين إلى الانخفاض المسجل في حجم الغلاف المالي المندرج ضمن الميزانية المخصصة للغرف الفلاحية التي لم تتخطى 100 مليون درهم مقارنة مع السنوات الفارطة، مما يفرض تخصيص مزيد من الدعم لهذه الغرف حتى يتسنى لها أداء أدوارها الدستورية المنوطة بها.

- **قطاع المياه والغابات**

خلال مناقشة قطاع المياه والغابات، أكد السيدات والسادة المستشارون على أهمية هذا القطاع الحيوي ليلعب دوره الأساسي والريادي كمساهم في الرفع من القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، وأيضا في تحسين الجانب الإيكولوجي إلى جانب قطاعي الفلاحة والصيد البحري، وذلك على ضوء تشكيلات غابوية ممتدة على مساحة 9 مليون هكتار (5.6 مليون هكتار من الغابات) خاضعة لمناخ متوسطي غير قار يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، ويؤثر سلبا على تدهور الغطاء الغابوي بفعل تسارع وثيرة التصحر وتزايد ضغط الساكنة المجاورة على مختلف المنتوجات الغابوية، مما يستدعي العمل على:

- الحفاظ على الغطاء الغابوي، ورد الاعتبار لغابات المغرب 2020-2030 كاستراتيجية جديدة ذات بعد تنموي شامل ومندمج، وذلك عبر مواصلة تغطيته وصيانته بشكل مستدام من أجل تعزيز التوازنات الإيكولوجية وخلق مناهج للتدبير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة

بحاجيات الساكنة المجاورة عن طريق ابتكار موارد دخل بديلة لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.

- تعويض وتخليف العديد من المساحات الغابوية التي تقلصت مساحاتها بسبب الرعي الجائر وقطع الأشجار وإنجاز الطرق كما هو حال غابة المعمورة بجهة الرباط وكذلك العمل على تسريع وتيرة عملية التشجير التي لم تتجاوز 60% إذ لم ترقى إلى مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.
- مصالحة المجال الغابوي مع الساكنة المجاورة عبر اعتماد مقاربة إدماجية عوض المقاربة الزجرية، ورد الاعتبار للمحيط الغابوي.
- مراجعة النصوص التشريعية والإطار القانوني المتعلق بتنظيم القطاع الغابوي وملاءمته مع متطلبات المرحلة الراهنة بتكييف المخالفات كجنايات بدل اعتبارها جنحا فيما يتعلق بعمليات قطع الأشجار والرعي الجائر وذلك لتناسبية خطورة هذه الأفعال كجرائم في حق الثروة الغابوية.

- إعداد دراسات وأبحاث موضوعية حيال أسباب الحرائق الغابوية لإيجاد الحلول الملاءمة والمستدامة، والعمل على تقريب مقرات مراكز الوقاية المدنية من المحيط الغابوي حتى تسهل مكافحة الحرائق المحتملة.

- **<u>قطاع الصيد البحري</u>**

عقب التنويه بمنجزات استراتيجية "آليوتس" لقطاع الصيد البحري التي كان لها الأثر المباشر على تطوير وتنمية مختلف سلاسل الصيد في مقدمتها الرفع من حجم الإنتاج الذي ناهز مليونا و 171 ألف طن، والذي بوأ المغرب المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، ومساهمته في توازن الميزان التجاري وجلبه للعملة الصعبة، بعد كل هذا دعا السيدات والسادة المستشارون إلى:

- ضرورة إعداد تقييم موضوعي لمخطط آليوتيس لأجل الوقوف على مكامن الضعف والقوة، بهدف تقويم الاختلالات المعيقة لبلوغ وتحقيق الأهداف والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.
- مضاعفة الجهود في سبيل تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها خلال العقد الأخير والتركيز على ما تمت مراكمته بفضل استراتيجية "آليوتيس" مع العمل على تسطير أهداف وبرامج هيكلية واستراتيجية في أفق استغلال مستدام للثروات البحرية لفائدة الأجيال القادمة.
- الحرص على توفير جودة مثالية لسلسلة الإنتاج بدءا بالتفريغ وانتهاء بالتسويق تزامنا مع ضمان تنافسية عالية للمنتوج السمكي المغربي بالأسواق الدولية.
- الاهتمام بالعنصر البشري بالتدبير الأمثل للموارد البشرية بناء على الكفاءة داخل الهياكل الإدارية للقطاع وذلك بسن برامج إدارية هادفة من اجل تحديث الإدارة وتطوير الأداء ، وتهيئة الظروف الاجتماعية ضمن أولويات السياسة القطاعية، وكذا تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروفهم المعيشية.

- معالجة النقص الحاد المسجل على مستوى الموارد البشرية حيث لايتجاوز عدد الموظفين العاملين بالقطاع 1200 نصفهم مؤطرون بمؤسسات التكوين البحري.
- إعادة الهيكلة الإدارية بالغرف وجامعتها إسوة بباقي الغرف المهنية، والانكباب على إصلاح النظام الأساسي الخاص بموظفي الغرف بشكل منصف وعادل.
- ضرورة إيجاد آلية لتعويض البحارة عن أيام الراحة البيولوجية دون إغفال غياب الحماية الاجتماعية لصالح هذه الفئة.
- اعتماد سياسة استهلاكية للثروة السمكية بأثمنة مناسبة على غرار معدل الاستهلاك العالمي المحدد في 20 كلغ للفرد بدل 12 كلغ فقط من معدل الاستهلاك للفرد داخل المغرب.
- دعم برنامج تربية الأحياء البحرية وتعزيزه بما يتناسب مع إحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية، وإنشاء معاهد للصيد البحري ببعض أقاليم المملكة الجنوبية خاصة ببوجدور.

- إشراك ممثلي الساكنة المحلية في اتخاذ القرار تبعا لما تشهده اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي اليوم من عرقلة، وذلك بسن تدابير وآليات دقيقة للترافع حول هذا الملف وتبيان حقيقة استفادة ساكنة الأقاليم الجنوبية من مداخيل الثروة السمكية على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة تعميم استفادة بعض المناطق الجنوبية من التجهيزات الضرورية الخاصة بقرى الصيد البحري برسم السنة المالية المقبلة.

جواب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

لقد ثمن السيد الوزير مداخلات السيدات والسادة المستشارين لما تضمنته من قضايا وملفات استأثرت باهتماماتهم وانشغالاتهم بالقطاع، كما لامست عدة جوانب ذات بعد محلي وجهوي في إطار محوري وموضوعي، والتي حسب قوله لايمكن الإحاطة بكل تفاصيلها في هذا اللقاء

معربا عن أمله في موافاتهم بأجوبة تفصيلية مكتوبة بشأن كل النقاط المطروحة في النقاش إذ اكتفى بالإجابة عن بعض المحاور الأساسية ذات طابع عام.

ففي مستهل جوابه، أوضح السيد الوزير أن كل قطاع من القطاعات التي تدخل ضمن اختصاص الوزارة له استراتيجية ورؤية خاصة، وأضاف أن الحكامة في تنزيلها يسترعي استحضار بعدين جوهريين وهما البعد الترابي، والبعد الزمني، علاوة على أن هذه القطاعات تتقاطع حول مقاربة التدخل كنقطة ارتكاز، تلك المقاربة لها ارتباط بالتنزيل كمفتاح لتحقيق النتائج المتوخاة سواء تعلق الأمر باستراتيجية الجيل الأخضر، أو فيما يخص استراتيجية آليوتيس وغابات المغرب، مستدركا عدم إغفال الدور المحوري لعنصر الحكامة ببعديها المحلي والجهوي في ارتباط وشراكة قوية بين القطاعين العام والخاص منذ مايفوق إثنا عشرة سنة الماضية.

كما أكد على أن التقييم ينبغي أن يحدد انطلاقا من حجم الإنتاج دون إهمال الرصيد اللامادي المبني على طرق العمل وكسب التجارب والرهان على جودة التدبير من طرف المهنيين باعتبارهم حلقة مهمة داخل

سلسلة رفع التحديات المرتبطة بعوامل التسويق، والتثمين لاسيما بقطاعي الفلاحة والصيد البحري، مردفا أن إشراك المهنيين بجانب القطاع العام يشكل خطوة متميزة وغير مسبوقة لأجل النهوض بعمليتي التسويق والتنظيم المهني.

ومن جهة ثانية، أشار السيد الوزير إلى ان المرحلة السابقة لمخطط المغرب الأخضر شابها غياب شروط التنزيل الضرورية، بخلاف مابعد المخطط إلى حدود استنفاذ مداه سنة 2020 حيث شهدت هذه المرحلة استمرارية في التنزيل سواء مايتعلق بالتمويل و المشاريع والحكامة مع مراعاة واحترام العامل الزمني للإنجاز، موردا بأن استراتيجية آليوتيس شهدت نفس النهج.

وإلى كل ذلك، تطرق السيد الوزير إلى استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" التي تمت بلورتها حسب قوله بناء على أسس تقييم مخرجات المخطط الأخضر إذ أعطت الأولوية للتنمية البشرية وذلك بوضع الإنسان في قلب المعادلة المتعلقة بتكريس الحماية الاجتماعية كبنية أساسية للعيش والالتقائية مع التنمية الفلاحية، ومعالجة التفاوتات

المجالية والاجتماعية بالنسبة للطبقة الوسطى الفلاحية والقروية في إطار مقارنتها بالطبقة الوسطى بالمدن.

وفي نفس السياق، أضاف أن ماتمت مراكمته خلال الإثنتي عشر سنة الأخيرة كرس القناعة لدى الوزارة بأهمية تحسين مدخول العاملين في القطاع الفلاحي، غير أن هذا بحسبه يبقى غير كاف، بحيث يقتضي بحث أمور أخرى كالحماية الاجتماعية، لافتا إلى أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي بالمغرب يصل إلى مليون و 600 ألف فلاح.

وارتباطا بتوفير الحماية الاجتماعية للعمال الزراعيين، أفاد السيد الوزير بأنه من المرتقب أن تتم المصادقة على المراسيم المتعلقة بتطبيق تمتيع العاملين في القطاع الفلاحي والبياطرة والطوبوغرافيين بالحماية الاجتماعية خلال المجلس الحكومي المقرر عقده الأسبوع المقبل.

وأكد أن إدماج هذه الفئة ضمن مشروع الحماية الاجتماعية سيواجه بعائق تحديد المعطيات الخاصة بالعاملين الزراعيين بسبب عدم توفر غالبيتهم على بطائق التعريف الوطنية.

كما أورد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون يهم السجل الفلاحي من أجل تحديد البيانات المتعلقة بالمستفيدين سيعرض بدوره على المجلس الحكومي الأسبوع المقبل.

وفي سياق منفصل، كشف السيد الوزير عن عزم الوزارة إيجاد قنوات جديدة للتسويق الخاص بالمنتجات الفلاحية من أجل تذليل العقبات التي تواجه العاملين في هذا المجال، وأوضح أن هناك مخطط يجري الاشتغال عليه بتعاون مع وزارة الداخلية يرمي إلى إحداث إثنتي عشر (12) سوقا للجملة في كل جهة من جهات المملكة، حيث سيتم في المرحلة الأولى إحداث أربعة (4) أسواق نموذجية في أربع جهات وهي: سوس-ماسة، مراكش-آسفي، مكناس-فاس، والجهة الشرقية، على أن يتم إحداث الأسواق الأخرى بباقي الجهات في غضون الخمس سنوات المقبلة.

هذا، وأكد السيد الوزير أن إحداث أسواق الجملة النموذجية سيتم بإشراك المهنيين سواء فئة المنتجين أو فئة المسوقين، مشيرا إلى أن هذا الورش يستهدف أيضا تنظيم عمل الوسطاء الذين يعملون في "النوار" من أجل ضبط مسالك التسويق.

وتابع أيضا بأن مشكل التسويق يرتبط بإشكالية الالتقائية في عمل القطاعات المتدخلة مثل الجماعات الترابية والمجالس الإقليمية، موردا أن الأهم يكمن في تشخيص الوضع ومعرفة السبب الحقيقي للمعيقات والإكراهات.

وعن برنامج السقي والري الموضعي، كشف السيد الوزير أن مشروع السقي بالتنقيط الذي أطلقته الوزارة، مكن بلادنا من اقتصاد 2 مليار متر مكعب من المياه المستعملة في القطاع الفلاحي، كما أتاح هذا البرنامج إمكانية تكثيف الإنتاج وتأمين الأمن الغذائي موازاة مع الاقتصاد في استهلاك الماء.

ولفت السيد الوزير إلى أن جائحة فيروس كورونا أظهرت صواب النهج الذي تم اتباعه في هذا لمجال من خلال الإجراءات التي وضعها مخطط المغرب الأخضر والتي مكنت من توفير الأمن والسيادة الغذائية بفضل هذه المنجزات.

كما تطرق السيد الوزير إلى مساحة الأراضي المسقية عبر تقنية الري الموضعي إذ تبلغ إلى حدود اليوم ماينا هز 700 ألف هكتار من أصل مليون و 600 ألف هكتار من الأراضي السقوية، وأضاف أيضا أن الوزارة ماضية في توسيع نطاق السقي بالتنقيط سعيا منها للوصول إلى مليون هكتار تسقى بآليات تقنية وتكنولوجية حديثة تقلل من استعمال الماء، مشيرا إلى أن المغرب سيتحصل على مراتب متقدمة ضمن خانة البلدان الرائدة في هذا المجال.

وارتباطا بالموضوع ذاته، أورد السيد الوزير أن الأراضي الفلاحية التي كانت تسقى عبر تقنية الري بالتنقيط لم تكن تمثل سوى 180 ألف هكتار قبل إطلاق مخطط المغرب الأخضر، لتصل سنة 2019إلى أكثر من 600 ألف هكتار، ويرتقب أن تصل إلى 700 ألف هكتار متم شهر دجنبر من السنة الجارية (2021) بمعدل 40 ألف هكتار في السنة.

وتابع موضحا أن الوزارة ستشرف على عملية الشروع في سقي الشطر الأول من الأراضي الفلاحية التي ستسقى بمياه البحر المحلاة في

المحطة المقامة في شتوكة آيت باها نواحي مدينة أكادير ابتداء من شهر يناير المقبل.

وأوضح أيضا أن مشروعا مماثلا سيقام في مدينة الداخلة خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة حيث سيجرى سقي حوالي 5000 آلاف هكتار من الأراضي الفلاحية بمياه البحر المحلاة، إذ أفاد بأن عملية تحلية مياه البحر في هذه المنطقة الجنوبية ستعتمد بالأساس على استعمال الطاقة الريحية.

وعلاقة بما تم تداوله من نقاش حول الزيادة في أسعار المواد الغذائية، كشف السيد الوزير على أن أثمنة جميع المواد الغذائية المنتجة محليا لم تشهد أية زيادة في حين عزا الزيادة التي طالت أسعار بعد المواد إلى غلاء المواد الطاقية.

وأردف أن أثمنة جميع المواد المنتجة محليا تبقى مستقرة باستثناء الزيادة المسجلة في زيوت المائدة مبررا هذه الزيادة بارتفاع أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج هذه المادة الأساسية على الصعيد العالمي.

وبخصوص الزيادة المسجلة في أسعار وأثمنة الدواجن، أبرز السيد الوزير أنها راجعة إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا على المنتجين، لافتا إلى أن الأسعار عادت إلى وضعها الطبيعي بعد فتح حوار في الموضوع مع الفيدرالية البيمهنية لمنتجي الدواجن.

وبخصوص آفة الحشرة القرمزية، كشف السيد الوزير عن المجهودات المبذولة من طرف الوزارة لأجل تعويض المتضررين من هذه الآفة الخطيرة عبر إعادة زرع صنف جديد مقاوم للحشرة القرمزية، بالتزامن مع عمل المكتب الوطني لمراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية الذي يقوم بمجهودات جبارة للقضاء على هذه الآفة، موردا أن البحث الزراعي الذي تم حول هذا الموضوع مكن من تطوير ثمانية أصناف من الشتائل المقاومة لهذه الآفة وكل الأمراض المحتملة.

عرض السيد الوزير

المملكـة المغربيـة
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

مشروع قانون المالية لسنة 2022

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

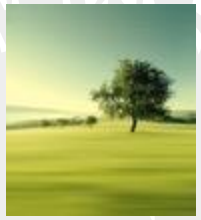

قطاعات

أ. الفلاحة

ب. التنمية القروية

ت. المياه والغابات

د. الصيد البحري

ملخص مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2022

ميزانية الاستثمار حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات لأداء (بمليون درهم)		
	2021	2022	% ±
أ. الفلاحة	10891	11034	1%
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	4010	4409	10%
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	5844	5547	-5%
3. السلامة الصحية	620	640	3%
4. التعليم التكوين والبحث	339	348	3%
5. المساندة الافقية والمصالح المتعددة المهام	77	90	16%
ب. التنمية القروية	1934	2689	39%
1. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي	1400	2150	54%
2. فك العزلة و التنمية المندمجة للمناطق القروية والجبلية	534	539	1%
ت. المياه و الغابات	1410	1544	10%
1. برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه	240	316	32%
2. برنامج تهيئة وتنمية الغابات	637	771	21%
3. برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة	437	331	-24%
4. برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع	96	126	31%
د. الصيد البحري	221	221	0%
1, برنامج تنمية الصيد وتربية الاحياء البحرية و تثمين الموارد	182	175	-4%
2, برنامج التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر	20	23	10%
3, برنامج القيادة والحكامة	18	24	28%
المجموع	14456	15489	7%

ميزانية التسيير حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات لأداء (بمليون درهم)		
	2021	2022	% ±
أ. الفلاحة	2802	2840	1%
ب. التنمية القروية	61	60	-2%
ت. المياه و الغابات	642	700	9%
د. الصيد البحري	503	509	1%
المجموع	4007	4108	3%

مجموع الميزانية

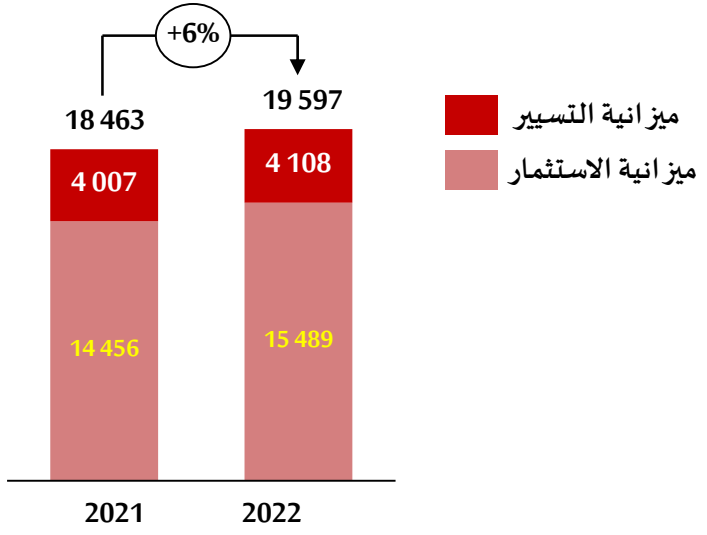

قطاع الفلاحة

الرؤية الاستراتيجية وديناميةالقطاع

مخطط المغرب الأخضر 2008 - 2020

- **آثار قوية على الاقتصاد** (نمو الناتج الداخلي الخام الفلاحي ـ تنمية الصادرات ـ قيمة مضافة فلاحية أكثر مرونة)
- **تعبئة الفاعلين والطاقات** (المجهود المالي للدولة ـ تعبئة الاستثمارات ـ هيكلة الإطار المؤسساتي والحكامة)
- **تأثير ملموس على مرونة القطاع واستدامته** (تعبئة المياه وتثمينها ـ تخزين ثاني أكسيد الكربون ـ زيادة الموفورات الغذائية وهيكلة تدبير الجودة)
- **نجاح ملموس لدى صغار الفلاحين** (الفلاحة التضامنية ـ مقاربة الإدماج ـ الاستجابة للهشاشة الفلاحية

الجيل الأخضر 2020 - 2030

انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية التي حددت أهدافا واضحة ومدققة للاستراتيجية الجديدة

الخطاب الملكي، 12 أكتوبر 2018

تستند الاستراتيجية الجديدة على اساسين

الأولوية للعنصر البشري

استدامة التنمية الفلاحية

استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"

الجيل الأخضر
GÉNÉRATION GREEN
2020 - 2030

الأولوية للعنصر البشري

جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى

400 000 أسرة تدخل في نطاق الطبقة الفلاحية المتوسطة

3-4 مليون فلاح يستفيدون من التغطية الاجتماعية

جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في القطاع الفلاحي

1 مليون هكتار من الأراضي الجماعية المثمنة

350 000 فلاح و مستثمر جدد في القطاع الفلاحي

150 000 شباب متكون ومدرب

جيل جديد من التنظيمات الفلاحية

X5 نسبة التجميع

30% من الميزانية العامة يتم تديرها من طرف المهنين

جيل جديد من آليات المواكبة

2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية

5000 مستشار فلاحي

استدامة التنمية الفلاحية

الحفاض منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها

x2 الصادرات و **x2** الناتج الداخلي الخام الفلاحي

70% من الإنتاج مثمن

قنوات توزيع عصرية وفعالة

عصرنة **12** سوق جملة

أسواق أسبوعية عصرية

جودة، وابتكار وتكنولوجية خضراء صديقة للبيئة

120 مجازر مرخصة

x2 المراقبة الصحية

فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة اكولوجيا

x2 الفعالية والنجاعة المائية

الحفاظ على التربة

الجيل الأخضر

2020 - 2030

صندوق التنمية الفلاحية

أهم إنجازات 2021

4,5 مليار درهم

كإنجازات لصندوق التنمية الفلاحية خصصت 89% منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية

2,48مليار درهم

مشاريع الإعداد الهيد وفلاحي و العقاري استفادت من 55% من التحفيزات الإجمالية

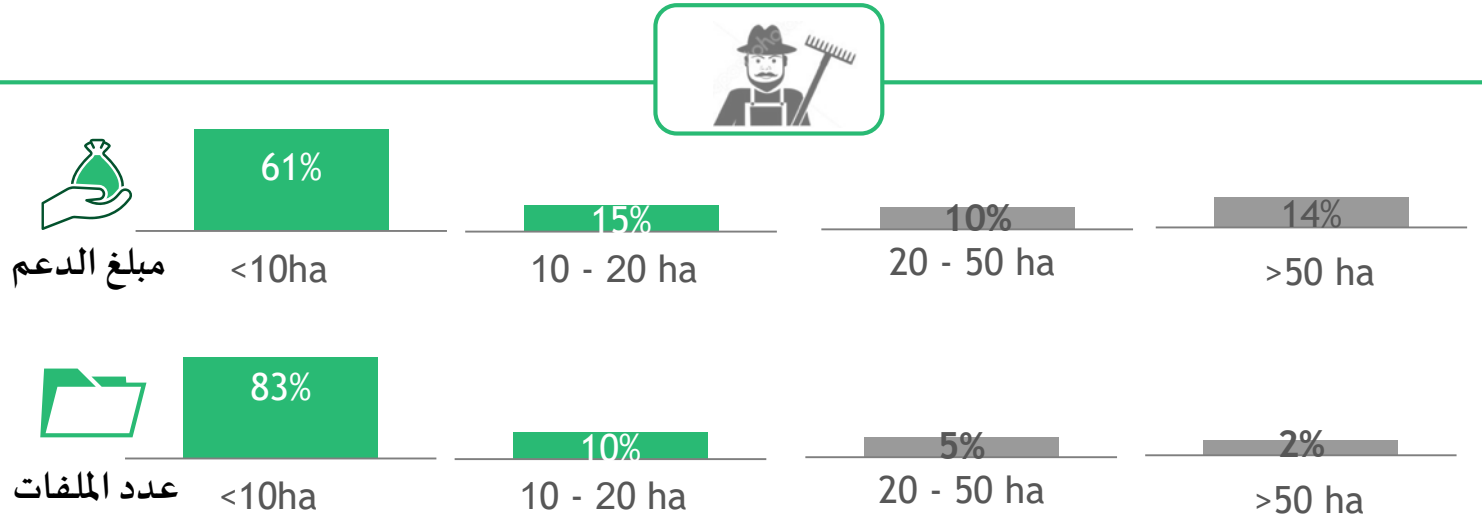

صندوق التنمية الفلاحية

العمليات	إنجازات 2021 (بمليون درهم)	توقعات 2022 (بمليون درهم)	± %
■ الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	2 478	2 220	-10%
■ تكثيف الإنتاج الحيواني	309	200	-35%
■ تجهيز الضيعات الفلاحية	339	300	-12%
■ تشجيع إنتاج و استعمال البذور	323	300	-7%
■ تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	250	200	-20%
■ غرس الأشجار المثمرة	136	130	-4%
■ وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	95	95	0%
■ إعانات أخرى	73	65	-6%
■ إعانات جديدة (الجيل الأخضر)	-	200	100%
مجموع التحفيزات المباشرة للاستثمارات	4 000	3 710	-7%
■ التأمين الفلاحي	369	370	0%
■ توزيع فسائل النخيل	67	70	4%
■ عمليات أخرى	56	50	-11%
مجموع العمليات الاخرى	492	490	-0,4%
المجموع العام	4 492	4 200	-7%

الاستثمارات المرتقبة في 2022 بناء على التحفيزات المبرمجة

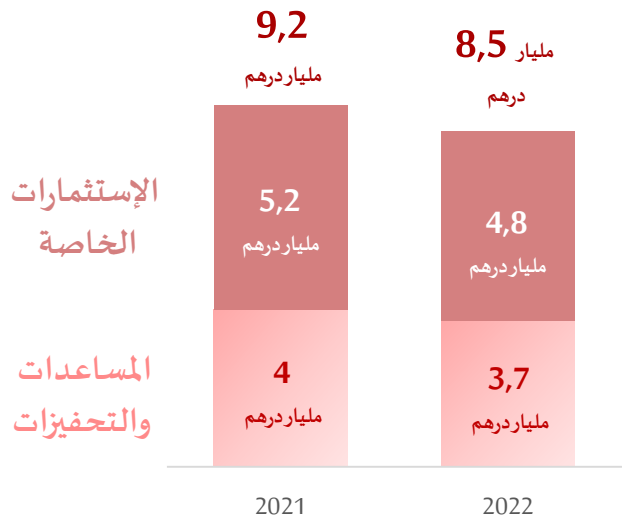

صرف 1 درهم من التحفيزات

2,3 دراهم من الاستثمارات

برامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

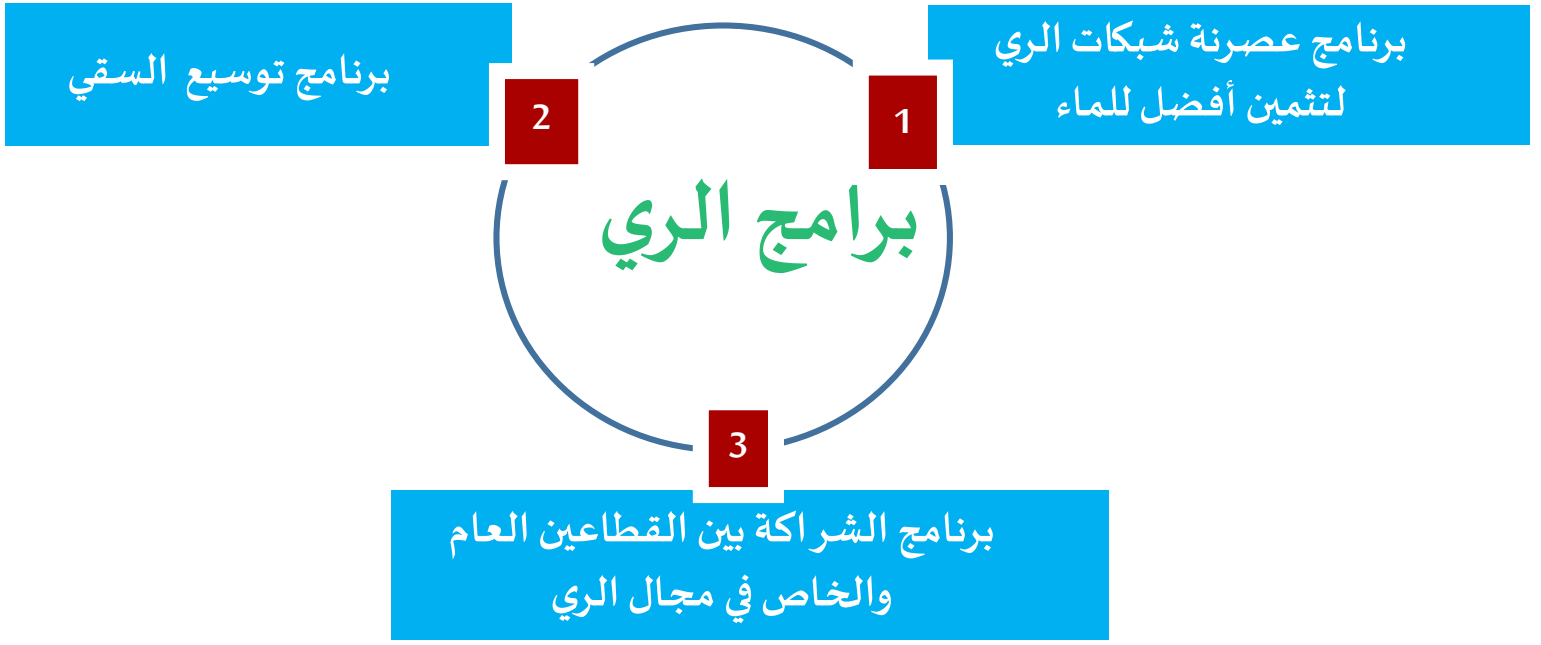

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

1 برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء

عصرنة شبكات الري بدوائر السقي الكبير للرفع من نجاعتها

المنجزات 2021

- ✓ المساحة المبرمجة 2020-2030: **110.000 هكتار**
- ✓ **الدراسات:** شملت **85%** من إجمالي المساحة المبرمجة
- ✓ **الأشغال :** همت **70.000 هكتار** منها **21.900 هكتار** منتهية و مواصلة الأشغال على مساحة **48.100 هكتار**

البرنامج 2022

- ✓ إنهاء الأشغال على مساحة **10. 050 هكتار** إضافية
- ✓ المساحة المنتهية سترتفع إلى **31.950 هكتار** (2020-2022)
- ✓ متابعة الأشغال على مساحة **38.050 هكتار**

تجهيز الضيعات بالري الموضعي

المنجزات 2021

- ✓ المساحة المبرمجة 2020-2030: **350.000 هكتار**
- ✓ المساحة الاجمالية المسقية بالري الموضعي الى اليوم **708.000 هكتار**
  منها: 438. 000 هكتار خلال الفترة **2008 – 2019**
  و **110 000 هكتار** خلال الفترة **2020 - 2021**

البرنامج 2022

- ✓ سيمكن برنامج 2022 من تغطية حوالي **45.000 هكتار إضافية** لتصل المساحة الإجمالية **753 000 هكتار**
- ✓ رصد مبلغ دعم يقدر ب **2,220 مليار درهم** كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية

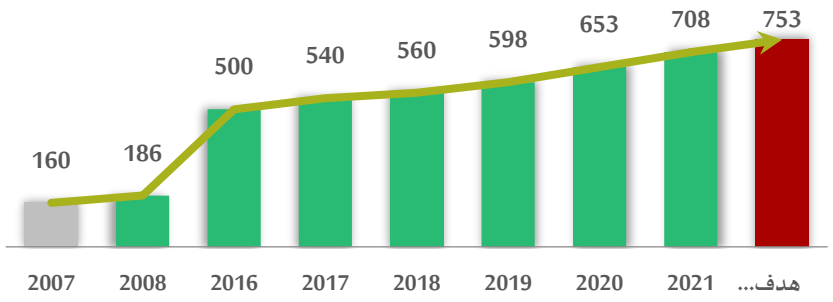

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

2 برنامج توسيع السقي

2021

الدراسات

- ✓ المساحة المبرمجة 2020-2030: **72.500** هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة
- ✓ **الدراسات:** تم إنهاء الدراسات في كل المدارات باستثناء مشروع تهيئة 30000 هكتار بسهل الغرب حيث مازال قيد الدراسات

الأشغال

- ✓ **الأشغال:** بلغت المساحة الاجمالية المجهزة **35.030 هكتار**، منها :
  - **33.180 هكتار** خلال الفترة 2008 - 2019
  - **1.850 هكتار** خلال الفترة 2020 – 2021

2022

الدراسات

- ✓ **الدراسات:** متابعة الدراسات بمشروع تهيئة 30000 هكتار بسهل الغرب

الأشغال

- ✓ **الأشغال :** مواصلة الأشغال على **مساحة 36.250 هكتار** بالدوائر السقوية سايس، سبو الأوسط و إناون السفلى الشطر الثاني، وبوذنيب

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

3 برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري

		2021	2022
الدراسات	مشروع قدوسة 5.000 هكتار	• اختيار الشريك الخاص المكلف بتسيير منشآت المشروع	• انتهاء اشغال استلام شبكة الري وبداية تسييرها
	مشروع الداخلة 5.000 هكتار	• الانتهاء من توقيع العقود مع الشركاء الخواص • مواصلة انجاز الدراسات واستيفاء الشروط القبلية لدخول عقود الامتياز حيز التنفيذ	• اطلاق أشغال محطة تحلية مياه البحر وشبكة الري
	مشروع طانطان في جهة كلميم واد نون 5.000 هكتار	• اختيار مكتب الدراسات لإنجاز الدراسات القابلية	• انطلاق دراسات القابلية وهيكلة المشروع
	مشروع الغرب 30.000 هكتار	• مواصلة دراسة الجدوى و التقييم القبلي	• إنجاز دراسة الهيكلة
	مشروع سيدي رحال 5.000 هكتار	• اختيار مكتب الدراسات لإنجاز الدراسات القابلية	• انطلاق دراسات القابلية وهيكلة المشروع
الأشغال والتدبير	مشروع أزمور البئر الجديد 3.200 هكتار	• استلام المشروع واطلاق المياه - بداية التدبير المفوض للمشروع	• مواصلة فترة الاستغلال الخاصة بالعقد بعد انتهاء اشغال الاستلام واطلاق المياه
	مشروع شتوكة 15.000 هكتار	• انهاء أشغال محطة التحلية ومتابعة انجاز اشغال انشاء شبكة الري	• انطلاق الري على شطر اولي، وانتهاء اشغال شبكة الري على الشطر الثاني

مشاريع الفلاحة التضامنية - 2021

3 مليار درهم
كاستثمارات متبقية

+

279 مشروع
الفلاحة التضامنية

=

175 ألف مستفيد
من مشاريع الفلاحة التضامنية

	الإنجازات						الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتقبة ل 279 مشروع	
	* غرس (هكتار)	تحسين المراعي (هكتار)	اقتناء خليات النحل (وحدة)	إحداث نقط الماء (وحدة)	وحدات التثمين (وحدة)	خلق منصب شغل (ألف يوم عمل)	القيمة المضافة إضافية (مليون درهم)
المجموع	12 210	4 100	3 542	66	4	8 604	4 520
الزيتون	091 7			2		1 614	941
اللوز	169 2			7		1 957	1 019
الصبار						109	38
الأشجار المثمرة	2 375					1 892	992
التمور						263	328
اللحوم الحمراء		4 100		51		1 235	537
الحليب				6	1	170	354
النحل			3 542			163	146
أخرى	575				3	1 201	166

مشاريع الفلاحة التضامنية - 2022

يصل مبلغ الاستثمارات الاجمالية لمشاريع الفلاحة التضامنية التي ستنطلق خلال 2022 إلى 2,1 مليار درهم منها 983 مليون درهم تخص اعتمادات الأداء.

برنامج العمل لسنة 2022

إتمام 279 مشروعا في طور الإنجاز.

تنفيذ برنامج الاستدامة لفائدة 22 مشروعاً

برمجة 40 مشروعا جديدا برسم سنة 2022 موزعة على كل مناطق المغرب. بمبلغ 754 وليون درهم

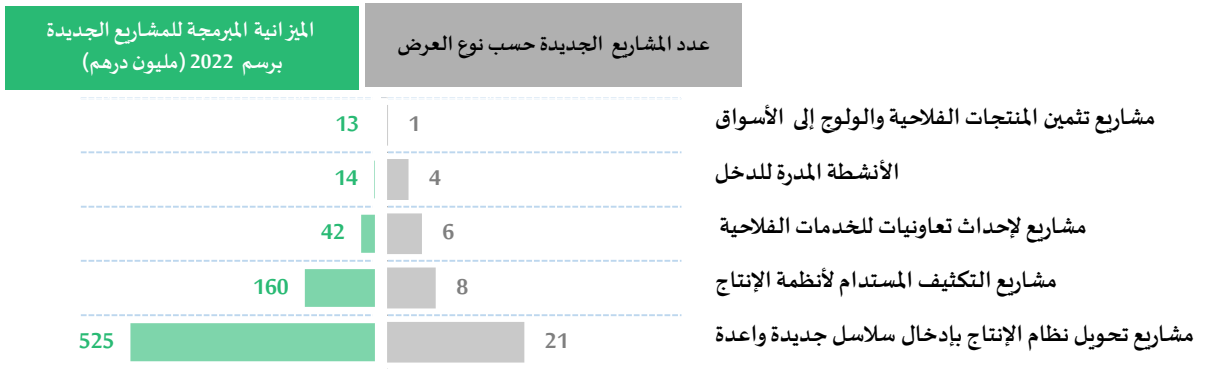

السلامة الصحية للمواد الغذائية

	2021	2022
عمليات المراقبة و الاعتماد	• 331.615 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء و 703.880 طن من منتجات البحر • 1,2 مليون قنطار من البذور و 89,9 مليون غرسة • عند الاستيراد: مراقبة 4,4 مليون طن من المنتجات الغذائية و 7,91 مليون وحدة من الحيوانات الحية • عند التصدير: مراقبة 1,26 مليون طن من المنتجات الغذائية و 48,8 مليون وحدة من الحيوانات الحية	• 480.000 طن من اللحوم الحمراء والبيضاء و860.000 طن من منتجات البحر • 1,5 مليون قنطار من البذور و 85 مليون غرسة • عند الاستيراد: مراقبة 7 مليون طن من المنتجات الغذائية و حوالي 10 مليون وحدة من الحيوانات الحية • عند التصدير : مراقبة 1,8 مليون طن من المنتجات الغذائية و حوالي 30 مليون وحدة من الحيوانات الحية
البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية	• انجاز حملة وطنية تذكيرية لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية مكنت من تحصين أزيد من 2,5 مليون رأس؛ • اطلاق حملة تلقيح تذكيرية وطنية عند الأبقار و أخرى عند المجترات الصغيرة بالحدود الشرقية ابتداء من 10 شتنبر 2021 والعملية ما زالت مستمرة.	• إنجاز حملتين وطنيتين تذكيريتين لتلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية مقرونة بعملية ترقيم الأبقار • إنجاز حملة وطنية لتلقيح للأغنام و الماعز ضد مرض الحمى القلاعية في الجهات الحدودية الشرقية (الجهات المعرضة لخطر ظهور المرض).
البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات	• ترقيم 760.565 رأس من البقر و 9.674 رأس من الابل إلى غاية نهاية شهر غشت 2021	• مواصلة عملية ترقيم وتسجيل الإبل والأبقار
عيد الأضحى	• تسجيل 242.000 مسمن الأغنام والماعز من طرف المصالح البيطرية • ترقيم 7,2 ملايين رأس من الأغنام والماعز بحلقة عيد الأضحى • القيام بمداومة بيطرية طيلة فترة العيد من طرف أزيد من 471 تقني وبيطري • مراقبة 530 عينة من الأعلاف و842 عينة من لحم الغنم للتأكد من جودتها	• القيام بعملية تسجيل وحدات تسمين الأغنام الموجهة للذبح بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1443 والسهر على ترقيمها.

التنمية القروية

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1 برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

انجازات 2021

الكهرباء

ربط 434 دوار بالشبكة الكهربائية وتجهيز 2707 مسكن فردي باللوحات الشمسية مع توسيع شبكة الضغط المنخفض على مسافة 870 كلم

الماء الصالح للشرب

إنجاز386 منظومة للتزويد بالماء الصالح للشرب و11832 عملية ربط فردي أو جماعي بشبكة الماء الصالح للشرب وتوسيع الشبكة على مسافة 813 كلم

التعليم

بناء او إعادة تأهيل 1455 مؤسسة تعليمية وإنجاز 539 عملية تجهيز المؤسسات واقتناء سيارات النقل المدرسي

الصحة

بناء أو إعادة تأهيل 374 مؤسسة صحية وإنجاز 744 عملية تجهيز المؤسسات و اقتناء سيارات الإسعاف أو الوحدات المتنقلة

الطرق و المسالك القروية

بناء أو إعادة تأهيل 10.045 كلم من الطرق والمسالك القروية و 116 من المنشآت الفنية المرتبطة بها

برنامج 2022

- ✓ مواصلة إنجاز البرنامج، حيث تقوم حاليا المجالس الجهوية لتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية **بإعداد مشاريع مخططات العمل برسم سنة 2022**. سيتم في القريب العاجل مناقشة هذه المخططات مع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية للاتفاق على النسخة النهائية لبرنامج 2022.
- ✓ بسبب انعكاسات جائحة كورونا، من المرتقب أن تعرف مخصصات صندوق التنمية القروية برسم سنة 2022 انخفاضا للسنة الثالثة على التوالي ب 1243مليار درهم مقارنة مع المبلغ المتوقع سلفا. ولذلك سيتم خلال هذه السنة الانكباب على إنهاء الالتزامات السابقة وإطلاق مشاريع جديدة في حدود المبالغ المتاحة.
- ✓ الغلاف الماليالي الاجمالي المرتقب لهذا البرنامج برسم 2022 يقدر ب **6,72 مليار درهم منها 2,15 مليار درهم** ستمول من طرف **صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية** بمساهمة القطاعات الوزارية المعنية.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

2 مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس (بني ملال، وارزازات، تنغير)

إنجازات 2021

- مواصلة اشغال بناء المسالك القروية على مسافة 44,1 كلم وانطلاقها على مسافة 16,4 كلم و كذا إنهاء الدراسات الخاصة ب 158 كلم
- مواصلة التجهيزات الهيدروفلاحية من خلال مواصلة بناء 34 كلم من السواقي و انطلاق الأشغال على طول 31 كلم
- استصلاح 52 هكتار من بساتين التفاح وغرس 250 هكتار من أشجار اللوز و400 هكتار من بساتين التفاح و 70 هكتار من الزعفران؛
  بناء وحدتين لتثمين المنتوجات الفلاحية و الشروع في 5 أخريات
- المحافظة على الأراضي الزراعية من خلال بناء 14700 م3 من الحواجز الصخرية و تهيئة 15 نقطة مائية لتوريد الماشية
- إنجاز 9 دورات تكوينية لفائدة الفلاحين المستفيدين؛
  مواصلة انجاز برنامج التعاون جنوب-جنوب الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف الدول الصديقة بالقارة السمراء و ذلك من خلال القيام بعشر مهمات

برنامج 2022

- ✓ تنفيذ المكونات المتعلقة بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتطوير وتثمين المنتجات الفلاحية
- ✓ انجاز عمليات التهيئة الهيد وفلاحية (انطلاق أشغال بناء السواقي على مسافة 38,7 كلم ومواصلة الاشغال على طول 31 كلم؛
- ✓ تهيئة المسالك القروية (17 كلم من المسالك القروية)
- ✓ المحافظة على الأراضي الزراعية من خلال بناء 9500 م3 من الحواجز الصخرية.
- ✓ الاعتمادات المبرمجة **176 مليون درهم**

3 مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

إنجازات 2021

مواصلة أشغال بناء المسالك القروية على مسافة 132 كلم و انطلاقها على مسافة 15 كلم بأقاليم شفشاون و وزان و تطوان و طنجة ؛

انتهاء أشغال غرس الأشجار المثمرة على مساحة 9567 هكتار و كذا انطلاق أشغال الغرس على مساحة 4200 هكتار بأقاليم شفشاون و وزان و تطوان و طنجة ؛

برنامج 2022

- ✓ مواصلة انجاز عمليات غرس الأشجار المبرمجة برسم السنوات الماضية وانطلاقها على مساحة 4606 هكتار جديدة
- ✓ مواصلة انجاز عمليات بناء المسالك القروية المبرمجة برسم السنوات الماضية وانطلاق الاشغال على مسافة 41 كلم جديدة
- ✓ مواصلة الشهيئة الهيدروفلاحية لحوض تاسيفت على مساحة 600 هكتار
- ✓ **الاعتمادات المبرمجة: 231,3 مليون درهم**

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

4 مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة

إنجازات 2021

الشروع في إنجاز الدراسة المتعلقة تهيئة المسالك القروية على طول 180 كلم

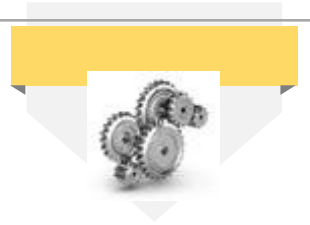

الشروع في إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد الحالة المرجعية للمشروع

عقد الصفقة المتعلقة بالمساعدة التقنية

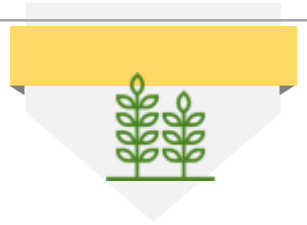

الشروع في غرس 600 هكتار من أشجار الزيتون و420 هكتار من بساتين التين و 3180 هكتار من اللوز

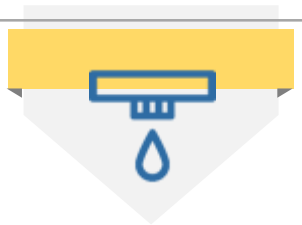

إنجاز الدراسة المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الزراعية من خلال بناء 30000 م^3 من الحواجز الصخرية

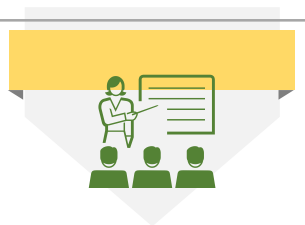

إنجاز دورات تكوينية لفائدة الفلاحين المستفيدين؛

برنامج 2022

- مواصلة عمليات غرس الأشجار المثمرة على مساحة 4200 هكتار
- انطلاق غرس 2300 هكتار من الأشجار المثمرة
- بناء 7 كلم من المسالك القروية
- **الاعتمادات المبرمجة: حوالي 120 مليون درهم**

5 تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

إنجازات 2021

- ✓ مواصلة تصفية اتفاقيات الشراكة الموقعة مع 16 إقليم بمبلغ إجمالي **يناهز 1,11 مليار**
- ✓ إبرام **46 اتفاقية شراكة** مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2021 بغلاف مالي إجمالي **يناهز 181,7 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة **57,9 مليون درهم**
- ✓ مواصلة إنجاز 6 مشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يقدر ب **44,9 مليون درهم** برسم السنة المالية 2021 واعداد **9 مشاريع** جديدة بغلاف مالي **964 مليون درهم** و البحث على مصادر تمويلها

برنامج 2022

- ✓ تخصيص **95 مليون درهم** لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الاستراتيجية.
- ✓ مواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز **143 مليون درهم** برسم 2022
- ✓ و تكثيف الجهود لتأمين تمويل **9 مشاريع جديدة** بغلاف مالي **41,4 مليون درهم**

المياه والغابات

الرؤية الاستراتيجية للقطاع : استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030"

تنبني استراتيجية غابات المغرب على 4 محاور. ويرتكز تنزيل كل محور على برامج عمل محددة لرفع رهانات تطوير القطاع

1 خلق نموذج جديد بمقاربة تَشَارُكِيَة

1.1 إحداث أكثر من 200 منظمة محلية لتنمية الغابات

1.2 إحداث هيئة جديدة مكونة من 500 منشط ترابي

1.3 التعاقد من أجل الحماية التشاركية للمناطق المشجرة بتقديم حوافز 1000 درهم في الهكتار

1.4 اعتماد تدبير تشاركي حسب مؤهلات كل مجال

1.5 تشجيع تفويض حق القنص عبر الكراء للجمعيات والشركات في إطار دفتر التحملات

2 تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

2.1 تشجيع الاستثمار الخاص على مساحة 120 ألف هكتار من غابات الاوكلبتوس والصنوبر مع منح امتيازات استغلال الغابات

2.2 تنظيم نقل الكفاءات الناتج عن منح امتياز استغلال الغابات

2.3 المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية الموروث الطبيعي للمغرب واستمرار محاربة التصحر

2.4 تثمين شبكة المنتزهات الوطنية العشرة وتشجيع السياحة البيئية

3 تطوير وتحديث المهن الغابوية خصوصا عبر رقمنتها

3.1 إنشاء مشاتل غابوية حديثة بمواصفات عصرية بشراكة مع القطاع الخاص

3.2 رقمنة وسائل تدبير القطاع والمهن المتعلقة به من أجل انتشار فعال في الميدان

3.3 تحديث المقاربة التقنية الحرجية من أجل إنجاح التشجير

3.4 تعبئة الموظفين الغابويين عبر تحسين ظروف العمل

4 الإصلاح المؤسساتي للقطاع

4.1 هيكلة المؤسسة عبر خلق وكالات تضمن التدبير السيادي للدولة

4.2 ملاءمة الاطار القانوني عبر قانون جديد للغابات يتمم ظهائر 1917 و1976

4.3 تأهيل الموارد البشرية حسب خصوصيات المهن المصاحبة للفترة الانتقالية

4.4 إنشاء قطب للتكوين والبحث

تنزيل الاستراتيجية على البعد الترابي: البرامج الغابوية الجهوية

يحدد البرنامج الغابوي الجهوي المبادئ التوجيهية لاستراتيجية "غابات المغرب 2020–2030" على المستوى الجهوي، ويحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها لضمان توافق واستمرار الوظائف البيئية والاجتماعية والاقتصادية للغابات.

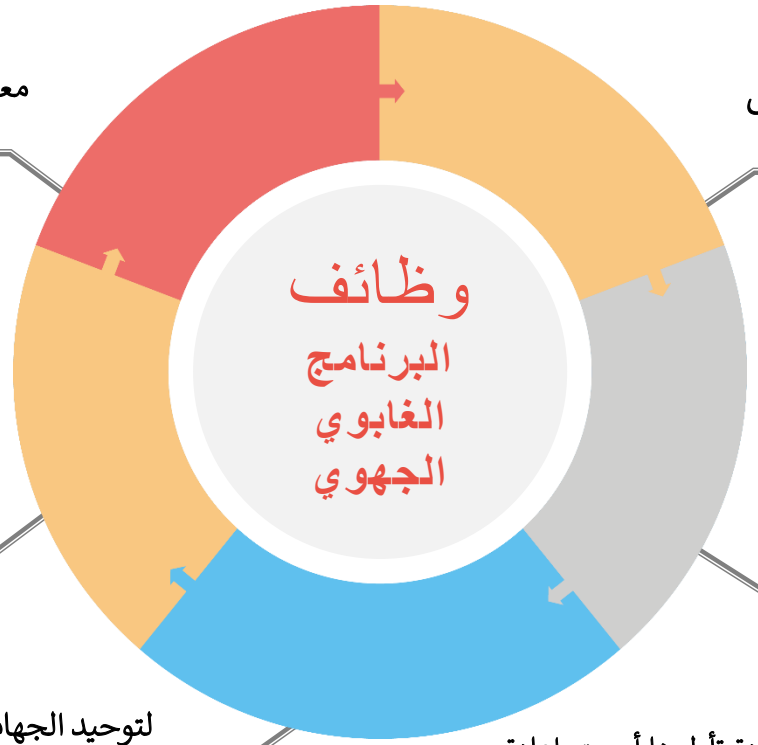

الطابع التقني

معالجة القضايا المحددة للمناطق الغابوية وإيجاد الحلول التقنية المناسبة

الطابع التنفيذي

تباين وتنفيذ استراتيجية الغابات على المستوى الجهوي

البرمجة والتخطيط

إمكانية عرض جميع الإجراءات التي يتعين القيام بها في الزمان والمكان وتحديد الأساليب والمناهج التي سيتم تنفيذها

إضفاء الطابع الرسمي

تجسيد وضمان التزام كل الفاعلين

التواصل

لتوحيد الجهات الفاعلة المحتملة وضمان تقارب البرامج القطاعية الإقليمية الأخرى

i. إعادة صياغة المشاريع الجهوية التي باشرتها الإدارة مسبقًا أو إعادة تأطيرها أو حتى إعادة صياغتها وفقًا للمجالات وذلك حسب الاستراتيجية الجديدة وبرامج العمل

ii. ترجمة برامج العمل إلى أهداف ونتائج قابلة للقياس والتحقق في أفق 2030.

تنزيل استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030"

تنزيل الاستراتيجية على البعد الافقي

تم فتح عدة أوراش أهمها: **الإصْلاَح الْمُؤَسساتِي للقِطَاع** عبر إعادة هيكلَة التَّنظِيم المُؤَسَّساتِي وكذا **ملاءمة الاطار القانوني**، والشروع في **تطوِيرِ وَتَحديثِ المهَنِ الغابَوية، وخلق نموذج جديد للمقاربة التشاركية** يجعل من الساكنة اول شريك، اعتمادا على حكامة غابوية محلية حقيقية وعلى هيئات ترابية خاصة.

أهم الأوراش لسنة 2021

صدور القانون رقم 20.52 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات و الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2022.

تهيئة وتنمية الغابات ومحميات محيطات التشجير

- تشجير وتخليف الغابات وتحسين المراعي على مساحة **42.300 هكتار**
- تخصيص **24,5 مليون** درهم كتعويض عن **حق الرعي** لفائدة **185 جمعية رعوية**

معالجة الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال

- معالجة الأحواض المائية على مساحة **43.000** هكتار
- صيانة وتثبيت أكثر من **776** هـ من الكثبان الرملية وإنشاء حزام رملي على طول 20 كلم

تهيئة المناطق المحمية

- مواصلة تنزيل مخططات تهيئة وتدبير **10 منتزهات وطنية**.
- تهيئة **26** محمية حيوانية على مساحة **54.000** هكتار وإعادة استيطان أصناف محلية منقرضة ومهددة بالانقراض

تدبير القنص والصيد بالمياه القارية

- بلغ العدد الإجمالي لمكريات القنص **1.404 مكرية**.
- انتاج **23** مليون وحدة من صغار الأسماك وتوطينها على مستوى الوديان والبحيرات ودعم التعاونيات لتربية الأسماك داخل الأقفاص العائمة ببحيرات السدود (أحمد الحنصالي والمسيرة والساهلة والوحدة).

الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها

- بلغ عدد حرائق الغابات هذه السنة **321 حريق** تضررت من جرائها مساحة **2.823 هكتار**، تمثل منها الأعشاب والأصناف الثانوية نسبة 45%.
- تهيئة **500 كلم** من مصدات النار وصيانة **23** من أبراج المراقبة و**32** من نقط الماء.

التحديد والبنيات التحتية

- تتجلى أهم الانجازات في مجال الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه في التحديد النهائي لمساحة **8,9 ملايين هكتار** وتحفيظ **6,4** ملايين هكتار.
- كما تم فتح وصيانة **829 كلم** من المسالك الغابوية.

برنامج العمل سنة 2022

إطلاق مجموعة من المشاريع المرتبطة بتهيئة وتنمية الغابات بالإضافة الى مواصلة انجازتلك التي تم الشروع في إنجازها خلال هاته السنة، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- إعداد برنامج التشجير التشاركي
- التدبير الأمثل والمستدام للبذور الغابوية وتطوير وعصرنة نظام إنتاج الشتلات الغابوية
- تهيئة و تدبير منتزهات الوطنية
- رقمنة برامج التنمية الغابوية
- إرساء نموذج جديد للمقاربة التشاركية عبر إنشاء تنظيمات التنمية الغابوية على المستوى المحلي و وضع شبكة جديدة لِلتنشِيط الترَابِي تَضمُّ أَكثرمِنْ 500 مُنشِّط

برنامج تهيئة وتنمية الغابات

- تشجير وتخليف الغابات وتحسين المراعي على مساحة **50.000** هكتار، أي بزيادة **19**% مقارنة مع 2021 (**42.000 ه**).
- صيانة **35.000** هكتار من المغروسات القديمة

تهيئة الأحواض المائية

- إعداد تصاميم تهيئة الأحواض المائية على مساحة **600.000 هكتار** وإنشاء **400.000 متر مكعب** من سدود الترسيب

محاربة زحف الرمال

- تثبيت وصيانة ما يقارب **1.100 هكتار** من الكثبان الرملية و معالجة **8 كلم** من الأحزمة الرملية

تدبير القنص والصيد بالمياه القارية

- دعم تنظيم القنص عبر إحداث **200 مكرية** جديدة للقنص ليبلغ العدد الإجمالي **1.452 مكرية** على **3,6 مليون هكتار**
- إنتاج **28 مليون وحدة** من صغار الأسماك واستزراع **25,5 مليون وحدة** من الأسماك بالبحيرات والوديان .
- إنتاج **17 ألف** طن من الأسماك المستزرعة.

تنمية شبكة المناطق المحمية وحماية الوحيش ومواطنه

- التحفيظ العقاري للملك الغابوي على مساحة **300.000 هكتار**.
- فتح وصيانة **1200 كلم** من المسالك الغابوية وخلق أو إعادة تأهيل **155** من الدور الغابوية والمساكن والبنايات الإدارية .
- دعم مهام حراسة المجالات الغابوية على مساحة **250.000** هكتار.

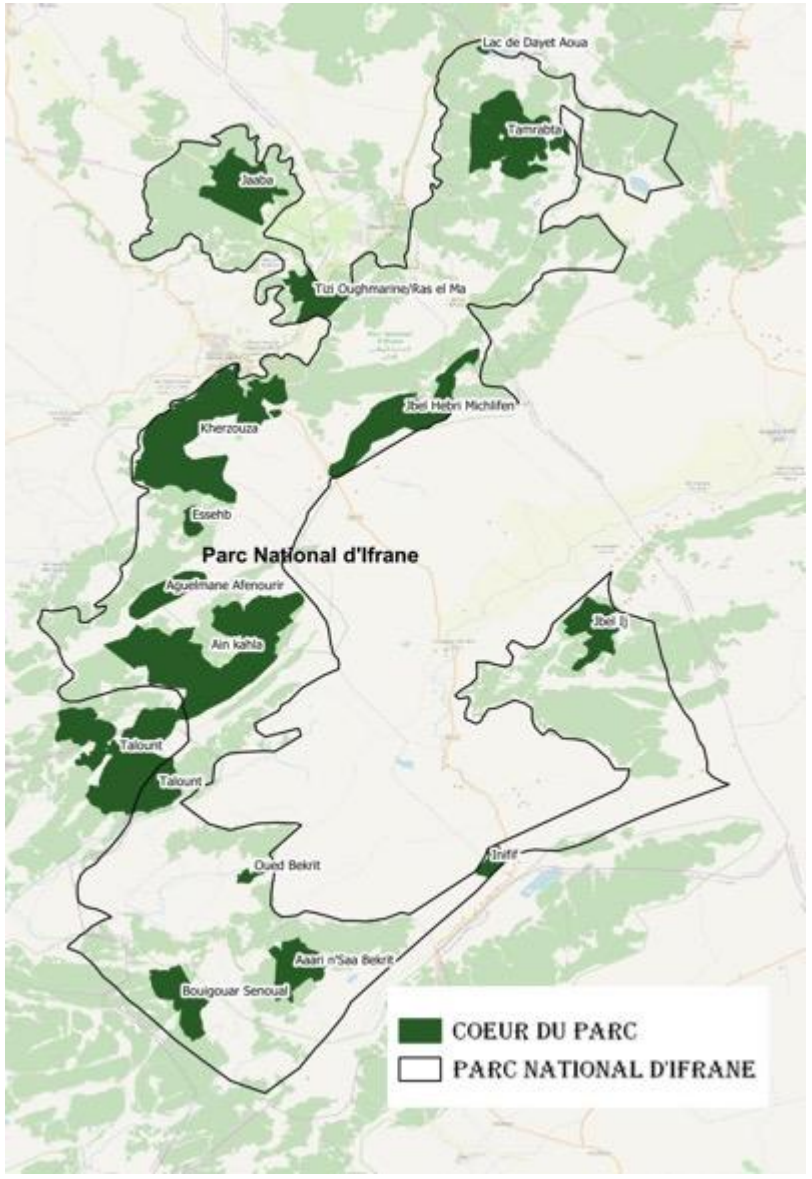

تنمية شبكة المناطق المحمية وحماية الوحيش ومواطنه

- مواصلة تهيئة 10 منتزهات وطنية.
- مواصلة تهيئة 26 محمية حيوانية على مساحة 54.000 هكتار ومواصلة برامج إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي بعدة محميات.

الشروع في تهيئة المنتزه الوطني لإفران تماشيا مع الاستراتيجية الجديدة غابات المغرب 2030-2020

- إعادة تهيئة تقسيم المنتزه الوطني : قلب المنتزه على مساحة 705 24 هـ.
- احداث محميتين جديدتين لاستيطان الأصناف المهددة بالانقراض: الأَيْل البَرْبَرِي والأَرْوِي والغزلان الجبلية وذلك على مساحة 580 هكتارا.
- تخليف وإعادة تأهيل المنظومات الطبيعية: أرز الأطلس والبلوط الأخضر والبلوط الزان والصنوبر البحري.
- تطوير السياحة البيئية وتطوير شراكات مع الشركاء المحليين في مجال التنشيط البيئي وتطوير المنتوجات المحلية (برنامج الاستثمار السياحي)

الصيد البحري

الصيد البحري

1. أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس
2. مؤشرات نشاط الصيد البحري
3. ميزانية القطاع لسنة 2022

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/1

المراقبة

- ✓كل سفن أسطول الصيد الساحلي وأسطول الصيد في أعالي البحار مجهزة بأجهزة تحديد الموقع الجغرافي VMS
- ✓تطوير برنامج معلوماتي خاص بمسطرة المصادقة على المنتجات في إطار محاربة الصيد غير القانوني
- ✓استفادة 18107 قارب صيد من برنامج تحديد هوية القوارب RFID أي بنسبة 100%

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/2

تدبير الموارد

- ✓وضع 20 مخطط إضافي لتهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية (مقابل مخطط واحد فقط قبل 2009)
- ✓96٪ من السمك المفرغ مدبر بطريقة مستدامة
- ✓إنشاء ثلاثة محميات بحرية، سيتم تنزيل وتركيب معدات التشوير البحري في كل محمية خلال 2022
- ✓تحديد مناطق منع الصيد بشباك الجر، ومناطق الشعب الاصطناعية ومناطق المحميات البحرية

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/3

التفريغ

- ✓المنع التام لاستخدام الصناديق الخشبية واعتماد الصناديق البلاستيكية الموحدة
- ✓ توزيع حوالي 37.362 صندوق عازل للحرارة وذلك بتجهيز 12.454 قارب صيد تقليدي
- ✓انجاز 47 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين(2 في طور البناء أو البرمجة)
- ✓غرف التبريد : من 13 إلى 55
- ✓مصانع الثلج : من 10 إلى 101

نقطة التفريغ بكرزم Gourizim

مصنع الثلج Lassarga

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/4

البيع الأولي وبيع السمك بأسواق الجملة

- ✓إنجاز 11 سوقاً للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي بتكلفة اجمالية تقدر ب454 مليون درهم
- ✓بناء 10 أسواق السمك بالجملة بغلاف مالي ناهز 560 مليون درهم
- ✓تجهيز أسواق السمك ومواقع الصيد بنظام المراقبة بالفيديو، بمبلغ يعادل 18 مليون درهم

Tanger سوق السمك من الجيل الجديد

Inezgane سوق السمك

PDA Sidi Boulfdaile طاقة متجددة

PDA Mehdia المراقبة بالفيديو

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/5

البحث العلمي

- ✓أكثر من 1,55 مليار درهم لتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
- ✓ خرجات علمية لتقييم الموارد السمكية، شبكة أخذ العينات البيولوجية ودراسات تصنيف مناطق تربية المحار
- ✓تعزيز إمكانيات البحث البحري :
  - 3 زوارق سريعة وسفينتان ساحليتان للتنقيب منها 1 في طور الإنجاز
  - 3 سفن للبحث العلمي

عدد سفن البحث

عدد السفن قيد الإنشاء

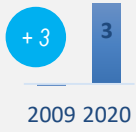

عدد العوامات و ROVs

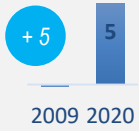

عدد المنصات

وسائل التنقيب و الملاحظة :

- ✓ باخرة بحث أوقيانوغرافي لأعالي البحار (2021)
- ✓ قارب متخصص في الأوقيانوغرافيا المرتبطة بتربية الأحياء المائية (2020)
- ✓ مركب أوقيانوغرافي ساحلي للأبحاث الساحلية (2021)
- ✓ تجديد باخرة التكوين الحسني قصد تخصيصها للأبحاث البحرية (2021)
- ✓ عوامات أوقيانوغرافية و ROV

البنى التحتية للبحث :

- ✓ مركز الأبحاث بأكادير (2018)
- ✓ تحديث شبكة المراقبة الصحية (2013-2016)
- ✓ بناء الجزء الإداري للمقر الرئيسي للمعهد

المنصات التحليلية :

- ✓ تقوية المنصات التحليلية لشبكة المراقبة الصحية
- ✓ إنشاء منصة متخصصة في علم الوراثة

أهم مكتسبات استراتيجية آليوتيس- 6/6

الإجراءات الاجتماعية

- ✓تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على جميع البحارة بما فيهم الصيادين التقليديين و تعميم التأمين الصحي على حوادث الشغل ابتداءً من فاتح يناير 2018
- ✓تنويع وتطوير عرض التدريب البحري
- ✓إنشاء وتطوير إطار وطني لإنقاذ الأرواح البشرية في البحر و تقوية وسائل البحث والإنقاذ

سفينة مدرسية للتكوين

جهاز محاكاة الملاحة ITPM Laayoune

أهم مؤشرات استراتيجية آليوتيس إلى غاية 2020

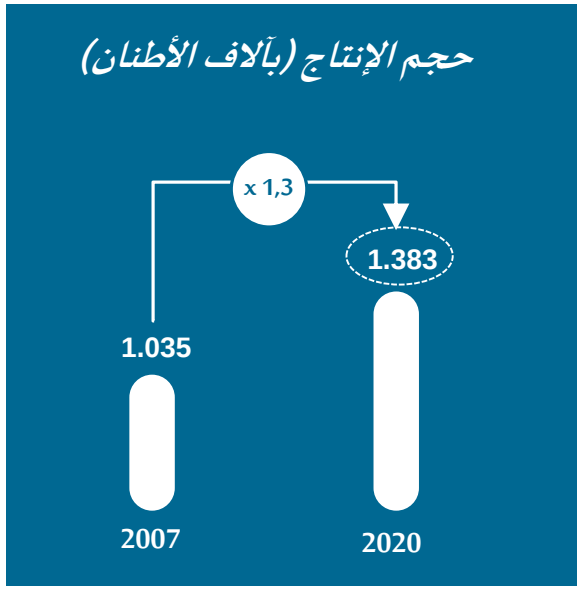

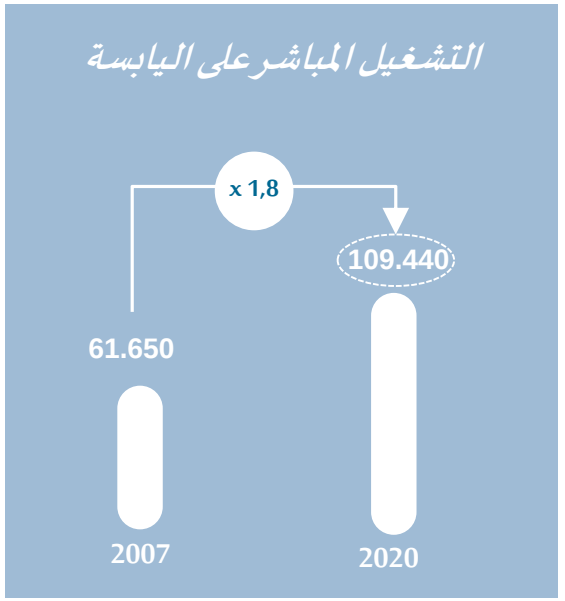

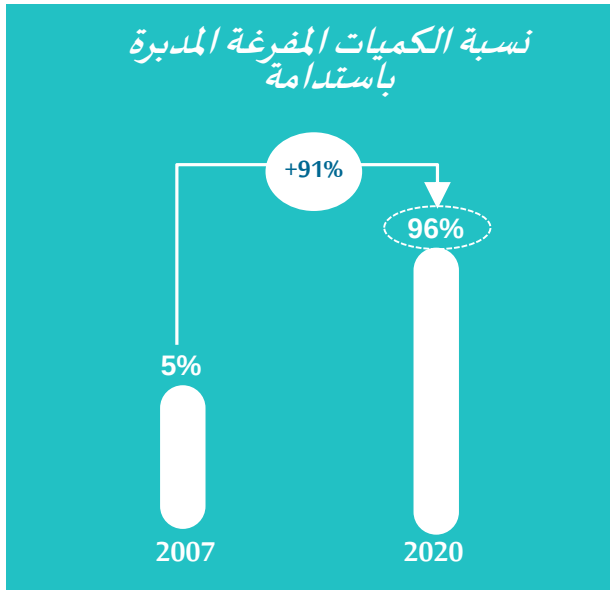

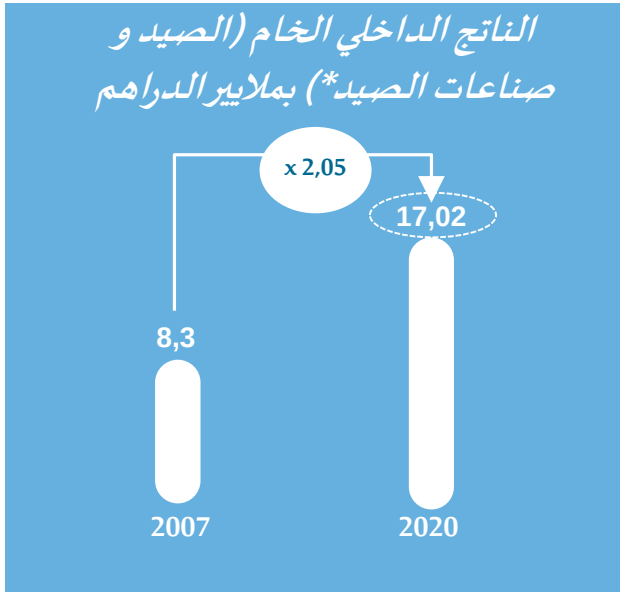

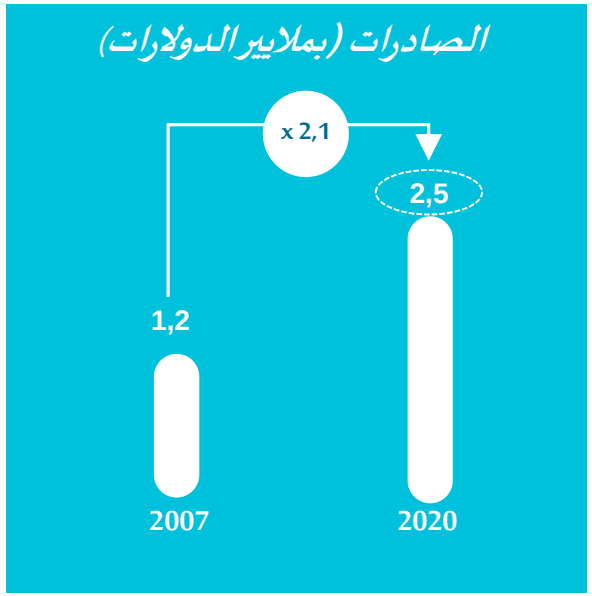

* المصدر: المندوبية السامية للتخطيط فيما يخص الصيد البحري و الأحياء البحرية وتقديرات الوزارة فيما يخص صناعات الصيد

أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2020 و 2021- 2/1

1 الإنتاج الوطني من الأسماك

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

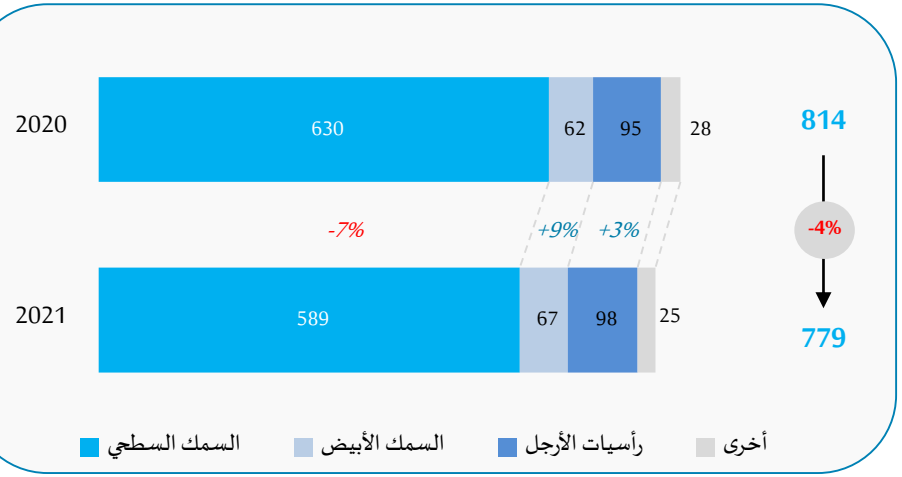

انخفاض طفيف ب 4% في الكمية

- انخفاض إفراغات السمك السطحي بنسبة 7% في الحجم نظرا لتراجع كميات السردين ب 21% نتيجة للظروف المناخية (63% من إجمالي صيد هذا النشاط و48% من حجم الصيد الوطني في 2021)
- ارتفاع الكميات المصطادة من أهم الأصناف السمكية الأخرى:

- رأسيات الأرجل بنسبة 3% نتيجة تزايد إنتاج الأخطبوط ب 7% (51% من إجمالي صيد هذا النشاط و6% من حجم الصيد الوطني في 2021) نظرا للانطلاق المبكر لموسم صيد الأخطبوط لفصل صيف 2021 بالمقارنة مع نفس موسم سنة 2020 (16 يونيو 2021 مقابل 5 يوليوز 2020)
- السمك الأبيض ب 9% (9% من حجم الصيد الوطني) نتيجة لارتفاع إنتاجية هذا الصنف في سنة 2021.

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

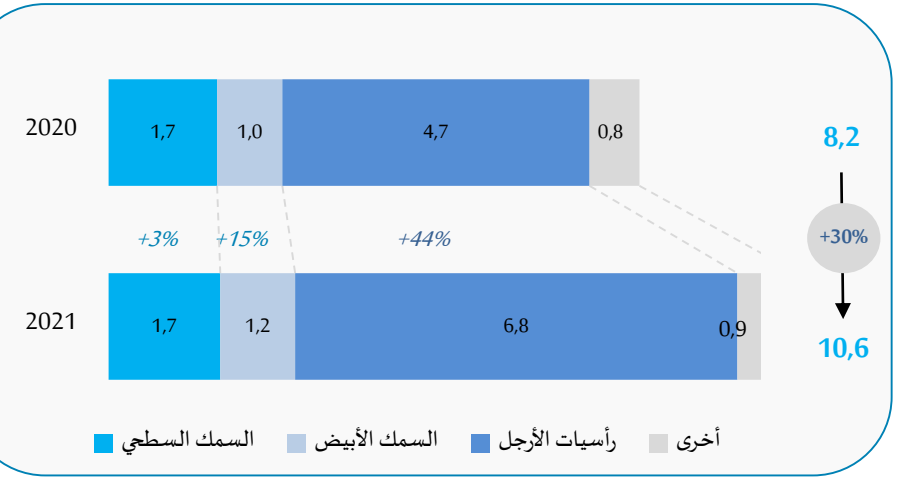

ارتفاع ب 30 % في القيمة

- ارتفاع في رقم معاملات رأسيات الأرجل ب 44% (64% من قيمة الإنتاج الوطني) نظرا لارتفاع معدل ثمن البيع الأول لكل أنواع هذا الصنف خاصة الأخطبوط والذي ازداد معدل ثمنه ب 48% لينتقل من 62 درهما للكلغ خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2020 إلى 92 درهما للكلغ خلال نفس الفترة من سنة 2021 وذلك نتيجة لارتفاع ثمنه في السوق العالمي. كما تشكل قيمة إنتاج الأخطبوط 67% من رقم معاملات رأسيات الأرجل و43% من قيمة الإنتاج الوطني خلال سنة 2021.
- ارتفاع قيمة إنتاج الأصناف السمكية الأخرى نظرا للزيادة المسجلة في معدل ثمن البيع الأول حيث ازداد هذا المعدل ب 10% بالنسبة للسمك السطحي و ب 5% للسمك الأبيض.

أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2020 و 2021- 2/2

2

صادرات المنتجات السمكية

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

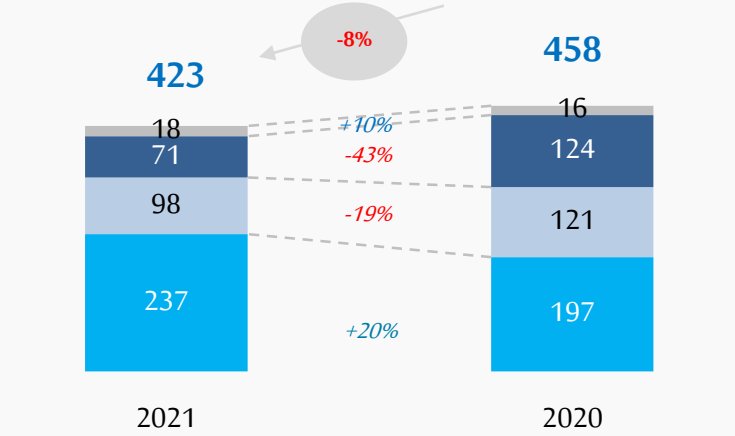

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

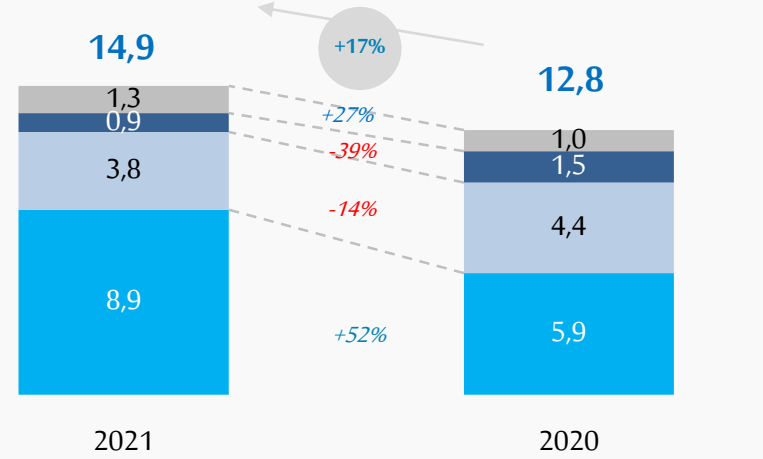

انخفاض ب 8% في الكمية

- انخفاض صادرات دقيق وزيت السمك ب 43% (17% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لتراجع دقيق السمك ب 37% (14% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لانخفاض صادرات هذا المنتوج نحو تركيا ب 46% والذي يشكل السوق الأول لصادرات المغرب من دقيق السمك بنسبة 41%.
- تراجع صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 19% (23% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لانخفاض معلبات السردين ب 28% (17% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لتراجع الكميات المصدرة منها لكل من دول إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط والاتحاد الأوربي ب 29% (81% من الصادرات الإجمالية من معلبات السردين).
- ارتفاع حجم صادرات المنتجات المجمدة ب 20% (56% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لتطور صادرات كل من سمك الإسمقري (Maquereau) ب 139% وكذلك سمك الأخطبوط ب 22%.

ارتفاع في القيمة ب 17 % بالرغم من ظرفية صعبة على مستوى الأسواق العالمية

- ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المجمدة ب 52% (60% من القيمة الإجمالية للصادرات) خاصة الأخطبوط الذي سجل ارتفاعا في رقم معاملاته ب 73%، والذي يمثل 31% من القيمة الإجمالية للصادرات، نظرا لارتفاع الكميات المصدرة ب 22% وكذلك لتزايد معدل ثمنه ب 42% حيث انتقل من 79 درهما للكلغ خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2020 إلى 111 درهما للكلغ خلال نفس الفترة من سنة 2021.
- تزايد قيمة صادرات المنتجات الطرية ب 49% (7% من القيمة الإجمالية للصادرات) نتيجة لتزايد حجم صادراتها ب 30% من جهة وكذلك لتزايد معدل ثمنه ب 14% من جهة أخرى.
- ارتفاع رقم معاملات صادرات نصف المعلبات ب 24% (7% من القيمة الإجمالية للصادرات) نظرا لتزايد صادرات جميع أنواعها خاصة نصف معلبات الأنشوفا (Anchois) (6% من القيمة الإجمالية للصادرات و82% من قيمة صادرات نصف المعلبات) والتي ارتفعت قيمة صادراتها ب 15%.

مشروع ميزانية 2022

1 ميزانية التسيير

التوزيع العام (بملايين الدراهم)

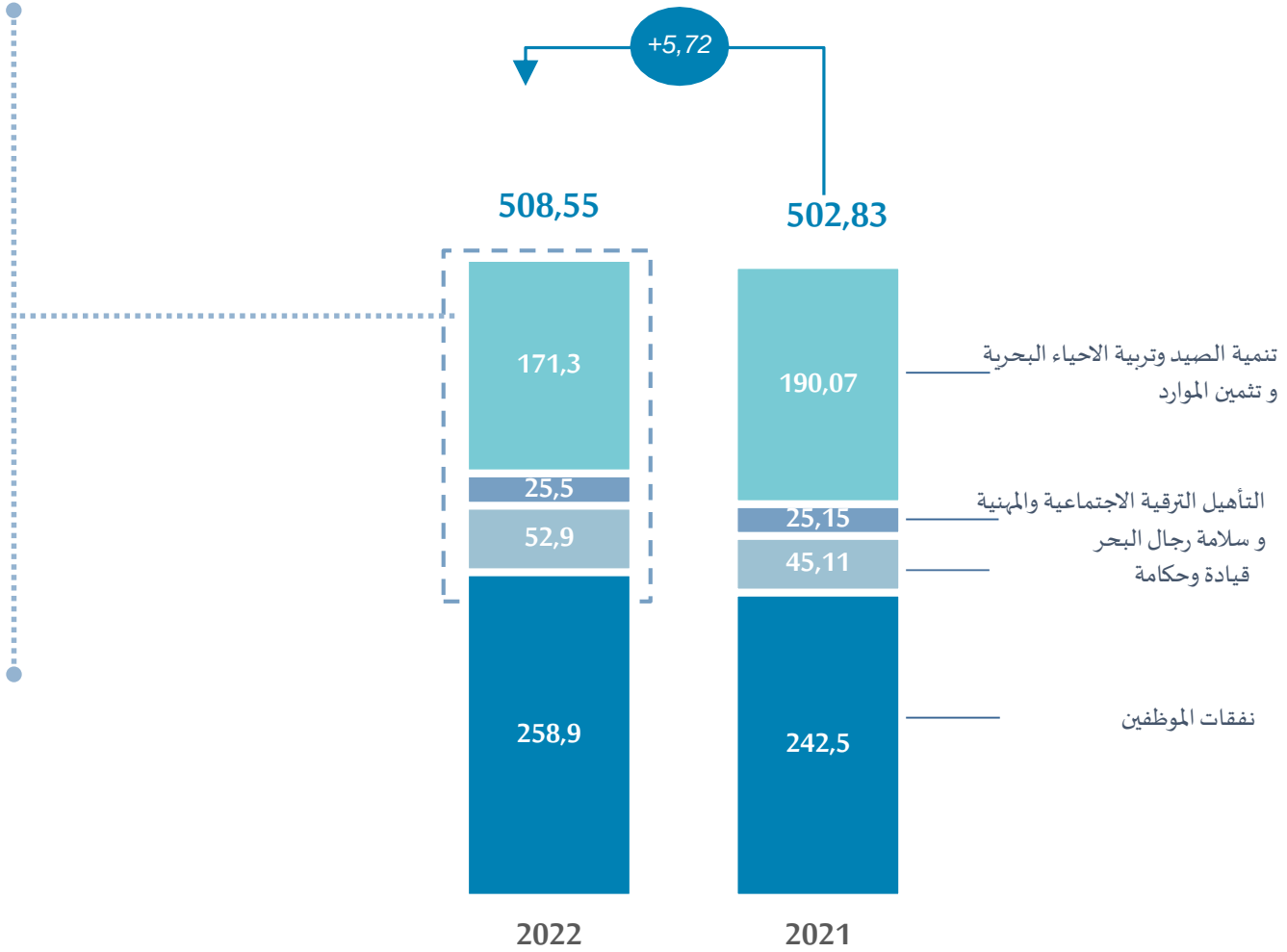

تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية وتثمين الموارد

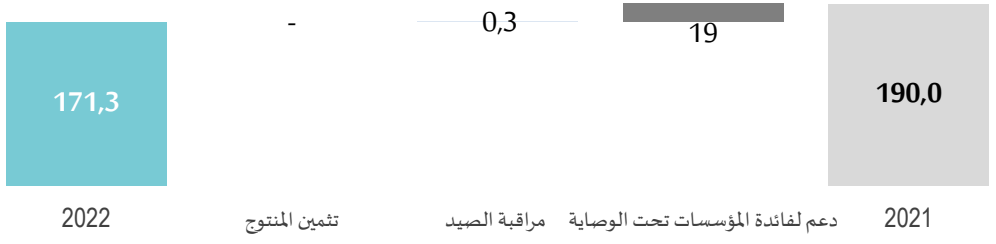

التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

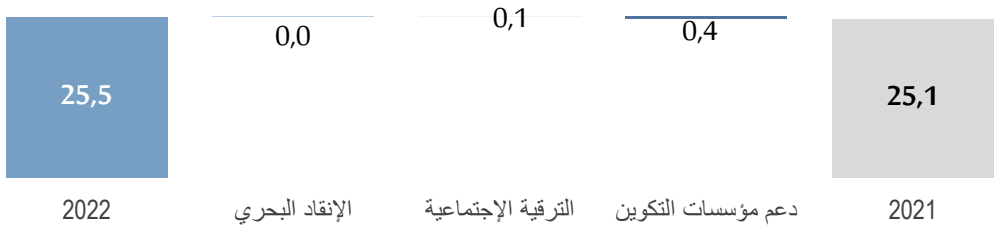

قيادة وحكامة

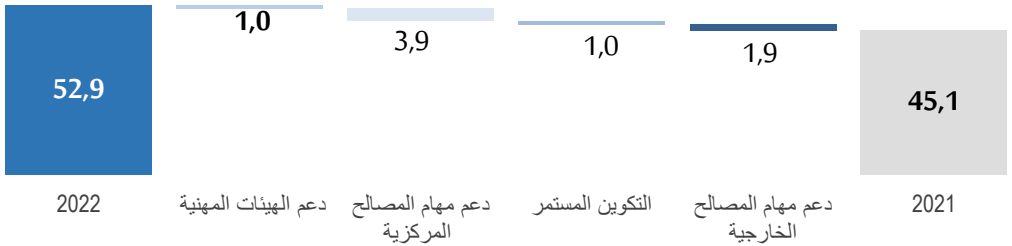

مشروع ميزانية 2022

2 ميزانية الاستثمار

التوزيع العام (بملايين الدراهم)

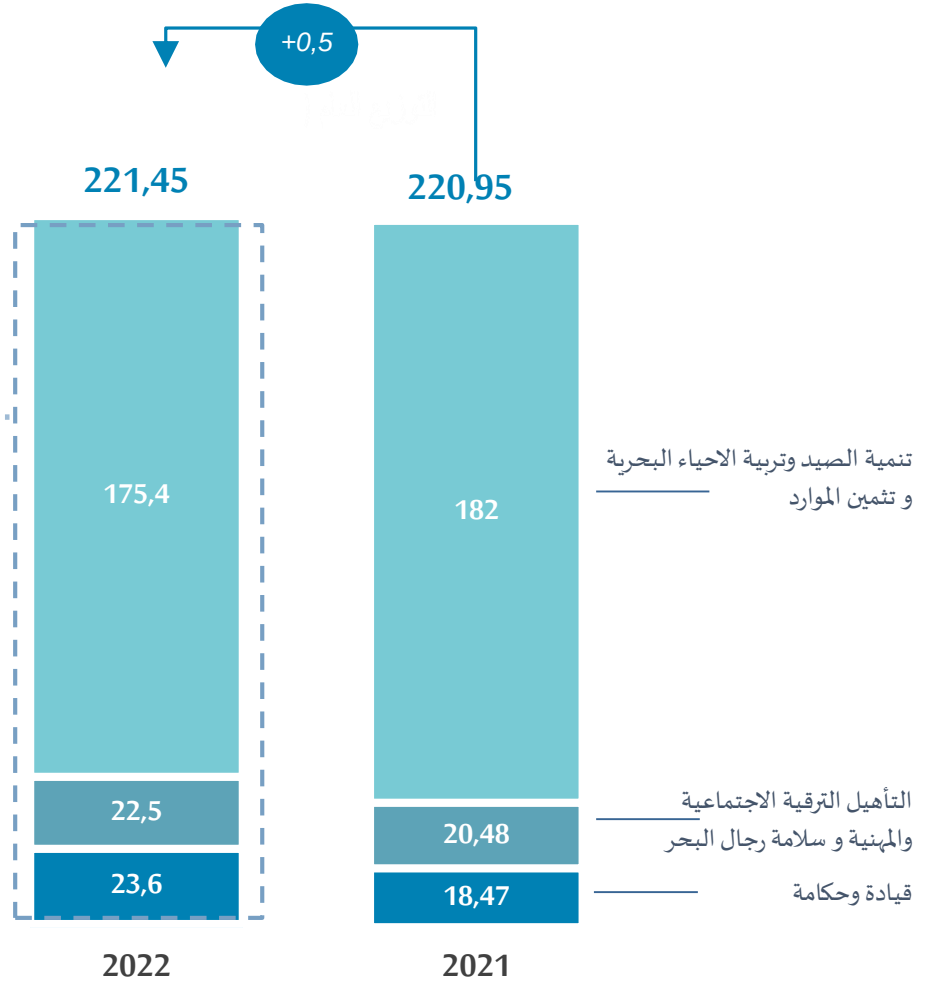

تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية وتثمين الموارد

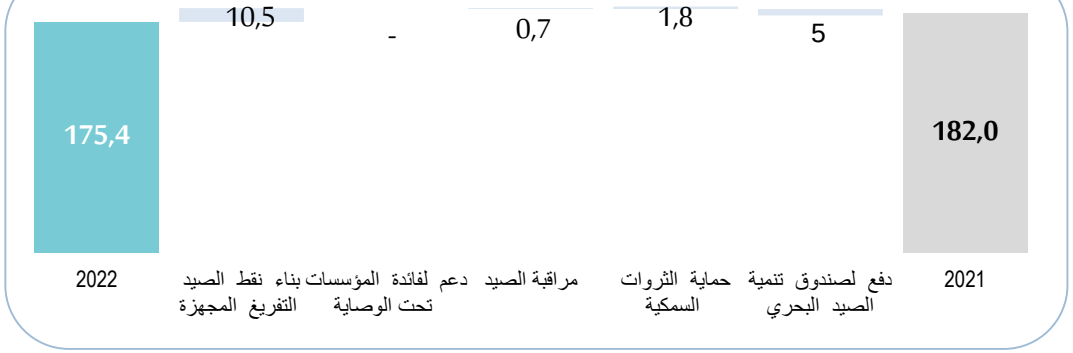

التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

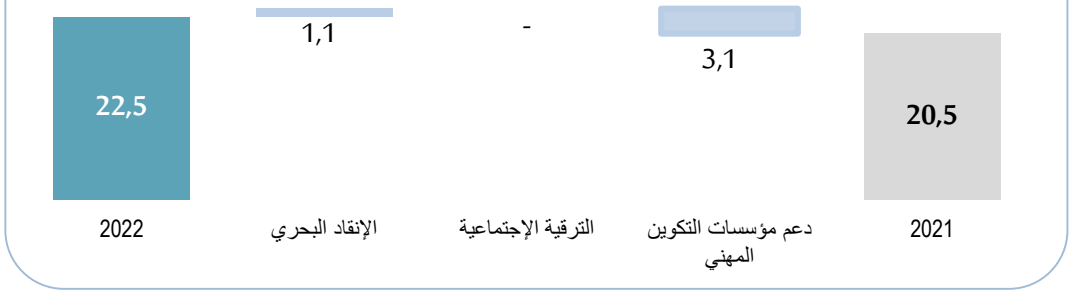

قيادة وحكامة

مشروع ميزانية 2022

بملايين الدراهم	2021	2022	الفرق
ميزانية الاستثمار			
تنمية الصيد و تربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد	182,00	175,36	-6,64
التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	20,48	22,52	+2,04
قيادة وحكامة	18,47	23,57	+5,1
مجموع ميزانية الاستثمار	220,95	221,45	+0,5
ميزانية التسيير			
نفقات الموظفين	242,50	258,85	+16,35
تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد	190,07	171,26	-18,81
التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	25,15	25,52	+0,37
قيادة و حكامة	45,11	52,92	+7,81
مجموع ميزانية التسيير	502,83	508,55	+ 5,72
مجموع الميزانية العامة	**723,78**	**730,00**	**+6,22**
المناصب المالية المحدثة	*0*	*20*	

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار- 2/1

1. صندوق تنمية الصيد البحري (80 مليون درهم) :

- ✓ اقتناء سترات النجاة القابلة للنفخ لفائدة بحارة قوارب الصيد التقليدي
- ✓ اقتناء شباك معززة لفائدة مجهزي السفن بالمناطق الشمالية للوقاية من هجوم سمك الدنفيل نيكرو
- ✓ إنشاء وتثمين قطب لتربية الأحياء المائية بتيغرت
- ✓ تفعيل نظام الضمان الاجتماعي لدعم البحارة الصيادين ضحايا هجوم سمك الدنفيل نيكرو
- ✓ برنامج لدعم البحث و الابتكار لتثمين المنتجات البحرية
- ✓ دعم عمليات مراقبة أنشطة الصيد البحري
- ✓ اقتناء برامج معلوماتية

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار (2/2)

.2 المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي و تربية الأحياء البحرية (22مليون درهم) :

- ✓ إعادة تهيئة قرية الصيد بامسوان (أكادير) و تهيئة مركز الصيد تاغزوت
- ✓ تشييد مباني إدارية بقرى الصيد لمهيرز بجهة الداخلة
- ✓ إنشاء مخازن للصيادين بنقط التفريغ المجهزة بكل من الركونت وميناء سيدي إفني

.3 دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية *(72 مليون درهم)*

- مساهمة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري *(53 مليون درهم)*
- مساهمة لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية *(17 مليون درهم)*
- مساهمة لفائدة قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية *(2 مليون درهم)*

.4 تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والخارجية

.5 إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين

.6 بناء مركز التكوين المهني البحري بالمحمدية

.7 أشغال بناء مقر مندوبية الصيد البحري ببوجدور

.8 أشغال بناء مقر مندوبية الصيد البحري بالجبهة

الأجوبة التكميلية

للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵔⵉⵡⵏ ⴷ ⵜⵣⵎⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⴷ ⵉⵎⵣⵔⵉ ⴷ ⵉⵖⴼⵔⵏ
Ministère de l'Agriculture de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

أجوبة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين خلال اجتماع لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بتاريخ 26 نونبر 2021 بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022

دجنبر 2021

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبعا لاجتماع لجنة القطاعات الإنتاجية بتاريخ 26 نونبر 2021، يشرفني بداية أن أتقدم بالشكر الخالص للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على الاهتمام الكبير الذي يولونه لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وكما وعدتكم بذلك، أبعث لكم بالتوضيحات والمعطيات عن مختلف التساؤلات المطروحة بعض تصنيفها حسب القطاعات، والتي تكمل جوابي المقدم ذي الطابع العام خلال الاجتماع.

القطاع الفلاحي

استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030

استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، التي تمت بلورتها بناء على أسس تقييم مخرجات مخطط المغرب الأخضر، تروم تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها خلال العقد الأخير في القطاع، من خلال إعطاء الأولوية للعنصر البشري، حيث تم وضع الإنسان في قلب المعادلة المتعلقة بتكريس الحماية الاجتماعية كبنية أساسية للعيش والالتقائية مع التنمية الفلاحية، ومعالجة التفاوتات المجالية والاجتماعية بالنسبة للطبقة الوسطى الفلاحية والقروية في إطار مقارنتها بالطبقة الوسطى بالمجال الحضري.

فبفضل الرعاية المولوية وتنفيذا للتعليمات السامية، سنعمل على تنزيل هذه الاستراتيجية بغية مواصلة الدينامية التي عرفها القطاع مع مخطط المغرب الأخضر، سواء على مستوى الإنتاجية أو التنافسية وخلق فرص الشغل وتحسين أوضاع الفلاحين.

ولهذه الغاية، تم تبني عدة أليات سيستفيد منها الفلاح الصغير والمتوسط، وتهم:

- تمكين 400 ألف أسرة جديدة من الولوج للطبقة المتوسطة، وتثبيت 690 ألف أسرة ضمنها، من خلال 4 دعائم، تهم:
  - ✓ مواصلة الجهود الاستثمارية وإرساء نظام تحفيزات جديدة موجه للشباب لتحسين دخل الفلاحين؛
  - ✓ تعميم التأمين الفلاحي (ليبلغ 2,5 هكتار)، ووضع إطار خاص لتمكين الفلاحين من الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية بالشراكة مع القطاع الخاص؛
  - ✓ تمكين 3 ملايين فلاح من الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية.
- إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي، من خلال:
  - ✓ تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية، عبر بروز 350 ألف مستغل للأراضي ومقاول في مجال الفلاحة أو الخدمات المرتبطة بها؛
  - ✓ تكوين أزيد من 150 ألف شاب في المجال الفلاحي.

- إطلاق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة، عبر مضاعفة معدل تنظيم الفلاحين 5 مرات (تعاونيات فلاحية من الجيل الجديد).
- وضع جيل جديد من آليات المصاحبة، عبر:
  - ✓ تكثيف وتعميم الاستشارة الفلاحية، عبر توفير 5.000 مستشار فلاحي؛
  - ✓ تطوير الخدمات الرقمية بربط ما لا يقل عن 2 مليون فلاح بمنصات الخدمات الالكترونية.

هذا، ويتم حاليا الاشتغال على عدة واجهات، من خلال إطلاق مجموعة من الأوراش تتعلق بالحماية الاجتماعية وخلق فرص الشغل وتسريع التثمين وتشجيع الاستثمار.

تدبير مياه السقي

تماشيا مع تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر والبرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب والري، تمت بلورة 4 برامج مهيكلة في مجالات تنمية العرض المائي وتدبير الطلب وتثمين الماء والتهيئة الهيدروفلاحية، مع مراعاة إمكانيات وخصوصيات كل منطقة.

هذه البرامج، تهم:

- عصرنة شبكات الري والرفع من تثمين الماء، بهدف تعميم التقنيات المقتصدة في الماء، لتشمل 60% من المساحة المسقية الإجمالية، عبر:
  - ✓ مواصلة وإتمام مشاريع عصرنة شبكات الري الجماعية على مساحة 70 ألف هكتار وإطلاق مشاريع جديدة على مساحة 40 ألف هكتار؛
  - ✓ تجهيز الضيعات بالري الموضعي على مساحة 350 ألف هكتار، عبر التحفيزات المالية المقدمة من طرف الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية.
- تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود، عبر إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز، حيث سيتم تجهيز 72.450 هكتارا ستمكن في أفق 2030 من تثمين حوالي 428 مليون متر مكعب؛
- برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، عبر مواصلة إنجاز 3 مشاريع للشراكة الموزعة على 3 جهات:
  - ✓ استكمال مشروع سقي 000 15 هكتار انطلاقا من محطة لتحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة بسوس والذي يوجد في مراحله الأخيرة؛
  - ✓ إطلاق أشغال مشروع تحلية مياه البحر بمنطقة الداخلة لسقي حوالي 5.000 هكتار من الأراضي الجديدة؛
  - ✓ الشروع في استغلال مشروع أزمور (بمنطقة البئر الجديد) لري 3.200 هكتار.
- تنمية الفلاحة المسقية الصغرى، من خلال
  - ✓ إعادة تأهيل واستصلاح 200.000 هكتار من هذه الدوائر؛
  - ✓ إنجاز العتبات لتغذية المياه الجوفية وتعزيز تعبئة المياه السطحية؛
  - ✓ إصلاح وإعادة تأهيل الخطارات.

برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

بداية، أود التأكيد على أن انتقاء المشاريع وبرمجتها وإنجازها يدخل ضمن اختصاصات اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي.

في إطار هذا البرنامج، تم، على مستوى جهة العيون - الساقية الحمراء، الانتهاء من تهيئة وفتح الطرق والمسالك على طول 223 كلم، فيما تتواصل الأشغال على طول 101 كلم. كما استفادت هذه الجهة، في إطار الشق المتعلق بقطاع التعليم، من تهيئة 6 مدارس ابتدائية. وعلى مستوى إقليم بوجدور، تم الانتهاء من أشغال بناء وتهيئة الطرق والمسالك على طول 99 كلم.

الاستثمار في الأراضي الفلاحية في الداخلة - وادي الذهب

حسب دراسة لوكالة الحوض المائي، وبتنسيق مع مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي للوزارة، فإن الإمكانيات المتاحة من المياه الجوفية بمناطق الداخلة وبئر انزران لا يمكنها سقي سوى مساحة لا تتعدى 1.000 هكتار على أبعد تقدير.

وفي إطار رؤية للتنمية المستدامة والحفاظ على الفرشة المائية، قامت الوزارة ببرمجة مشروع خلق دائرة سقوية جديدة على مساحة 5.000 هكتار عن طريق تحلية مياه البحر، والذي سيتم الشروع في إنجازه خلال هذه السنة وينتهي في غضون سنتين ونصف.

هذا المشروع يروم إنشاء محطة لتحلية مياه البحر سعتها السنوية 30 مليون متر مكعب ومحطة لإنتاج 40 كيلو واط سنويا من الطاقة الريحية لتغطية الاحتياجات الطاقية لمحطة التحلية ولشبكة الري. كما سيتم تزويد الساكنة المجاورة للمشروع بالماء الصالح للشرب من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وسيمكن هذا المشروع من:

- المساهمة في المحافظة على الفرشة المائية؛
- إنتاج حوالي 500.000 طن من البواكر بقيمة مضافة تقدر بحوالي 500 مليون درهم في السنة؛
- خلق فرص الشغل (حوالي 10.000 منصب شغل قار).

وقد وقعت الوزارة عقد شراكة واعدة مع الشريكين الخاصين لإنجاز واستغلال محطتي التحلية شبكة الري، وتم نشر مقتطف من العقدين على مستوى الجريدة الرسمية رقم 6864 بتاريخ 12 مارس 2020.

استعمال أصناف مقاومة للحشرة القرمزية

كما تعلمون تسببت الحشرة القرمزية، التي ظهرت لأول مرة ببلادنا سنة 2014 بإقليم سيدي بنور، في تدمير مساحات مهمة من الصبار بالعديد من المناطق، مما تسبب في خسائر اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة.

ولمواجهة هذه الآفة، أطلقت الوزارة برنامج مكافحة يشمل مجمعة من الإجراءات، تهم:

- المراقبة والرصد للبؤر الجديدة للحشرة القرمزية؛

- قلع وردم نباتات الصبار الأكثر تضررا؛
- معالجة نبات الصبار المصاب باستعمال المبيدات الحشرية المرخص لها لهذا الغرض بإشراك الفلاحين وبتأطير من مصالح وقاية النباتات التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- إطلاق برنامج بحث من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي لإيجاد أصناف صبار مقاومة للحشرة، والذي مكن من تسجيل 8 أصناف ذات مقاومة عالية لهذه الحشرة ؛
- تنظيم عدة حملات للتوعية والتحسيس لفائدة الساكنة والفلاحين والسلطات المحلية وتوزيع منشورات حول الحشرة وكيفية معرفتها وسبل محاربتها والوقاية منها ؛
- إشراك الفلاحين في برنامج المكافحة، الذي أثبت فعاليته في الميدان بتأطير من المصالح المختصة للمكتب وباقي الشركاء. وفي هذا الإطار، تم تأطير وتزويد الجمعيات والتعاونيات الفاعلة في سلسلة الصبار بالمواد والمعدات اللازمة، كالمبيدات وآلات الرش والتقليم ومعدات الحماية الفردية.

ومنذ ظهور هذا المرض، بلغت الإنجازات التراكمية على الصعيد الوطني إلى غاية اليوم معالجة 56.000 هكتار وقلع وإتلاف 9.300 هكتار من الصبار الأكثر تضررا منها 13.726 هكتارا تمت معالجتها و2.160 هكتارا تم إتلافها خلال هذه السنة (حتى متم شهر أكتوبر 2021).

وعلى مستوى جهة كلميم – واد نون، تمت خلال هذه السنة:

- معالجة 2.200 هكتار بالطائرات باستعمال المبيدات البيولوجية ؛
- معالجة 1.240 هكتارا من نبات الصبار المصاب ؛
- إتلاف 193 هكتارا من نبات الصبار الأكثر تضررا ؛
- توزيع أكثر من 15.000 لتر من المبيدات لفائدة الفلاحين ؛
- توزيع 580 آلة رش للمبيدات و86 خزانا للمياه لفائدة الفلاحين.

من جهة أخرى، وبالنظر للنتائج المحصل عليها من برنامج البحث، تم إنشاء عدة مشاتل لإكثار الأصناف الثمانية المقاومة للحشرة بهدف إنتاج شتلات لاستعمالها في إعادة زرع الحقول التي دمرتها الحشرة ونشر إعادة زرع الصبار بعدة مناطق من المملكة.

مراقبة المنتجات المستوردة

في إطار التدابير المتخذة عند استيراد المنتجات الغذائية والرفع من مستوى جودتها للحد من تدفقها الى السوق الوطنية ومنافسة المنتجات المحلية، يقوم المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بتشديد المراقبة الصحية والصحة النباتية عند الاستيراد. كما يتخذ كل الإجراءات التي تمكن من منع دخول أمراض يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الرصيد الحيواني والنباتي أو على صحة المستهلك.

في هذا الإطار، اقترح المكتب مشروع مرسوم لإحداث نظام تقييم المساطر والشروط الصحية بالبلدان المصدرة للمغرب قبل القيام بعملية التصدير، مع إجراء تقييم خلال زيارة مسبقة لهذه البلدان قبل السماح بعملية التصدير.

هذا المرسوم يهدف إلى:

- تقليص خطر دخول الأمراض الحيوانية أو النباتية لبلادنا؛

- تقليص العواقب والتداعيات المالية التي قد تنتج عن إعادة الحيوانات والنباتات والمنتجات المستوردة والتي تعتبر غير مطابقة؛
- الحد من استيراد بعض المنتجات المتوفرة على الصعيد الوطني، والتي لا تتفوق عليها من حيث الجودة.

مراقبة بقايا المبيدات

في إطار التدابير المتخذة لضمان سلامة المنتجات الغذائية ومدى مطابقتها لمستويات الملوثات وبقايا المبيدات الفلاحية، تتمثل تدخلات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في:

- الترخيص للمبيدات بعد تقييم مخاطرها على صحة الإنسان والبيئة قبل استيرادها والسماح بتوزيعها وتسويقها؛
- اعتماد المؤسسات المستوردة او المنتجة لهذه المواد؛
- السحب من السوق ومنع استيراد المبيدات غير المطابقة للمعايير الصحية المعتمدة؛
- وضع برامج المراقبة لبقايا المبيدات في الخضر، عن طريق إلزامية وضع سجل بالضيعات ومراقبة حسن الاستعمال للمبيدات وأخذ العينات لإجراء تحاليل مخبرية دون التمييز بين المنتجات الموجهة للسوق الداخلية أو الخارجية؛
- إصدار قانون جديد لمراقبة المبيدات رقم 34.18 بالجريدة الرسمية، يهدف إلى الرفع من التدابير الجيدة لمراقبة هذه المواد على طول سلسلة الإنتاج تماشيا مع المعايير الدولية.

مشروع اجريفية ببوجدور

هذا المشروع، الذي يندرج ضمن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، سيتم إنجازه على مساحة 1.000 هكتار ويهم التهيئة الهيدروفلاحية والاستثمار الفلاحي في مجالات سلاسل الإنتاج النباتي (الخضروات، والزراعات الكلئية) والحيواني (الحليب).

ويتوخى من هذا المشروع تحقيق قيمة مضافة قدرها 36 مليون درهم وخلق 84 ألف يوم عمل سنويا من خلال إنتاج 9.500 طن من الخضروات و3.100 طن من الكلأ.

وستتم تعبئة العقار على شطر أول مساحته 250 هكتارا عن طريق طلبات العروض في إطار عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول أراضي الدولة الخاص لفائدة المستثمرين والشباب القاطنين بالجهة، طبقا لدفتر التحملات.

وإلى حدود اليوم، تبلغ نسبة تقدم إنجاز أشغال التهيئة الهيدروفلاحية 80%. كما تمت تعبئة العقار الفلاحي، من خلال تجزئ مساحة المشروع المبرمجة (250 هكتارا) على 26 قطعة فلاحية، منها 22 قطعة من 5 هكتار ستوجه لشباب المنطقة.

وقد تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض المتعلق بهذا الشأن في انتظار المصادقة عليه من طرف اللجنة البين وزارية المكلفة بالشراكة.

قطاع الصيد البحري

استفادة الساكنة المحلية من اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي

تعد اتفاقية الصيد البحري وبروتوكول تنفيذها الموقعة بتاريخ 14 يناير 2019 امتداداً منطقياً لروح الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ويشمل البروتوكول المياه البحرية المغربية على طول الواجهة الأطلسية الممتدة من كاب سبارطيل شمال المغرب إلى غاية الرأس الأبيض بجنوب المملكة.

ويستهدف بروتوكول الصيد البحري الموارد السمكية غير المستغلة من قبل الأسطول الوطني. ويأخذ بعين الاعتبار حالة المصايد الوطنية، حيث يستثني مياه البحر الأبيض المتوسط بالنظر إلى هشاشة نظامه البيئي وضعف موارده السمكية وبعض المناطق البحرية الهشة. كما يستثني البروتوكول بعض الأصناف، كالأخطبوط والأربيان ذات القيمة التجارية العالية، والتي سيقتصر صيدها حصرياً على السفن المغربية وهو ما من شأنه أن يساهم في استدامتها.

وتساهم هذه الاتفاقية في دعم مجهودات المغرب لمواصلة الاستثمار في المشاريع المهيكلة لقطاع الصيد البحري، وخاصة على مستوى استدامة الموارد البحرية وتحسين البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية المرتبطة بالقطاع وتعزيز دينامية التشغيل والتكوين المهني وخلق المقاولات، وخاصة على مستوى الأقاليم الجنوبية، حيث أن 51,6% من الدعم القطاعي للاتفاقية موجه لفائدة ساكنة جهة الداخلة - وادي الذهب و26,7% لفائدة ساكنة جهة العيون - الساقية الحمراء.

أما الدعم المقدم في إطار التعويض عن ولوج سفن الصيد الأوروبية للمياه المغربية، فإن ساكنة جهة الداخلة وادي الذهب تستفيد منه في حدود 61%، بينما تستفيد ساكنة جهة العيون الساقية الحمراء من 34,54% منه.

الاستنزاف المفرط للثروات السمكية المستغلة في إطار اتفاقيات الصيد البحري

يرتبط المغرب بثلاث اتفاقيات في مجال الصيد البحري مع كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان.

بالنسبة للاتفاقية مع اليابان، فإن هذه الأخيرة لا تستفيد من أية حصة من الجانب المغربي، بل تستغل حصتها من سمك التون المخصصة لها من قبل المنظمة الدولية للحفاظ على التونيات.

أما بخصوص الحصص المقدمة للجانب الأوروبي والروسي، فهي تحدد وفق حالة المخزونات الوطنية بعد تقييمها من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وتشكل مجتمعتين 20% فقط من الحصة الوطنية من الأسماك السطحية.

وتنص هذه الاتفاقيات على عدة شروط تضمن التدبير المستدام لمصايد الأسماك والحفاظ على الثروة السمكية الوطنية، من بينها الزيادة في برمجة إبحار الملاحظين العلميين لمراقبة مدى احترام هذه السفن لبنود الاتفاق وكذا للقوانين الجاري بها العمل، خاصة ما يتعلق بمعدات وآليات الصيد المستعملة والمناطق البحرية المرخصة وحجم ومكونات المصطادات. كما يقومون بمواكبة عمليات المسافنة أو التفريغ داخل الميناء وهي عمليات تخضع وجوباً للمراقبة من قبل موظفي مندوبيات الصيد البحري.

ومن شروط الاتفاق أيضاً إلزامية استخدام نظام مراقبة السفن عبر الأقمار الاصطناعية (VMS) فضلا عن خضوع هذه السفن للمراقبة في البحر من قبل مصالح الدرك الملكي البحري والبحرية الملكية.

ولضمان الامتثال لحجم التفريغ الإلزامي، نصت الاتفاقية على الزيادة في مستوى العقوبات إلى 15% بدلا من 5% في الاتفاقية السابقة.

تسويق منتجات الصيد البحري وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات

في إطار دعم وهيكلة السوق الداخلية، تم إنجاز 10 أسواق لبيع السمك بالجملة خارج الموانئ (البيع الثاني)، تتوفر على جميع التجهيزات الضرورية الكفيلة بتوفير منتجات سمكية ذات جودة عالية واعتماد طرق جديدة لتنظيم عمليات التسويق.

كما تم، خلال الخمس سنوات الأخيرة، تخصيص حوالي 130 مليون درهم بمعدل 26 مليون درهم سنوياً لتأهيل أسواق البيع الأولي وأسواق الجملة.

وبالموازاة مع مشروع رقمنة عمليات البيع، فإن المكتب الوطني للصيد بصدد تطوير وتحديث النظام المعلوماتي واقتناء تجهيزات جديدة من شأنها تحسين الخدمات المقدمة لفائدة المهنيين.

وحول ارتفاع أثمنة السمك، تهدف البرامج الاستثمارية المرتبطة بمجال التسويق والاستهلاك، وخاصة ما يتعلق بهيكلة ودعم السوق الداخلية من خلال إنجاز شبكة أسواق بيع السمك بالجملة عبر تراب المملكة وخارج الموانئ، أساساً إلى توفير المنتجات السمكية بالمدن الداخلية والحد من عدد الوسطاء على صعيد البيع الثاني قصد ضبط الأثمان وتقليص هوامش الربح لما في ذلك من أثر إيجابي على مستوى البيع بالتقسيط.

وبخصوص السمك العابر، فإن نقل كميات السمك من ميناء العيون نحو موانئ أخرى (ميناء أكادير) مرجعه إلى قلة تجار السمك مقارنة مع الكميات المعروضة للبيع. إلا أنه، ومنذ 2014، تخضع الأسماك المفرغة، في حال وجود فائض، للضريبة المعمول بها على مستولى ميناء التفريغ قبل أن يسمح لها بالتوجه نحو موانئ أخرى وبذلك تستفيد الجهات والجماعات الترابية من هذه الضرائب.

وبالنسبة للضريبة على مبيعات السمك بقرية الصيادين أفتيسات التابع لإقليم بوجدور، تُخضع مصالح المكتب الوطني للصيد جميع الكميات المفرغة والمصرح بها لدى مصالح مندوبية الصيد البحري للضريبة، علماً أن نسبة المفرغات بهذه القرية عرفت نمواً مطرداً خلال السنوات الماضية، حيث انتقلت من 1.031 طنا سنة 2012 بقيمة 50,2 مليون درهم إلى 4.315 طنا خلال سنة 2020 بقيمة 170,8 مليون درهم.

ميناء بوجدور واستفادة الساكنة من رخص وحصص للصيد

يعتبر ميناء الصيد البحري ببوجدور، الذي شرع في استغلاله في 11 نونبر 2013، من بين أهم المشاريع المنجزة، حيث يضم سوقاً للبيع الأولي للسمك من الجيل الجديد وغرف التبريد ومصانع الثلج ومستودعات للبحارة.

ويعد هذا الميناء قاطرة مهمة لإنعاش وتنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي، من خلال أسطول مهم من سفن الصيد التقليدي والساحلي. علماً أن مجموع سفن الصيد الساحلي تم انتقاءها في إطار طلب عروض إبداء الاهتمام لتزويد الوحدات الصناعية، سواء داخل الإقليم أو بالأقاليم الأخرى، بالمواد الأولية لدعم قدراتها الإنتاجية في حدود حصص للصيد محددة من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري تراعي حالة المخزون.

كما استفاد الإقليم، في إطار طلب عروض إبداء الاهتمام لاستغلال وتثمين حصص الصيد في مصايد الأسماك السطحية بالجهة الأطلسية الجنوبي، من إحداث وحدتين جديدتين توجدان قيد الإنجاز بالمنطقة الصناعية.

وفي إطار برنامج تكوين وإدماج الشباب المنحدرين من جهة العيون - الساقية الحمراء، تم تكوين 310 من شباب الأقاليم المعنية، منهم 100 شاب منحدر من إقليم بوجدور، بغية إدماجهم في قطاع الصيد التقليدي، وتوفير الشروط الضرورية بشكل يضمن اندماجهم الفعلي في الحياة المهنية عبر اقتناء 310 قارباً للصيد التقليدي مصنوع من الألياف الزجاجية ووضعها رهن إشارتهم وتمكينهم من رخص صيد جديدة.

وفي إطار تقوية الكفاءات البشرية، تم بناء وتجهيز مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور، والذي دخل حيز الخدمة سنة 2014، بغية الاستجابة لحاجيات القطاع من اليد العاملة المؤهلة في مجالات متعددة.

الموارد البشرية على مستوى مندوبية الصيد البحري ببوجدور

تتوفر المصالح الخارجية لقطاع الصيد البحري على مستوى إقليم ببوجدور على كفاءات قادرة على تلبية الحاجيات الإدارية للمرتفقين وعلى القيام بمهام المراقبة وتتبع مسار المنتجات من الأسماك، سواء على مستوى ميناء بوجدور أو على مستوى قرى الصيادين التابعة لها. كما تتوفر على كفاءات قادرة على تكوين ومواكبة رجال البحر في ميادين مختلفة.

وبهدف الرفع من الكفاءة المهنية للموظفين، يتم إخضاعهم للتكوين المستمر في ميادين مختلفة وفق برامج سنوية تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم من التكوين، وخاصة في مجال السلامة البحرية ومراقبة الصيد البحري والتدبير الإداري، ....

وسيتم، خلال السنة المقبلة، تعزيز هذه البرامج عبر تنظيم دورات تكوينية مشتركة لفائدة موظفي مندوبيات الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

قرى الصيادين

اتخذت ولاية العيون قراراً بتجميد مشروع إنجاز تجزءات سكنية نواتية للصيادين معللة ذلك بمشاكل التموين المالي، حيث اعترضت الجهة عن هذا المشروع.

أما مشروع التجزءات السكنية النواتية لفائدة الصيادين على مستوى قرية الصيد لبويردا وانترفت التابع لجهة الداخلة - وادي الذهب فيوجد قيد الإنجاز.

وبخصوص نقطة التفريغ المجهزة بإفري إيفوناسن التابعة لإقليم الناظور، فهي في طور الإنجاز.

هذا، ويتم تأهيل قرية الصيادين كلا إيريس التابعة لإقليم الحسيمة.

تربية الأحياء البحرية

من أجل بلوغ أهداف تنمية وتطوير تربية الأحياء البحرية، تم اعتماد عدة تدابير وإجراءات ضرورية ضمن رؤية شاملة ومتكاملة، تتجلى أساساً في الحكامة والتخطيط الساحلي والمواكبة وخلق المشاريع النموذجية مع تقنين هذا النشاط.

على مستوى التهيئة والتخطيط الساحلي، تم، لحد الآن، القيام بدراسات تهم إنجاز تصاميم جهوية للتهيئة بهدف تقييم المجالات القابلة لإيواء هذا النشاط على مستوى 8 جهات ساحلية على طول 1.769 كلم، علماً أن إنجاز هذه الدراسات يتطلب من سنتين إلى ثلاث سنوات.

وقد تم الانتهاء من هذه الدراسات على مستوى 6 جهات، حيث أظهرت النتائج الأولية إمكانيات إنتاجية تناهز 380.000 طن سنوياً من منتجات تربية الأحياء البحرية.

هدف 200 ألف طن، الذي تم تحديده في إطار مخطط أليوتيس هو رقم واقعي يمكن للمستثمرين تحقيقه، حيث تم لحد الآن في هذا الإطار وعلى إثر الانتهاء من المخططات، إطلاق 13 طلباً لإبداء الاهتمام موجه لفئة المستثمرين المغاربة والأجانب والمقاولين الشباب، مكنت من انتقاء 265 مشروعاً، من بينها 116 مشروعاً لفائدة المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي.

وعلى مستوى دعم ومواكبة المشاريع لتسهيل تطوير مزارع تربية الأحياء البحرية، يتم دعم المقاولين الشباب والتعاونيات من خلال تخصيص وحدات إنتاجية لفائدة المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي وتخصيص دعم مالي بغرض إدماجهم في التنمية المحلية للمناطق الساحلية. ويحظى هؤلاء الشباب والتعاونيات باهتمام خاص من خلال برنامج تدريب ومواكبة تقنية لتعزيز الكفاءات وتطوير المهارات. وقد أنجزت لهذا الغرض 3 ضيعات بحرية نموذجية بيداغوجية.

هذا، وقد تم، لغاية اليوم، الترخيص ل 259 مشروعاً بإنتاج إجمالي يقدر بحوالي 140 ألف طن سنوياً بحجم استثمار قدره 1.541 مليون درهم، ستوفر 3.100 منصب شغل قار. كما تم تثبيت 51 مزرعة مقابل 10 فقط خلال سنة 2009، حيث بلغت قيمة الاستثمارات 691 مليون درهم لإنتاج حوالي 65 ألف طن وتشغيل 1.144 من اليد العاملة.

ولتسهيل إنشاء المزارع، خصصت الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية اعتمادات مالية لدعم 119 مقاولة شابة وإدماجها في النسيج الاقتصادي وتسهيل إنجاز مشاريعها، منها 100 مقاولة على مستوى جهة الداخلة – وادي الذهب.

قطاع المياه والغابات

المقاربة الجديدة للمحافظة على النظم الغابوية

تعتمد الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية القطاع الغابوي "غابات المغرب 2020-2030" مقاربة نوعية تشمل كل مهام واختصاصات القطاع، سواء تعلق الأمر بتنمية الفضاءات الغابوية أو بالتدبير أو المحافظة على النظم الغابوية والتنوع البيولوجي.

هذه الاستراتيجية تهدف، بالأساس، إلى الاستجابة لمتطلبات الساكنة المجاورة بجعل الغابة فضاء ومجالا متجددا لخلق الثروة، مستحضرا التحديات المتعلقة بالبيئة وبالاستغلال المفرط لهذه المجالات. كما ترسم أفقا جديدا لتدبير الغابات بالمغرب عبر مواجهة التحديات المرتبطة بالقطاع لا سيما المتعلقة منها بتدهور الغطاء الغابوي، الذي يقدر سنويا بحوالي 17.000 هكتار، أو تلك المرتبطة بالانخفاض المستمر للقدرة الإنتاجية للغابات، وخاصة تلك المؤهلة للإنتاج المكثف للخشب، الذي يتراوح ما بين 20 و30%.

وترتكز هذه الاستراتيجية على المقاربة التشاركية في تدبير الغابات، من خلال:

- اعتماد تجمعات مستعملي الغابات على التنظيمات التقليدية المحلية لتنظيم الساكنة حول المصالح المشتركة؛
- قيام المنشطين الترابيين بالوساطة بين الفرقاء، وبإحصاء مستعملي الغابات والسهر على التزام الساكنة المنتفعة بالتقنيات المنظمة؛
- إحداث منظمات محلية لتنمية الغابات لتنسيق الأنشطة مع المستعملين في إطار مندمج وتكاملي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تعتمد هذه الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية:

- خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية، تكون الساكنة أول شريك في تدبيره؛
- تدبير وتطوير الفضاءات الغابوِية حسب مؤهلاتها؛
- تطوير وتحديث المهن الغابوِية عبر رقمنتها؛
- الإصلاح المؤسساتي للقطاع الغابوي.

هذا، وتحرص هذه الاستراتيجية على التدبير الأمثل للملك الغابوِي في إطار التوازن المطلوب بين القطاع الغابوِي، من جهة، وباقي القطاعات الإنتاجية، بما فيها الفلاحية، من جهة أخرى.

وهكذا، تم فتح 21 ورشا يخص مختلف محاور وتوجهات الاستراتيجية الجديدة:

- على المستوى التشريعي والتنظيمي، تم إصدار القانون رقم 20-52 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات والمرسوم رقم 2.21.705 بتطبيق مقتضياته، والمرسوم التطبيقي للقانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية.

  هذا، وإن الوزارة بصدد مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للمجال الغابوي من أجل استكمال البناء المؤسساتي والتدبيري ولتفعيل الحكامة الترابية.
- على المستوى المؤسساتي، تم إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات وهياكلها التقريرية والتنفيذية، والتي ستشرع في مزاولة اختصاصاتها ابتداء من فاتح يناير المقبل.
- على المستوى المقاربة ومنهجية التنزيل، باشر القطاع بوضع تصور أولي لخمسة منظمات للتنمية الغابوية على مستوى 5 جماعات غابوية كنموذج.

برامج محاربة زحف الرمال والتصحر بالأقاليم الصحراوية الجنوبية للمملكة

عمد قطاع المياه والغابات إلى بلورة وتنفيذ مخطط متكامل الأبعاد، يرتكز على مبدأ المقاربة التشاركية في بلورة المشاريع والبرامج المجالية في مجال محاربة زحف الرمال، ، حيث تجلت أهم الإنجازات المحققة في التثبيت الميكانيكي والبيولوجي للكثبان الرملية على حواف الأودية الرملية على مساحة 5.410 هكتارا (بما فيها أشغال الصيانة)، وإقامة 215 كلم من الحواجز التلية في المنبع (1993-2020).

وتعتبر مدينة طرفاية خير مثال على مبدأ المقاربة التشاركية المتبعة، حيث كانت كل مداخلها تعرف انقطاعا في حركة المرور بسبب تراكم تلال رملية، مما يستدعي تدخل كاسحات الرمل وبدون انقطاع لفك العزلة على المدينة.

وبفضل اتفاقية شراكة، بين قطاع المياه والغابات وعمالة إقليم طرفاية والمجلس البلدي للمدينة ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ووكالة الحوض المائي للساقية الحمراء، تم حل إشكالية ترمل هذه المقاطع وبصفة شبه نهائية. وأصبح محيط طرفاية يشكل نموذجا يحتذى به على الصعيد الوطني في ميدان محاربة زحف الرمال.

كما تم، في سنة 2017، رصد اعتمادات للفترة الممتدة ما بين 2017-2021 من أجل مساعدة ملاكي الضيعات وساكنة مركز فم الواد للحد من تفاقم ظاهرة زحف الرمال على إثر فيضانات واد الساقية الحمراء بنفس السنة. وقد شمل هذا البرنامج كذلك توزيع 375.000 شجيرة، كمصدات ريحية، والمحاربة الميكانيكية والبيولوجية لزحف الرمال على مساحة 67 هكتارا. ويتم حاليا مواصلة التدخلات في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 7 نونبر 2015.

وفي إطار جهود مكافحة ظاهرة زحف الرمال، تم التوقيع على اتفاقية من أجل القيام بتجربة تقنية جديدة تعتمد على استعمال مواد تمكن من خلق فرشة سطحية رملية قادرة على تحمل التعرية الريحية، مع إمكانية نمو غطاء نباتي يمكن من دعم الحد من زحف الرمال التي تهدد الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين مدينة العيون والمرسة.

تخليف الغابات: وضعية غابة المعمورة نموذجاً

تغطى غابات البلوط الفليني ببلادنا مساحة تناهز 330.000 هكتارًا وتمتد من السهول الساحلية إلى جبال الريف والأطلس المتوسط، وهي تحتل بذلك المركز الثالث في العالم من حيث المساحة بعد البرتغال وإسبانيا). وتعتبر غابة المعمورة، المحفظة كليا منذ سنة 2008، من أهم المنظومات الغابوية على الصعيد الوطني باعتبارها تحتوي أكبر غابات البلوط الفليني على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط، إذ تمتد على مساحتها الاجمالية 131.758 هكتار منها 70.570 هكتار من البلوط الفليني، بالإضافة الى أصناف غابوية أخرى (42.670 هكتار من الأوكاليبتوس و9.850 هكتار من الصنوبريات و2.800 هكتار من الأكاسيا).

وتحظى غابة الفلين بالمعمورة بعناية خاصة في إطار تنفيذ استراتيجية غابات المغرب 2020-2030، حيث يعتمد في تأهيلها على مقاربة تنموية شمولية في إطار تشاركي تروم تدبيرها بطريقة مستدامة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة عليها وتنمية المجالات المحيطة بها في أفق خلق توازن جديد وديناميةاقتصادية واجتماعية تصب في صلب التنمية المستدامة لهاته المنظومة الغابوية.

هذه المقاربة أسفرت عن نتائج هامة، تتمحور بالخصوص حول:

- تخليف وتوسيع مجال البلوط الفليني في كل المناطق الملائمة لهذا الصنف، بوتيرة 2.000 هكتار سنويا؛
- وضع مخطط للتدبير المستدام وتأمين 15 موقعا لجني بذور البلوط بغابة المعمورة التي تتعرض سنويا للجني غير القانوني، مما يستحيل معه التخليف الطبيعي لأشجار الفلين؛
- تهيئة المشتل الغابوي سيدي اعميرة بغابة المعمورة بتراب عمالة سلا على مساحة هكتارين وبمواصفات عالمية، قصد إنتاج 3 ملايين من الشتائل الخاصة بالبلوط الفليني وذلك بمعايير عالية؛
- تأمين الملك الغابوي للمعمورة؛
- إنشاء وصيانة التجهيزات الغابوية خاصة منها المتعلقة بالوقاية من الحرائق؛

- تكثيف التدخلات الحرجية بشكل أساسي لمحيطات التخليف، والتي تكسو حوالي 16.000 هكتار على مستوى غابة المعمورة لتحسين الإنتاج والوقاية من الأمراض؛
- إبرام عقود شراكة مع 8 مجموعات ذات النفع الاقتصادي، تضم 34 تعاونية غابوية استفاد منها 1.235 متعاونا (أسرة)، همت إشراك ذوي حقوق الانتفاع في إنجاز أنشطة للتنمية الغابوية وترشيد استغلال الموارد وتوظيفها في التنمية المحلية مع تأمين الفضاء ووضع حد للممارسات العشوائية والمحظورة؛
- إحداث 17 جمعية رعوية للتدبير التشاركي للمجال الرعوي، حيث تم تعويض حق الرعي بالمناطق المحمية لفائدة الكسابين على مساحة 13.417 هكتارا ؛
- التتبع الصحي والمستمر للغابة لمحاربة الآفات الطفيلية.

التشجير الغابوي

حماية وإعادة تأهيل المنظومات الغابوية تتم وفق مقاربة شمولية ومندمجة تسعى إلى توطيد التنمية المستدامة للموارد الغابوية، عبر إعادة إحياء النظم البيئية والمحافظة على المياه والتربة في المناطق الجبلية ومحاربة زحف الرمال بالسواحل والمناطق الصحراوية، وكذا المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه.

ويُعد التشجير الوسيلة الأنجع لتثمين الأراضي العارية أو الشبه العارية أو لتخليف الغابات الطبيعية وتنمية رصيدنا الغابوي، حيث وصلت المساحات المشجرة في بلادنا منذ الخمسينيات إلى 1.520.000 هكتار.

وترتكز عملية التشجير على دراسات ميدانية معمقة تهم جميع جهات المملكة أعطيت فيها أهمية خاصة لتخليف الغابات الطبيعية، حيث أن 42% من برنامج التشجير بالملك الغابوي لهذه السنة اعتمد غرس الأصناف النبيلة (الأرز، والبلوط، والأركان، والعرعار، ...) الملائمة للتحديات المناخية والسوسيو-اقتصادية لمنظوماتنا الغابوية. وتعتبر نسبة النجاح المحددة في 60% نسبة عالية، خصوصا لعمليات تخليف الغابات الطبيعية نظرا لصعوبتها.

إن ضعف نجاح بعض عمليات التشجير الغابوي تعود إلى عدة إكراهات بنيوية، مرتبطة أساسا بالعوامل المناخية (قلة التساقطات المطرية، والحرارة المفرطة في بعض المواسم)، إضافة إلى عدم احترام منع الرعي بالمحيطات المغروسة، مما يؤثر بشكل كبير على نجاح محيطات التشجير المعنية. فضلا عن إخلال بعض المقاولات بالتزاماتها التعاقدية مع مصالح المياه والغابات، وتعرض الساكنة المجاورة على إنجاز هذه العمليات.

هذا، ويعمل قطاع المياه والغابات على تجاوز مختلف هذه الإكراهات وضمان نجاح عمليات التشجير الغابوي من خلال اتخاذ عدة تدابير على مستوى المَسارات التقنية المتبعة وعلى مستوى الإجراءات الخاصة بالتنفيذ، انطلاقا من معطيات دراسات التهيئة المتوفرة لديه.

التنوع البيولوجي بالأقاليم الصحراوية الجنوبية للمملكة

تتميز المناطق الصحراوية بالجنوب المغربي بتنوع بيولوجي جد مهم شأنها شأن باقي المناطق المغربية، حيث تزخر بنظم بيئية غنية ومتميزة من حيث تنوع الأصناف النباتية والحيوانية المتواجدة بها. هذا التنوع الإحيائي المتميز لعب دورا أساسيا في المجالات الاجتماعية والسوسيو اقتصادية والبيئية لهذه المناطق.

ومن أجل المحافظة على التنوع البيولوجي الذي تمتاز به هذه المناطق وتثمينه، قام قطاع المياه والغابات بإنجاز عدة محطات تأقلم الوحيش الصحراوي هدفها إكثار وإعادة إطلاق هذه الأنواع في المجال الطبيعي، أذكر منها محطة الصَفية بأوسرد (المها الحسامي، والمهر، والنعامة ذات العنق الأحمر) ومحطة تيموكرارين ببوجدور (المها أبو حراب، والنعامة ذات العنق الأحمر)، ومحطة الغَشيوات بالسمارة (المها الحسامي، والنعامة ذات العنق الأحمر) ومحطة البِيرات بآسا (في طور إعمارها بالمهر، والنعامة ذات العنق الأحمر).

هذه المحطات ستلعب دورا أساسيا في التنمية، وذلك عبر السياحة الإيكولوجية والقنص المنظم طبقا لاستراتيجية تنمية قطاع المياه والغابات "غابات المغرب 2020-2030".

وبخصوص المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية، تم إحداث المنتزه الوطني لخنيفيس وتسجيل عدد من المناطق الرطبة على لائحة اتفاقية رامسار الدولية للمناطق الرطبة منها مصب واد درعة وواد الشبيكة – الواعر وبحيرة النعيلة وواد الساقية الحمراء وساحل أفتسات وخليج الداخلة وسبخة إمليلي.

ويعمل قطاع المياه والغابات على برنامج لحماية هذه المواقع وتأهيلها بهدف استقبال السياح وتعزيز برامج التربية البيئية والتحسيس بأهمية هذه المواقع وضرورة تثمينها والمحافظة عليها.

كما سيقوم بتطوير شبكة المناطق المحمية بتصنيف موقعين جديدين كمنتزهات وطنية، (المنتزه الوطني للداخلة والمنتزه الوطني لدرعة واركزيز لبطانة)، بالإضافة إلى تحضير ملف محمية المحيط الحيوي للطلح الصحراوي حتى يتم تسجيلها من طرف برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لليونسكو.

مصالحة الساكنة مع المجال الغابوي

استراتيجية غابات المغرب 2020-2030 تعتمد نموذج تدبير مندمج ومستدام ومنتج للثروة يروم مصالحة المغاربة، بمختلف شرائحهم، مع المجال الغابوي لبلادهم.

وفي هذا الإطار، نطمح إلى تدشين مرحلة جديدة عنوانها تعزيز الانفتاح على الساكنة والفاعلين ومختلف الشركاء المؤسساتيين، بغية التأكيد على التزامنا اللامشروط بنهج مقاربة تشاركية بيننا وبين كافة الفعاليات المهنية والجمعوية والإدارية من جهة، وفتح باب التفاعل مع مختلف الشركاء من جهة أخرى، وذلك عبر مبادرة الإنصات إلى مقترحاتهم العملية المنبثقة من تجاربهم المهنية، سواء كمستغلين غابويين في إطار تعاونيات غابوية أو نسيج جمعوي، أو هيئات إدارية موازية أو هيئات منتخبة تلعب أدوارا مهمة في حماية الثروة الوطنية الغابوية، والعمل على مناقشة هذه المقترحات والملاحظات بشكل مستفيض بهدف تجويدها والخروج منها بإضافات نوعية.

ولن يتأتى تعزيز هذا التدبير التشاركي إلا عبر انخراط المجالس المنتخبة والمجتمع المدني والجمعيات والتعاونيات المهنية في إنجاز المشاريع المتعلقة بالغابات، من خلال إبرام عقود واتفاقيات شراكة بما يخدم مشاريع التنمية المستدامة وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية المجاورة للغابات عبر تشجيع إدماج المنتفعين في تعاونيات وجمعيات رعوية وإبرام عقود واتفاقيات شراكة معها بهدف خلق مصادر بديلة للدخل لتخفيف الضغط على المجال الغابوي والاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية لضمان تجددها.

مراجعة وتحيين الإطار القانوني المؤطر وضرورة تجريم بعض المخالفات الغابوية

تسهر السلطة المكلفة بالمياه والغابات على تجديد الترسانة القانونية المنظمة للقطاع الغابوي بمختلف مكوناتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، حرصاً منها على حماية وتنمية المجال الغابوي من جهة والتصدي بحزم لكل استغلال عشوائي لموارده وصيانة حقوق ومكتسبات الساكنة المجاورة للغابات.

وهكذا، تم إعداد وتحيين مجموعة من النصوص القانونية المنظمة لمجالات كالقنص والمحافظة على الوحيش والتنوع البيولوجي وإعادة توطين الأصناف المنقرضة بمجالها الطبيعي وتحسين المراعي وحماية الغابات.

ومواكبة منها لبرامج الحكومة المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها وخاصة عبر تفعيل آليات المراقبة، تم، خلال هذه السنة، استكمال إعداد مشروع قانون جديد وشامل لمجموعة من النصوص يواكب الواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ويعالج إشكاليات متعلقة بالمفاهيم وردع أشكال الاعتداء على الملك الغابوي والثروات الطبيعية، من جهة أخرى.

ومن خلال هذا المشروع سيتم تعزيز الطابع الردعي للعقوبات، عبر إقرار العقوبات السالبة للحرية، بجعلها إجبارية بدلا من اختيارية، وتشديدها بالنسبة لجرائم النهب والتهريب للمواد الغابوية والترامي على الملك الغابوي، وتوسيع مجال تطبيقها لتشمل المساهمين والمشاركين فيها.

وسيتم إحالة مشروع هذا النص القانوني على البرلمان بغرفتيه خلال سنة 2022.

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 2
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 نونبر 2021
12:30 - 11h

عدد الحاضرين في اللجنة: 16
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ساعة و 30 د

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق العمركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي	
محمد حلمي	الفريق الاستقلالي	
مشارك	التجمع الوطني للأحرار	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 6
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 26 نونبر 2021

عدد الحاضرين في اللجنة: 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ساعتان

العاشرة صباحا (10h) الرابعة وكلا فيهما

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبدالقادر الكيحل	الاستقلال	
الحبيب الطالب	بام	
كمال صبري	RNI	
التازي حلاهي	CDT	
لحسن عبدالله	التجمع الوطني للأحرار	
زيدم محمد	حزب الاستقلال	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة

رئيس اللجنة

عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة

أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**

السنة التشريعية **2021 – 2022**

- **دورة أكتوبر 2021-**

السنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم سنة **2022** اجتماعين، خصص الاجتماع الأول المنعقد بتاريخ **23** نونبر **2021** لتقديم مشروع هذه الميزانية، في حين خصص الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ **29** نونبر **2021** للمناقشة.

لقد ترأس الاجتماعين المذكورين السيد المستشار عثمان الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة.

وبعد الكلمة الترحيبية للسيد الرئيس تقدم أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء اللجنة بتهنئة السيد الوزير على الثقة المولوية السامية التي حظي بها على إثر تعيينه على رأس الوزارة متمنيا له التوفيق في هذه المهمة المنوطة به للمضي على درب مواصلة تفعيل الأوراش الإصلاحية الكبرى ذات الصلة بالقطاعات التي يشرف عليها.

عقب ذلك وفي مستهل تقديمه لمشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة، أورد السيد الوزير أن هذين القطاعين يستمدان مرجعيتهما من الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأخيرة (08 أكتوبر 2021)، ويندرجان أيضا في إطار الأولويات الإستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، المبني على أربع (4) توجهات عامة تعد وزارة الصناعة والتجارة فاعلا رئيسيا في تنفيذها والتي لخصها في تقوية أسس إنعاش الاقتصاد الوطني، تعزيز آليات الإدماج، مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية، تأهيل الرأسمال البشري، إصلاح القطاع العام ثم تعزيز آليات الحكامة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، استعرض السيد الوزير حصيلة مخطط التسريع الصناعي (2014-2020) عبر طرحه لعدد من المؤشرات الرئيسية أبرزها تجاوز المخطط للهدف المسطر له بإحداثه 565483 منصب شغل في أفق سنة 2020، وتحقيقه 84.6 مليار درهم كحجم للصادرات الإضافية إلى متم سنة 2019.

وفي إطار الاستفادة من مميزات ومؤهلات المملكة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي (2021-2023) مابعد كوفيد-19، أفصح السيد الوزير عن فتح ثلاثة (3) أوراش استراتيجية تهم أساسا تعزيز السيادة الصناعية الوطنية، تحسين القدرة التنافسية، وتموقع المغرب كقوة صناعية خالية من الكربون.

وارتباطا بتنزيل هذه الأوراش كشف السيد الوزير عن جهود التعافي حيث استعادت معظم القطاعات الصناعية مستوياتها ماقبل الأزمة الوبائية لامن حيث عدد مناصب الشغل أو حجم الصادرات، علاوة على إحداث فريق عمل مخصص لرصد مشاريع استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية نتج عنه الموافقة على خلق 684 مشروعا لأجل عكس التدفقات التجارية بقيمة 94.5 مليار درهم لصالح المغرب.

وعلاقة بتعزيز السيادة الصناعية في سياق وبعد جديدين، أكد السيد الوزير ان مهمة فريق العمل ترتكز أساسا على إعداد جذاذات مشاريع جديدة، وعلى الانفتاح على شركاء جدد في القطاعين العام

والخاص، وكذا البحث عن محطات مواكبة جديدة أبرزها المقاولات الصناعية الصغرى، والمتوسطة لتعزيز التنافسية والسيادة الصناعية.

كما تفضل السيد الوزير ببسط نظرة شمولية على أهم الإنجازات الصناعية في مقدمتها صناعة السيارات، إذ أشار إلى العمل الدؤوب لتطوير الإندماج المحلي الأفقي للقطاع عبر توطين مهن جديدة تعتمد على رأس مال كبير، وكذلك تطوير الاندماج المحلي العمومي لتأهيل التخصصات اللازمة لسلسلة التوريد خلال سنة 2022 وأيضا العمل على تنمية وتثمين التنقل الكهربائي.

كما استعرض السيد الوزير أهم منجزات قطاع صناعة الطيران، كاشفا على أنه سيتم التوقيع خلال سنة 2022 على اتفاقية الاستثمار المتعلقة بتزويد القطاع بقطع المعادن في إطار منظومة (Boeing)، وكذا التوقيع على مذكرة تفاهم واتفاقية الاستثمار الخاصة بالمشروع المتعلق بإنشاء وحدة صناعية ثالثة لشركة عالمية متخصصة في المعالجة السطحية والحرارية لأجزاء المحركات ومعدات هبوط الطائرات.

لقد أوضح السيد الرئيس من جهة أخرى أنه سيتم إطلاق مشاريع استثمارية جديدة تخص قاطرات وطنية، واستثمارات مباشرة خارجية، وكذا مقاولات صغيرة ومتوسطة في إطار المنظومات الصناعية للنسيج والجلد، والتوقيع على اتفاقيات شراكة جديدة تخص التزود المحلي بمنتوجات وطنية.

وبعد أن أبرز التحديات الكبرى لقطاع الصناعات الغذائية المتمثلة في السيادة والأمن الغذائي للمملكة، وربط سلاسل الإنتاج عند المنبع (Amont) وسلاسل الإنتاج التحويلي (Aval) وكذا تعزيز التنافسية في السوق المحلي والتنافسية التصديرية، أكد السيد الوزير على إمكانية خلق القطاع لفرص الشغل لتصل حوالي 70 ألف منصب شغل متم سنة 2026، كما تطرق إلى مخطط عمل الوزارة برسم السنة المقبلة (2022) حيث يهدف المخطط إلى إطلاق أنشطة المركز التقني للصناعات الغذائية ، ومركز التميز والابتكار في مجال تغليف المنتوجات الغذائية، وتعزيز مكانة القطاع في السوق المحلي والتصدير، وكذا العمل على إطلاق النسخة الأخيرة من عملية دعم صادرات المقاولات العاملة في مجالات مختلفة.

وبالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، تطرق السيد الوزير إلى دعم أكثر من (15) مشروع استثماري في عدة جهات لأجل خلق أزيد من (10) آلاف فرصة عمل، وإنشاء مراكز تكوين للعاملين المستقلين.

كما تطرق أيضا إلى أهم منجزات البنيات التحتية الصناعية والتجارية والتكنولوجية والبحث والتطوير خلال سنة 2021، حيث تم تتبع ومواكبة أزيد من (30) مشروعا مرتبطا بالبنيات التحتية الصناعية بمناطق التسريع الصناعي، وبالمناطق الصناعية كاشفا بأنه سيتم إحداث (136) منطقة صناعية بحلول سنة 2028 موزعة على (13) ألف هكتار تتعلق بتأهيل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية العامة، وكذلك بإعادة تأهيل بعض المناطق الصناعية.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة، قدم السيد الوزير لمحة عامة عن وضعية القطاع الذي ساهم في خلق 1.87 مليون منصب شغل ويعتبر ثاني مشغل على الصعيد الوطني، بقيمة مضافة بلغت 91.2 مليون درهم، محتلا نسبة 7.9% من الناتج الداخلي الخام.

كما تطرق إلى قطاع التجارة الداخلية والتوزيع وماشهده القطاع من مبادرات همت أساسا نظام التغطية الاجتماعية للتجار المستقلين عن طريق اعتماد نظام المساهمة المهنية الموحدة في قانون مالية (2021)، وأيضا مواكبة رقمنة القطاع وعصرنته بكيفية مندمجة.

وبخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات، شدد السيد الوزير على أهمية تقوية وتعزيز دور هذه الغرف عن طريق تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي وتنزيل مخططات تنميتها وتنمية جامعتها الوطنية عبر تقييم المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرفها، وكذا استكمال إعداد الاتفاقيات الخاصة بتمويل وتتبع المشاريع المهيكلة والمنتقاة.

هذا، وأشار السيد الوزير إلى العلاقات التجارية الدولية، وماتم إنجازه خلال سنة 2021 سواء مايتعلق بالحماية التجارية وتقنين وتسهيل التجارة عبر عدد من المبادرات الهامة كتعزيز منظومة الحماية التجارية ومواكبة المقاولات، أو بالدفاع عن مصالح بلادنا في النزاعات التجارية أو تلك المرتبطة بالاستثمار.

وفي نفس السياق، أورد السيد الوزير أن برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2022 يروم تنمية الصادرات عن طريق مواكبة المقاولات ودعمها لإنجاز مخططات تطوير صادراتها من خلال الإطلاق الفعلي لمشروع Task « Force Experts » وكذلك تقنين وتسهيل التجارة بتقليص متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد والتصدير وطلبات الإعفاء الجمركي، بالإضافة إلى تفعيل عمل المنصة الإلكترونية للتسجيل وتجديد التسجيل، أو تعزيز وتقوية العلاقات التجارية الدولية وتحسين دور الغرف عن طريق التنزيل الجهوي لاستراتيجية الوزارة والمؤسسات الخاضعة لها من أجل تعزيز تموقع الغرف كمحرك فعلي للتنزيل المحلي والجهوي للاستراتيجيات القطاعية وبرامج الدعم المقدمة من طرف الوزارة، بهدف تطوير وتحسين المشاريع المدرة للدخل والرفع من مستوى العنصر البشري.

ملخص مناقشة مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022

لقد شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم سنة 2022 من طرف السيدات والسادة المستشارين خلال اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2021، فرصة للتقدم بتهنئة السيد الوزير بمناسبة الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله بتعيينه على رأس هذين القطاعين الاستراتيجيين متمنين له التوفيق والنجاح في أداء مهامه.

وفي إطار تفاعلهم مع المحاور الأساسية التي تضمنها العرض التقديمي، تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة، وقطاع التجارة الخارجية والداخلية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، باعتبارهما من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمار وإنتاج الثروة، وخلق فرص الشغل بفضل الاستراتيجيات المعتمدة في مقدمتها مخطط التسريع الصناعي.

كما تم التنويه بالمجهودات الاستثنائية على مستوى صناعة السيارات، وقطاع الطيران حيث تربع المغرب في طليعة الدول الإفريقية من حيث جذب

الاستثمار في هذين القطاعين رغم السياق الدولي والإقليمي المضطرب بسبب جائحة فيروس كورونا، دون إغفال العمل الجبار المبذول في مواكبة المقاولات المتضررة والتخفيف من حدة الأزمة التي واجهت قطاعي الصناعة والتجارة معا.

وأشادوا أيضا بخطة الإنعاش الاقتصادي التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله الهادفة إلى إنعاش ودعم القطاعات الإنتاجية لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة لرفع قدرتها التنافسية وتشجيعها على استقطاب وجذب الاستثمارات وتوفير فرص الشغل، تلك الخطة التي تندرج في إطار مخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023) بناء على ثلاث أوراش استراتيجية وهي تعزيز السيادة الصناعية، تحسين القدرة التنافسية الصناعية، ثم تموقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكربون.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع الميزانية الفرعية السالفة الذكر تميزت بطرح عدد من القضايا والجوانب المرتبطة بقطاعي الصناعة والتجارة والتي تشغل بال السيدات والسادة المستشارين وتستأثر باهتمامهم منها ماهو وطني، وأخرى ذات ارتباط محلي وجهوي.

قطاع الصناعة:

خلال مناقشة المحاور التي تندرج ضمن القطاع الصناعي، التمس السيدات والسادة المستشارون من الوزارة بمدهم بخلاصات تشمل تقييما موضوعيا ودقيقا حول مخطط التسريع الصناعي للوقوف على مكامن القوة ونقاط الضعف التي أبان عنها تنزيل هذا المخطط كمرحلة قبلية للشروع في تنزيل مخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023) الذي يهدف إلى إنجاز الأوراش الإستراتيجية المرتبطة بتعزيز السيادة الصناعية وتحسين القدرة التنافسية الصناعية وتأهيل الرأسمال البشري.

كما دعوا إلى عدم الاكتفاء بالاعتماد على عامل تكلفة الإنتاج بالمقاولات الوطنية كميزة تنافسية بلا لابد من دعم هذه المقاولات وتأهيلها عن طريق مواكبة آخر المستجدات في مجال الابتكار لتخطي الحدود التكنولوجية وللمضي قدما نحو تقديم عرض صناعي مستقبلي واعد يستجيب للمعايير المعتمدة على المستوى الدولي.

ومن جانب آخر، أثيرت معضلة تنامي القطاع غير المهيكل الذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير مشروعة مما يتسبب في فرملة عجلة الإقلاع الاقتصادي والنهوض بالأوضاع الاجتماعية بفعل انتشار الفوضى والهشاشة وضرب التنافسية.

وتبعا لهذا الوضع الغير القانوني أمام تهرب القطاع غير المهيكل من أداء الواجبات الضريبية،وما يمكن أن يسببه من انتقال العديد من المقاولات مكرهة إلى الاشتغال في إطار غير منظم، تمت الدعوة إلى المعالجة الأولوية لجانب الإصلاح الجبائي وتعزيز قدرات المقاولات المنتجة والغير المهيكلة ودعم ولوجها إلى القطاع المهيكل، وبالتالي تأهيلها لتنخرط في أوراش تعزيز السيادة الصناعية والرفع من التنافسية.

لقد اجمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية تشجيع علامة "صنع في المغرب"، وذلك بالعمل على دعم المقاولات المغربية وتخويلها الأولوية والأفضلية في إطار سياسة صناعية طموحة تروم الاستغناء عن الواردات واستبدالها بمنتجات محلية الصنع، علاوة على تحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل ولوجها إلى سوق الطلبيات العمومية تماشيا مع

السياسة الحكومية الرامية إلى خلق إنتاج محلي بقيمة 34 مليار درهم من الواردات، وإحداث ما يفوق 100 ألف منصب شغل.

من جهة ثانية، وبعد التنويه بالدور الهام الذي تضطلع به المناطق الحرة ومساهمتها في خلق فرص الشغل، وامتصاص البطالة، لوحظ غياب حوار اجتماعي حقيقي مع النقابات لمعالجة وضعية الأجراء في شقيها الاجتماعي والاقتصادي بسبب غياب المخاطب المسؤول عن فتح حوار اجتماعي ومعالجة ملفاتهم المطلبية.

وبخصوص الاستثمار الصناعي، أعرب السيدات والسادة المستشارون عن ارتياحهم الكبير حول إدراج النقطة المتعلقة بميثاق الاستثمار ضمن جدول أعمال المجلس الحكومي المنعقد مؤخرا حيث تمت الإشارة إلى التركيز على ترسيخ أسس الانتعاش الاقتصادي انطلاقا مما يشكله الاستثمار كرافعة ودعامة أساسيتين في تعزيز الميثاق الجديد الجاري إعداده، والذي من المنتظر أن يسهم في بلورة رؤية واضحة لفائدة المستثمرين والمقاولات الصغرى والمتوسطة ليتسنى لهم العمل على دعم الاقتصاد الوطني وتسريع تنزيل المشاريع الاستثمارية.

وارتباطا بنفس السياق، ذهب السيدات والسادة المستشارون إلى التأكيد على الحاجة الملحة اليوم لتحقيق التوازن المجالي مابين الجهات الإثنتي عشر لتوطين الاستثمارات الصناعية بدل حصرها في جهات بعينها (محور البيضاء-الرباط-طنجة) مع الدعوة إلى مراعاة خصوصية كل جهة لتعزيز مداخل التنمية المجالية وتحقيق الإقلاع الجهوي المتوازن.

كما شددوا على أن التوزيع المجالي للمشاريع الاستثمارية بشكل منصف وعادل من شأنه أن يشكل مدخلا أساسيا لإحقاق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولن يتأتى ذلك بحسب تعبيرهم إلا بتظافر الجهود عبر تهيئة الفضاءات الصناعية، والبنيات التحتية لاستقبال الاستثمارات وتجهيز الأوعية العقارية وحمايتها من المضاربة لاسيما بالمناطق المهمشة وببعض المناطق الصناعية التي أضحت ولازالت تعاني الإفلاس ومهددة بالإغلاق كما هو الشأن على سبيل المثال لا الحصر، المناطق الصناعية المتواجدة بمدينة سطات.

هذا، وركزوا أيضا على أهمية العمل على تحريك دينامية جذب واستقطاب الاستثمارات وتعزيزها عن طريق سن مزيد من التحفيزات

والامتيازات المسطرية والعقارية والضريبية خصوصا بأقاليمنا الجنوبية، بالموازاة مع تأهيل لكفاءات والأطر عن طريق التكوين والتكوين المستمر نظرا لماتشكله الموارد البشرية كإحدى عوامل جاذبية الاستثمار.

فيما تمت الإشارة إلى الدور الاستراتيجي لصندوق محمد السادس للاستثمار الذي سيتولى صلاحيات ومهام طلائعية من أجل الإبداع والابتكار وخلق شراكة متينة وأساسية بين القطاعين العام والخاص ولما لذلك من انعكاسات جد إيجابية على النهوض بالشقين الاجتماعي والاقتصادي في علاقتهما بقطاعي الصناعة والتجارة.

وارتباطا بدعم استهلاك المنتوج المحلي، تناول السيدات والسادة المستشارون دور وسائل الإعلام الوطنية كرافد أساسي للتوعية والتحسيس بالمنتوج المغربي ومنحه إشعاعا وطنيا ودوليا عبر إعداد برامج تواصلية هادفة وذات تأثير على إشاعة ثقافة الاستهلاك المحلي لدى لمواطن.

أما فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، شددت جميع المداخلات على الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الذي يحتاج إلى بذل مزيد من الدعم والمواكبة والتثمين بما يتماشى وطموحات استراتيجيتي التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر.

وأشادت من جهة أخرى بمواكبة الوزارة للاتفاقية المبرمة بين الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية والمجموعة المغربية للتوزيع بهدف دعم المجموعة لرفع المنتوج المحلي إلى 80% بالنسبة للعلامات الخاصة بالموزع المرتبطة بقطاع الصناعة الغذائية في أفق سنة 2023، مقابل 63% المسجلة نهاية سنة 2020.

لقد حظي قطاع النسيج باهتمام كبير من طرف السيدات والسادة المستشارين لما يشكله من دعامة أساسية في التشغيل والرفع من الناتج الوطني الخام، حيث ثمنوا المجهودات المبذولة إبان بدايات تفشي جائحة فيروس كورونا من خلال تكييف الإنتاج مع الاحتياجات والمتطلبات الناجمة عن الجائحة باتخاذ خطوات جبارة عبر تحويل مجموعة من وحدات الإنتاج لصناعة الأقنعة الواقية للاستخدام الطبي والكمامات

وسترات وأغطية الرأس والبذلات الخاصة بالأطقم الطبية وهي منتوجات مغربية خالصة، إضافة إلى الإبداع في إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة بيوطبية.

وعلى ضوء ذلك، نبه السيدات والسادة المستشارون إلى عدم وضوح الرؤية أمام استمرارية ظهور متحورات جديدة، كشفت بالملموس أن تداعيات هذه الجائحة يمكن أن تمتد إلى مابعد سنة 2021، مما يستدعي مزيدا من الحذر واليقظة واتخاذ التدابير والإجراءات الاحترازية القبلية لمواجهة كل الاحتمالات الواردة على انعكاس هذا الوضع وتداعياته على استمرارية مقاولات النسيج وعلى مناصب الشغل.

أما فيما يتعلق بقطاع ترحيل الخدمات، أقروا بكونه قطاعا واعدا باحتلاله المرتبة الثانية كقطاع مشغل، والمركز الثالث من حيث رقم المعاملات عند التصدير بحوالي 14 مليار درهم، مما يقتضي مزيدا من الدعم والمواكبة لكي يساهم أكثر في استيعاب الطاقات المعطلة من حاملي الشواهد والدبلومات.

كما التمس السيدات والسادة المستشارون من السيد الوزير تحديد صلاحيات ومهام بريد المغرب بشكل دقيق وواضح، وتعزيز أدواره المنوطة به، إلى جانب الرفع من المساهمة المالية المخصصة لهذه المؤسسة في ميزانية الدولة لرد الاعتباره لها، استحضارا لعمقها التاريخي، والثقافي في ذاكرة المغاربة.

وذكروا في نفس السياق بالمبادرة الرقابية الهامة التي أوكلت إلى لجنة برلمانية استطلاعية للقيام بزيارة بريد المغرب والوقوف على ظروف الاشتغال واستطلاع الإكراهات والصعوبات التي تعوق عمل المؤسسة تلك المهمة الاستطلاعية التي توجت ببلورة عدد من التوصيات همت أساسا تفعيل القطاع البريدي بمنحه مزيدا من الصلاحيات حتى يرتقي بمهامه المنوطة به.

قطاع التجارة:

أمام الإكراهات المترتبة عن تفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي انعكست سلبا في بعض الأحيان على عدد من المنظومات الإنتاجية ببلادنا، دعا السيدات والسادة المستشارون وبشكل مستعجل إلى مراجعة

الاتفاقيات غير المتكافئة والتي أثرت سلبا على المنتوج الوطني الذي يعاني أصلا من المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المهيكل.

وقد استمدت دعوة المراجعة هذه للسيدات والسادة المستشارين بناء على خلاصات وتوصيات كل من المجلس الأعلى للحسابات وبنك المغرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تصب جميعها حول الإقرار بكون عدم تكافؤ التبادل التجاري ساهم في تفاقم عجز الميزان التجاري بفعل الارتفاع المسجل على حجم وقيمة الواردات وأثرها السلبي على الخزينة العامة سبب انخفاضا في مداخيل الرسوم والضرائب.

ولفت السيدات والسادة المستشارون أيضا إلى تداعيات اتفاقيات التبادل الحر غير المتوازنة خاصة في الشق الاجتماعي وتسببها في تسريح جماعي بمختلف القطاعات الإنتاجية وتراجع نسبة التشغيل وارتفاع نسبة البطالة وما نتج عن ذلك من إغلاق المقاولات لعدم قدرتها على مجاراة ومنافسة المنتوجات الأجنبية.

وفي نفس السياق، تمت المطالبة بإعداد تقييم موضوعي وعلمي بشأن اتفاقيات التبادل الحر خاصة الاتفاقيات الجديدة، لمعرفة واستشراف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الممكنة مع إشراك الفاعلين الاجتماعيين على رأسهم النقابات وباقي مكونات المجتمع المدني في عملية التقييم.

كما التمس السيدات والسادة المستشارون تنظيم لقاءات أو أيام دراسية غايتها التواصل والتفاعل حول العملية التقييمية لمجمل الاتفاقيات كخطوة سابقة لعمليات المراجعة المرتقبة.

وفي سياق منفصل، تم التأكيد على أهمية البحث عن أسواق خارجية جديدة بدل الاقتصار على الأسواق التقليدية ودعم الخطوط البحرية وتنويعها، وحث سفراء المملكة بالخارج بالعمل على الانخراط في دينامية التعريف بمؤهلات بلادنا لجذب الاستثمارات، وتشجيع رواج المنتوجات المغربية وذلك عن طريق فتح قنوات التنسيق من لدن وزارة الصناعة والتجارة مع وزارة الخارجية.

كما تم التنويه بالتدابير الجمركية للوزارة من خلال محاصرة إغراق الأسواق الوطنية بالمنتوجات الأجنبية خاصة الصينية منها والتركية، الأمر الذي يتوجب معه ضبط وتحيين « La Liste Positive » كي لايتم خضوع كل المنتوجات المستوردة لهذه التدابير وذلك بتنسيق مع الإدارة العامة للضرائب حرصا على احترام معايير الجودة، والعمل على تفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالحماية التجارية وبالتدابير المضادة للإغراق عن طريق التطبيق السليم للقانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية.

لقد شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تحمل الحكومة كامل المسؤولية في التطبيق السليم والصارم للمقتضيات القانونية المتعلقة بحماية المستهلك ومراقبة جودة المنتوجات المستوردة من الخارج كالقانون رقم 31.08 والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين بصحة وسلامة المواطن، والذين يساهمون في ترويج سلع مغشوشة لاتستجيب لمعايير الجودة، علاوة على تداعيات كل هذا على استنزاف الاقتصاد الوطني وضياع آلاف مناصب الشغل.

وأكدوا من جهة أخرى على مسؤولية الوزارة في البحث عن حلول جذرية وبدائل مستدامة لفائدة الباعة المتجولين في إطار مقاربة تشاركية بعيدا عن أي مقاربة صدامية.

زيادة على كل هذا، ركز السيدات والسادة المستشارون على إيلاء الأهمية لتجديد وإصلاح أسطول السفن التجارية وإحداث أوراش بناء السفن وترميمها سواء كانت تجارية أو ترفيهية في ظل ماتنعم به بلادنا من طول السواحل البحرية التي تمتد على مسافة 3500 كلم، وتخصيص وتجهيز مناطق صناعية لبواخر جديدة تخضع للمعايير والتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

وبالنسبة لقطاع التجارة الداخلية ثمن السيدات والسادة المستشارون المبادرة الحكومية الجديدة المرتبطة بتشجيع الإنتاج المحلي من خلال تموين المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بالمنتوجات المحلية، بالإضافة إلى مواكبة ودعم بعض القطاعات المتأثرة بالجائحة كقطاع تنظيم التظاهرات وقطاع الألعاب وقطاع المطاعم وتموين الحفلات.

وعلاقة بنفس الموضوع، سجل السيدات والسادة المستشارون أن قطاع التجارة الداخلية أصبح يعيش على وقع الأزمات والاختلالات التي تتطلب تظافر الجهود بانتهاج مقاربة شمولية ترتكز بالأساس على دعم العنصر البشري وتكوينه وإدماج القطاع غير المهيكل بإبرام شراكات تعاقدية بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم الحماية التجارية لضمان تنافسية التجارة الوطنية وتمكين التاجر من الحماية الاجتماعية عبر تعميم مشروع التغطية الصحية.

كما تساءل أحد المتدخلين حول مآل المنطقة الحرة التي كان مزمعا إحداثها بمدينة تازة على مساحة 60 هكتارا والتي سبق أن شكلت محور التزام من طرف الوزير السابق في الصناعة والتجارة بعد أن أبدى الموافقة المبدئية منذ سنة 2017.

ومن جهة أخرى، طالب السيدات والسادة المستشارون السيد الوزير بفتح نقاش مع رؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات بحضور البرلمانيين المنتخبين عن هذه المؤسسات الدستورية بمجلس المستشارين للتداول بشأن الإشكالات والإكراهات التي تواجهها من بينها إعادة النظر

حول أنظمتها الأساسية، وإشراك كتلتها الناخبة في تنفيذ السياسات العمومية، حتى تتمكن من أداء أدوارها الدستورية المنوطة بها.

لقد عبر السيدات والسادة المستشارون عن أسفهم لعدم تخصيص مناصب مالية لفائدة وزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022، مما سينعكس على الخصاص في الأطر والكفاءات إذا ما استحضرنا عدد الموظفين المقبلين على التقاعد بالوزارة هذه الأخيرة التي لها امتداد بمختلف جهات المملكة ومنخرطة في تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي يستدعي موارد بشرية كافية، لتغطية المندوبيات والمصالح الخارجية على الصعيد الجهوي.

وبخصوص ملف الأعمال الاجتماعية، تمت الدعوة إلى الإرتقاء بمستوى تدبير ودمقرطة العمل الاجتماعي بالوزارة من خلال إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية على غرار باقي القطاعات الوزارية الأخرى الأمر الذي يقتضي الإسراع بإخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود لما لها من دور بالغ الأهمية في تجويد الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين والمستخدمين.

جواب السيد وزير الصناعة والتجارة

في البداية، تفضل السيد الوزير بتقديم عبارات التهاني للسيدات والسادة المستشارين على فوزهم بالمقاعد البرلمانية بالمجلس خلال الانتخابات التشريعية التي حدثت خلال هذه السنة، مثمنا ماجاء في مداخلاتهم القيمة من ملاحظات وتساؤلات تهم هذا القطاع الحيوي ببلادنا مؤكدا على أنه سيجيب باقتضاب على بعض التساؤلات المطروحة، في حين وعد بتقديم أجوبة كتابية تفصيلية عن باقي الاستفسارات والنقاط التي أثيرت من لدنهم (87 نقطة) وذلك في أقرب الآجال.

- **بالنسبة للحرية النقابية**: أكد على أنها مضمونة دستوريا ولايمكن لأي كان أن يطعن في هذه الحرية، مضيفا بأن الوزارة تتوفر على نقابات مسؤولة في الحوار وبشهادات فاعلين ومستثمرين أجانب موردا شهادة الرئيس العالمي لشركة "داسيا" في حق النقابات المغربية وحسها الوطني والمسؤول أثناء التوقيع على الاتفاقية المبرمة معها بعد 3 أو 4 أيام من المفاوضات، مضيفا بأن النقابات الوطنية واعية بأهمية المستثمر، ودفاعها في ذات الآن عن حقوق الأجراء

والعمال ولكن مع احترام مبدأ التنافسية والإشعاع المتعلق بالشركة المذكورة، مفندا كل ماقيل عن وجود خروقات في هذا الباب، ومؤكدا بأن الوزارة مستعدة لمواجهة هذه الخروقات إن ثبت وجودها.

- **أما فيما يتعلق باتفاقية التبادل الحر**: أوضح بأن الوزارة تعتمد هذه الاتفاقيات وفق نموذج منفتح ويعتبر هاما لتأهيل هذا القطاع وخلق مناصب الشغل، معلنا بأن المغرب يتجه بخطى حثيثة نحو إنتاج السيارات بالرفع من نسبة الإدماج المحلي و إعمال تقييم موضوعي مع باقي الدول (كمصر وتركيا نموذجا) وذلك لفرض شروط التبادل التجاري، كاشفا أن الوزارة تعمل على تفعيل آلية المراقبة حول الصفقات التي تبرم مع الشركات الأجنبية لتفادي التزوير ولحماية السوق وحماية المستهلك، وبالتالي فإن اتفاقيات التبادل الحر يتم تقييم الآثار المترتبة عنها بشكل يومي، وذلك من خلال دعوات المهنيين أنفسهم العاملين في قطاع النسيج كمثال خاصة تلك المبرمة مع تركيا، مضيفا بأن الوزارة قامت باسترجاع 120

بالمائة من مناصب الشغل التي تم فقدانها في فترة التسعينات في قطاع النسيج، ومن ثم فإن صناعة النسيج حاليا يعد أقوى ثلاث مرات مما كان عليه سابقا.

- **وبخصوص ما أثير من ملاحظات حول صناعة السيارات الكهربائية بالمغرب واعتبارها غير مشرفة من لدن أحد المتدخلين**، قد أوضح بأن صناعة هذا النوع من السيارات أصبحت جد مشرفة ويتم إنتاجها بأقل تكلفة وفق الطلب المتزايد عليها من طرف الزبون ، مؤكدا بأنه تمت مضاعفة الطاقة الإنتاجية لمثل هكذا سيارات بعد سنة ونصف، بحيث يتم صناعتها في مدينة القنيطرة وهندستها في مدينة الدار البيضاء من لدن مهندسين مغاربة وهذا يعد شرفا للصناعة المغربية.
- **أما بالنسبة للعلامة التجارية المغربية في صناعة السيارات**، أعطى السيد الوزير مثالا على ذلك من خلال عدم تمكن "الصين" من فرض علامتها التجارية في السوق الدولية ولو بعد مرور 30 عاما،

وبالتالي فإنه من الصعب جدا فرض علامة تجارية وتسويقها، رغم تواجد الكفاءات المغربية .

واستكمالا للموضوع أكد السيد الوزير أنه لابد من تجميع العلامات التجارية لصناعة السيارات لكي تصبح شركة عملاقة والعمل على خلق شراكات مع شركات موازية عملاقة على الصعيد الدولي وهو ماتعمل الوزارة على تفعيله على أرض الواقع، حتى يتسنى مستقبلا العمل على إنتاج علامة تجارية مغربية جديدة لإنتاج السيارات وتسويقها.

وفيما يخص إرجاع الثقة في المنتوج المغربي: أكد أن المغرب بدأ في استرجاعها، وأصبح قادرا على صناعة السيارات والطائرات بمجهودات ذاتية وكفاءات وطنية وجودة عالية (إنتاج محرك الطائرة كمثال)، كما أن استرجاع الثقة في الكفاءات المغربية اتضح بشكل جلي إبان فترة الجائحة وخاصة على مستوى إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي وتم الترخيص لها لتسويقها في الدول الأوربية، وسيتم العمل كذلك على تسويقها في الدول الأمريكية، مشيرا أيضا إلى أن

الوزارة قامت بتوقيع اتفاقية مع وزارة الصحة لاقتناء 400 جهاز كاحتياطي.

أما المخطط الصناعي والتوزيع المجالي للاستثمار: اعتبره السيد الوزير عنصرا مهما، مقرا بوجود خلل تحاول الوزارة معالجته قدر المستطاع لجذب المستثمر الوطني أو الأجنبي مع مراعاة العدالة المجالية، معطيا مثالا حول ذلك بصناعة سيارة "بيجو" التي يوجد مقرها بطنجة، بحيث قامت الوزارة بتحويلها إلى مدينة القنيطرة والتي عرفت انتعاشا كبيرا بخلق 160 مصنع آخر، ونفس الشيء بالنسبة لصناعة "الكابلاج" في مدينة مكناس وسيتم لاحقا فتح استثمارات لصناعة الكابلاج بوجدة.

وأضاف أن المجهودات المدعومة من طرف الوزارة بتنسيق مع الجهات ستسهم في العمل على تحويل الاستثمارات للمناطق التي تعرف خصاصا، مؤكدا على ضرورة التعاون والتنسيق مع المنتخبين والمهنيين بالغرف التجارية والصناعية لتحقيق التوزيع العادل لهاته الاستثمارات قدر المستطاع.

كما أقر بوجود إكراهات على المستوى اللوجستيكي مما يتطلب تقديم الدعم لنقل البضائع سواء كان بحريا أو بريا أو عبر السكك الحديدية وإيجاد حلول لفك العزلة عن المناطق البعيدة، مشيرا إلى مخطط التسريع الصناعي في جهة سوس ماسة الذي تشتغل عليه الوزارة بصفة دقيقة لجلب الاستثمار وخلق مناصب الشغل، وأضاف أن المناطق الجنوبية تتوفر على مخطط تنموي بدعم ملكي بحيث سيتم مواكبته من لدن الوزارة للمضي به قدما نحو تحقيق الطموحات والنتائج المتوخاة.

أما فيما يتعلق بعلامة صنع في المغرب، أوضح السيد الوزير أن الوزارة عملت على تحقيق هذا المشروع منذ سنة ونصف تقريبا، وسيتم إعطاء انطلاقته في غضون الأسابيع المقبلة بحول الله.

وبخصوص الموارد البشرية وإدماج التكوين بالتشغيل أكد بأن ذلك الأمر يتم بصفة شمولية (مائة بالمائة)، بحيث أن مراكز التكوين التي يتم تسييرها من لدن المستثمرين سواء في المدن الصناعية كالقنيطرة وطنجة أو النواصر أو في قطاع النسيج، تعمل الوزارة

بشراكة مع الفاعلين على تسيير وإعداد البرامج وتتبع الإدماج بحيث يتم إدماج حوالي 90% من خريجي المراكز السالفة الذكر بحيث يحظى التكوين في قطاع السيارات وباقي القطاعات المهمة باهتمام كبير وذلك بشراكة مع الفاعلين والمهنيين.

عرض السيد الوزير

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie et du Commerce

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022

إنجازات 2021
ومخطط العمل 2022

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022

الرباط
نونبر 2021

الفهرس

I. الإطار المرجعي

II. قطاع الصناعة

III. قطاع التجارة

IV. مشروع ميزانية 2022

I - الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«[...] وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة ، والتسابق من أجل تحصينها ، في مختلف أبعادها ، الصحية والطاقية ، والصناعية والغذائية ، وغيرها ، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض [...]

[...] لذا ، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة ، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية ، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية [...]

[...]والدولة من جهتها، ستواصل هذا المجهود الوطني، لا سيما من خلال الاستثمار العمومي، ودعم وتحفيز المقاولات [...] »

خطاب بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة

08 أكتوبر 2021

الإطار المرجعي

الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2022

4 توجهات عامة لمشروع قانون المالية 2022

تعتبر وزارة الصناعة والتجارة فاعلا رئيسيا في تنفيذ مشروع قانون المالية لعام 2022

1. تقوية أسس انعاش الاقتصاد الوطني ؛
2. تعزيز آليات الإدماج ومواصلة تعميم الحماية الاجتماعية ؛
3. تأهيل الرأسمال البشري ؛
4. إصلاح القطاع العام، وتعزيز آليات الحكامة.

II. قطاع الصناعة

حصيلة مخطط التسريع الصناعي 2014-2020

المؤشرات الرئيسية

مكنت دينامية مخطط التسريع الصناعي من تجاوز الهدف المسطر في أفق2020 لإحداث مناصب الشغل مع خلق 565483 منصب شغل ما بين سنة 2014 و 2020 و تحقيق 84.6 مليار درهم من الصادرات الإضافية إلى غاية 2019

مناصب العمل

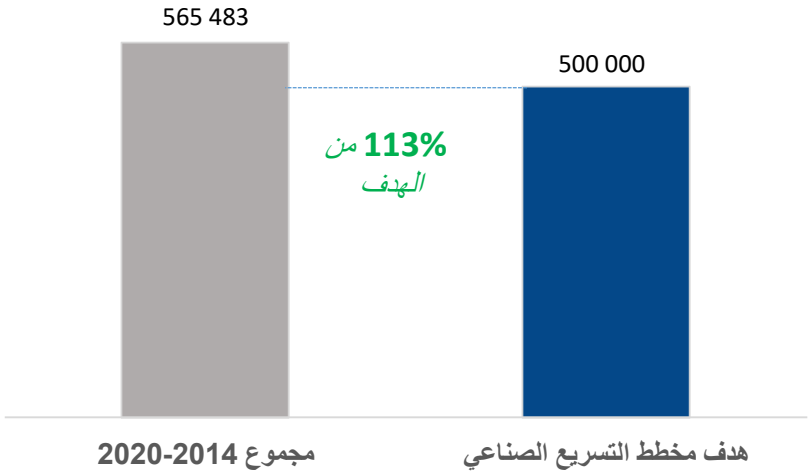

+82,2%

من مناصب الشغل المحدثة موزعة على 4 قطاعات

صناعة السيارات
+ 28,6%

النسيج
+ 21,9%

الصناعات الغذائية
+ 16,1%

ترحيل الخدمات
+ 15,6%

الصادرات

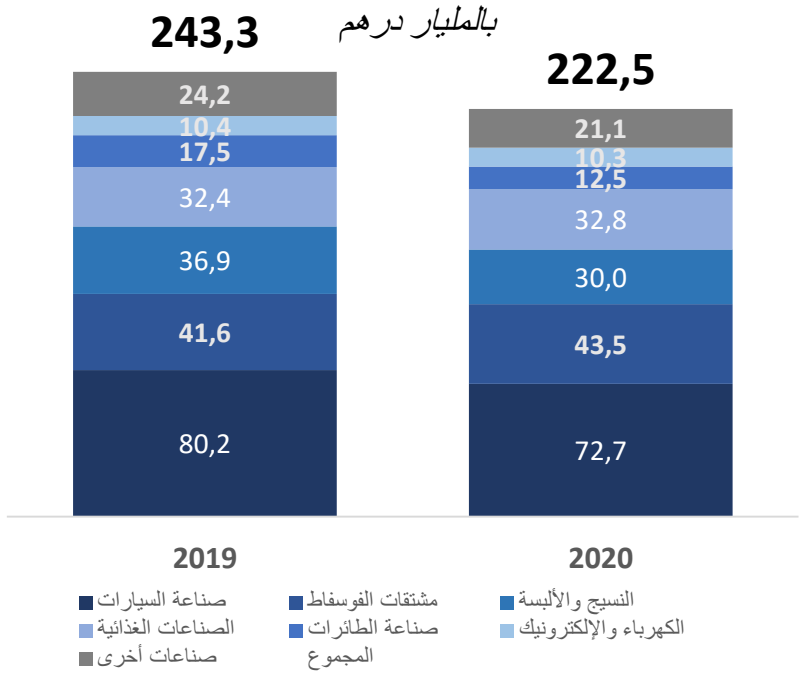

+ 84.4 مليار درهم
ما بين 2014-2019

+ 53 %
ما بين 2014-2019

الاستفادة من ميزات ومؤهلات المملكة لانجاح الإنعاش الصناعي ما بعد كوفيد -19

3 أوراش استراتيجية

1. تعزيز السيادة الصناعية
2. تحسين القدرة التنافسية الصناعية
3. تموقع المغرب كقاعدة صناعية خالية من الكربون

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

بفضل جهود التعافي، استعادت معظم القطاعات الصناعية مستويات ما قبل الأزمة من حيث مناصب الشغل والصادرات

الصادرات

مستوى الصادرات (يناير - سبتمبر 2021 مقارنة يناير - سبتمبر 2019)

السيارات	104 %
الفوسفاط ومشتقاته	142 %
النسيج	94 %
الصناعات الغذائية	109%
صناعة الطائرات	87%
صناعة الكهرباء والالكترونيك	129%

مناصب العمل

استعادة 97,8 % من مجموع مناصب العمل متم سنة 2020

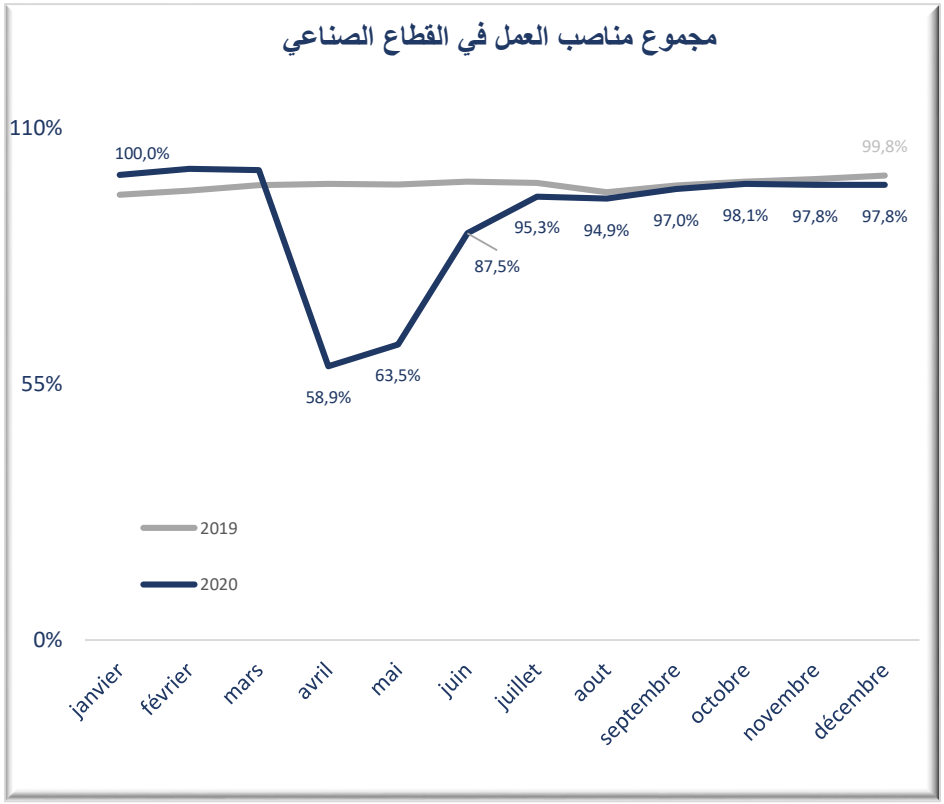

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

إحداث فريق عمل مخصص لرصد مشاريع استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية

جميع القطاعات الصناعية وفروعها ممثلة من خلال 3 دفعات من المشاريع:

تم نشر الدفعة الأولى المكونة من 100 جذاذة في أكتوبر 2020

تم نشر الدفعة الثانية المكونة من 100 جذاذة في ديسمبر 2020

تم نشر الدفعة الثالثة المكونة من 75 جذاذة في يونيو 2021

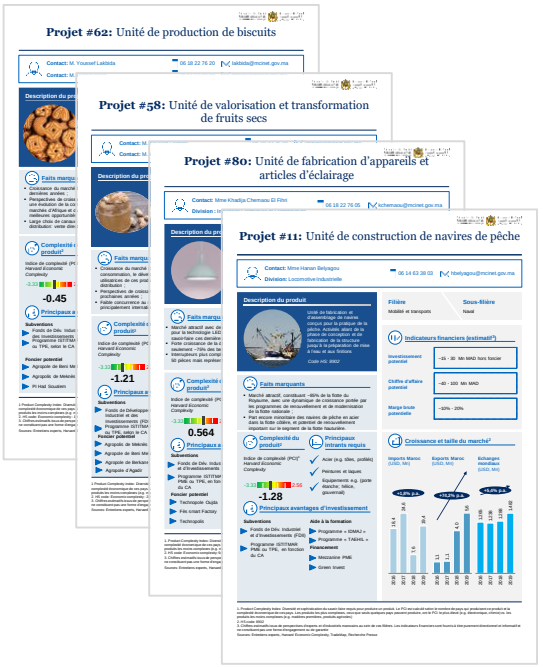

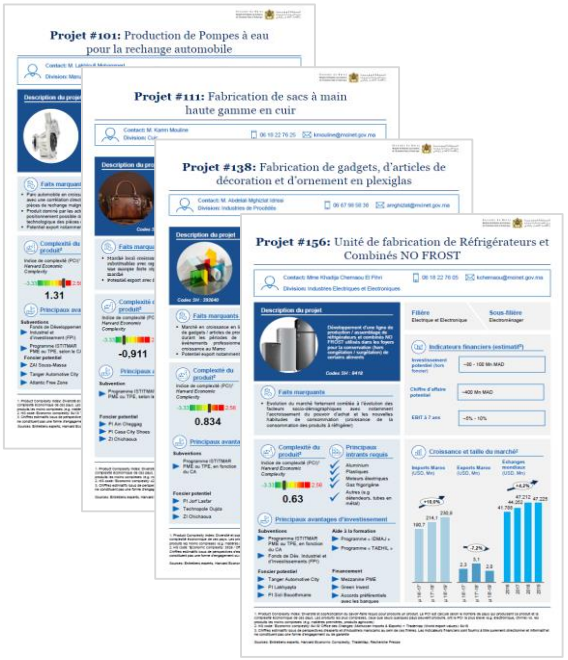

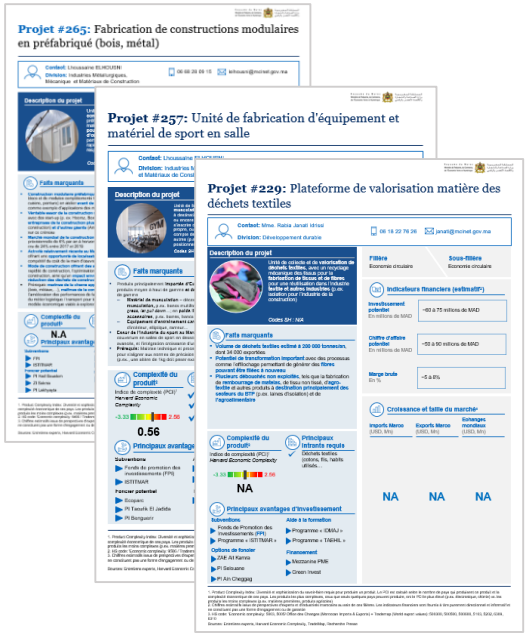

مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023

إحداث فريق عمل مخصص لرصد مشاريع استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية

الموافقة على 684 مشروعًا من أجل عكس التدفقات التجارية ب 94.5 مليار درهم لصالح المغرب

154 043 منصب عمل مرتقب

61.617 منصب شغل مباشر

92.426 منصب شغل غير مباشر

41.5 مليار درهم

إمكانية استبدال الواردات

+

53 مليار درهم

إمكانية الصادرات

94.5 مليار درهم

كتأثير على الميزان التجاري

المؤشرات الرئيسية إلى غاية 2021-11-05

استبدال الواردات بالمنتوجات المحلية

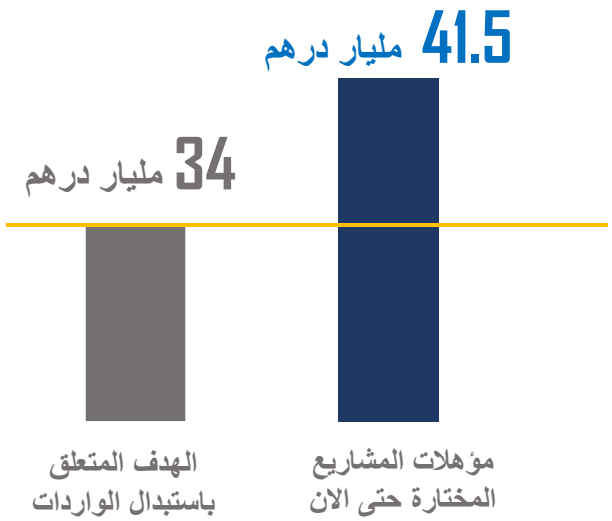

الصادرات

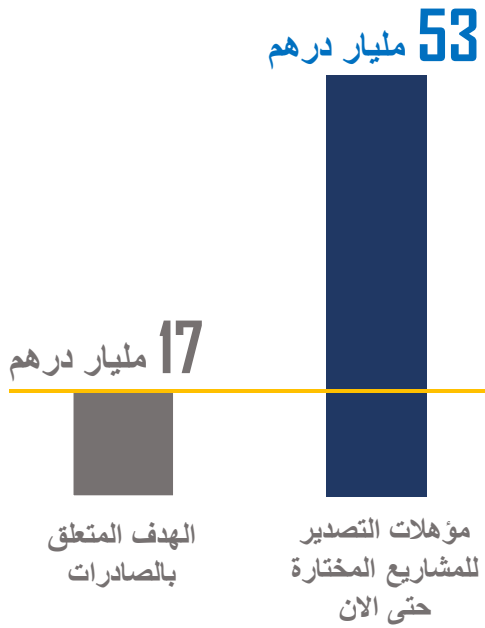

سياق جديد ، بعد جديد: السيادة الصناعية

فريق عمل السيادة الصناعية

- جذاذات مشاريع جديدة
- الانفتاح على شركاء جدد في القطاع العام والخاص
- محطات مواكبة جديدة

تعزيز السيادة الصناعية: مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية

إنجازات سنة 2021 (متم شتنبر 2021)

18 277
منصب شغل مباشر وغير مباشر
منها **10 528**
منصب شغل تم احداثه

2,6
مليار درهم
إجمالي الاستثمار

2 004
مشروع استثماري وللمساعدة التقنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة

نطاق تدخل وزارة الصناعة والتجارة

المقاولة الصغرى والمتوسطة	✓
المقاولات الصغيرة جدا	✗
المقاول الذاتي	✗

إعادة تركيز مهام وكالة مغرب المقاولات حول المقاولة الصغرى والمتوسطة الصناعية لتعزيز السيادة والتنافسية الصناعية

نظرة عامة على بعض الإنجازات الصناعية

Transmetteur principal Tesla

يتم حاليا إنتاج جهاز الإرسال الرئيسي لسيارات تسلا " Tesla" في المغرب من قبل الشركة المصنعة للرقائق الإلكترونية STMicroelectronics

Jantes Aluminium

مصنع القنيطرة لإنتاج الإطارات من الألومنيوم بطاقة إنتاجية 6 مليون قطعة سنويا موجهة للتصدير يعد الأحسن تنافسية من بين مصانع المجموعة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية

Bus Irizar

تم تصنيع 200 حافلة لخدمة مدينة الدار البيضاء بنسبة إدماج يناهز 42٪ في هدف الوصول إلى 60٪

Citroën Ami **Opel Rocks-e**

حققت سيارة "Citroën Ami" المصممة والمصنعة بالكامل في المغرب، بمدينة القنيطرة، نجاحًا تجاريًا حقيقيًا خلال عامها الأول

Dacia Sandero

تعتبر داسيا ساندیرو (Dacia Sandero)، المصنعة في طنجة، السيارة الأكثر مبيعاً في أوروبا - يوليوز 2021

نظرة عامة على بعض الإنجازات الصناعية

Equipements sanitaires

طورت شركة Nextronicالمغربية أجهزة ومعدات صحية خلال جائحة Covid19:مستشعر درجة الحرارة لتتبع سلسلة اللقاحات الباردة أثناء حملة التطعيم ، مقياس حرارة لقياس درجة الحرارة بالأشعة تحت الحمراء ...

Pièces réacteurs avions

تنتج شركة " Le Piston Français" أجزاء ميكانيكية (LPF) عالية التقنية خاصة بمحركات الطائرات في الدار البيضاء، لفائدة 3 من بين أكبر 4 المصنعين لمحركات الطائرات في العالم

Pales éoliennes

أول مصنع على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط يقوم بإنتاج شفرات توربينات الرياح " pales d'éoliennes"

Pièce de Satellite

افتتحت شركة Thales أول مركز للمهارات الصناعية في المغرب مخصص للطباعة ثلاثية الأبعاد للمعادن. ويوفر نماذج أولية وتصنيع أجزاء لأنشطة الطيران والفضاء للمجموعة في جميع أنحاء العالم .

Aéronef PC-12

أبرمت شركتا PILATUSو SABCA اتفاقا بشأن الانتاج الكامل لهياكل الطائرة PC-12 في الدار البيضاء. تم اختيار SABCA Maroc من بين 10 مصانع في العالم

قطاع صناعة السيارات

التحديات الكبرى للقطاع

- تطوير الاندماج المحلي أفقيا وعموديا
- إزالة الكربون من المناطق الصناعية
- تطوير التنقل الكهربائي
- إدماج رأس المال المغربي

إمكانية خلق فرص الشغل متم 2026 80.000

إنجازات 2021

- توقيع 20 اتفاقية استثمارية ومذكرة تفاهم باستثمارات إجمالية قدرها 4.4 مليار درهم لتوفير 14635 فرصة عمل ؛
- إبرام اتفاقيات جديدة لتطوير منظومات مصنعي السيارات رونو وستيلا نتيس (أهداف جديدة طويلة الأجل + تصنيع سيارات جديدة)؛
- إبرام اتفاقية ستيلا نتيس - بريد المغرب لتسليم 225 سيارة سيتروين AMI كهربائية 100٪ و المصنعة في مصنع قنيطرة ، كجزء من تعزيز الصفقات العمومية ؛
- إنتاج السيارة الكهربائية الجديدة « Opel Rocks-e » حصريا في مصنع ستيلا نتيس بالقنيطرة ؛

معدل الاندماج المحلي	رقم معاملة الصادرات	مجموع مناصب الشغل
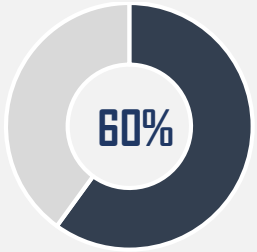 المعدل المحقق حتى نهاية 2019	72,2 مليار درهم *مكتب الصرف حتى متم 2020*	140.559 *CNSS/ متم سبتنبر 2021*

مخطط عمل 2022

- تطوير الاندماج المحلي الأفقي للقطاع من خلال توطين مهن جديدة تعتمد على رأس مال كبير؛
- تطوير الاندماج المحلي العمودي لتطوير التخصصات اللازمة لسلسلة التوريد (المواد الخام ، تحويل المواد ...) ؛
- تنمية التنقل الكهربائي بالمغرب (سيارات كهربائية)؛
- تطوير عرض طاقي أخضر وخالي من الكربون لصالح مصنعي القطاع؛
- تمكين الصناعات المستهلكة للطاقة من عرض غازي تنافسي وذلك بشراكة مع الوزارة المكلفة بالطاقة والمكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن..

قطاع صناعة الطيران

التحديات الكبرى للقطاع

- استمرار تنفيذ منظومة بوينج "écosystème Boeing"
- تطوير التكامل المحلي العمودي
- تسريع تطوير المنظومة المتعلقة بالهندسة و MRO

إمكانية خلق فرص الشغل متم 2026 17.500

إنجازات 2021

- توقيع اتفاقية الاستثمار المتعلقة بتوسيع مصنع Hexcel للمواد المركبة
- استثمار يصل إلى 286 مليون درهم وخلق 282 فرصة عمل
- توقيع اتفاقية الاستثمار تتعلق بمشروع لتصنيع هياكل محركات الطائرات
- استثمارقدره 201 مليون درهم ستتيح خلق 200 فرصة عمل
- مواكبة مشروع قاطرة حول تصنيع هياكل الطائرات لتجميع شبه نهائي لجسم الطائرة PC-12التابعة لشركة PILATUSلصناعة الطائرات.
- استثمار يصل إلى 180 مليون درهم وخلق 200 فرصة عمل
- توقيع مذكرة تفاهم تتعلق بمشروع كبير MRO
- استثمار 388 مليون يورو وسيمكن من خلق 556 فرصة عمل

معدل الادماج المحلي

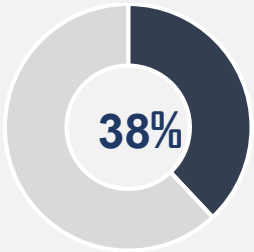

المعدل المحقق حتى نهاية 2019

رقم معاملة الصادرات

12,5 مليار درهم

مكتب الصرف حتى متم 2020

مجموع مناصب الشغل

11.627

CNSS/ متم سبتنبر 2021

مخطط عمل 2022

- التوقيع ، في إطار منظومة Boeing، على اتفاقية الاستثمار المتعلقة بالمشروع المتعلق بتزويد وقطع المعادن (باستثمار 30 مليون درهم إماراتي وخلق 40 فرصة عمل) ؛
- التوقيع على مذكرة التفاهم واتفاقية الاستثمار الخاصة بالمشروع المتعلق بإنشاء وحدة صناعية ثالثة لشركة عالمية متخصصة في المعالجة السطحية والحرارية لأجزاء المحرك ومعدات هبوط الطائرات (مع 55 مليون درهم للاستثمار و40 منصب شغل)
- توقيع اتفاقية الاستثمار المتعلقة بمشروع صناعي مهم في MRO؛
- انطلاق مشاريع مراكز في الصيانة خاصة بالطائرات المدنية والعسكرية؛

قطاع النسيج والجلد

التحديات الكبرى للقطاع

- تطوير "صنع في المغرب"
- تحسين مصادر التزود المحلي
- تطوير منبع سلسلة الإنتاج للقطاع

إمكانية خلق فرص الشغل متم 2026 90.000

إنجازات 2021

- توقيع 23 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية 456.27 مليون درهم وتهدف الى خلق قرابة 4489 فرصة عمل وتحقيق رقم معاملات إضافي بقيمة 398.2 مليون درهم موجهة للتصدير؛
- مواكبة 102 مشروع استثماري كاستبدال للمنتوجات المستوردة باستثمار اجمالي قدره 3.07 مليار درهم، ستمكن من خلق أكثر من 15555 منصب شغل ؛
- جذب 3 استثمارات مباشرة خارجية في قطاع النسيج و الجلد (مشروع استراتيجي للمجموعة كارلتون Carlton ومشروعين للمجموعتين سيمسSems و لجيو Ljio) ، باستثمار قدره 1025 مليون درهم مع خلق 7250 فرصة عمل؛
- تعبئة 21 مقاولة صناعية وطنية وتتبع تنفيذ الاتفاقية الخاصة بإنتاج 1373406 حقيبة مدرسية في إطار المبادرة الملكية لمليون حقيبة للدخول المدرسي 2021/2022

رقم معاملة الصادرات

30 مليار درهم

مكتب الصرف حتى متم 2020

مجموع مناصب الشغل

124.826

CNSS/ متم سبتنبر 2021

مخطط عمل 2022

- إطلاق مشاريع استثمارية جديدة تخص قاطرات وطنية واستثمارات مباشرة خارجية وكذا مقاولات صغيرة ومتوسطة في إطار المنظومات الصناعية للنسيج والجلد؛
- التوقيع على اتفاقيات شراكة جديدة تخص التزود المحلي بمنتوجات النسيج و الألبسة مع المحلات التجارية الكبرى الوطنية (مرجان، أسواق السلام،...)؛
- المصادقة على ملفات الاستثمار الأولى في المنطقة الصناعية الجديدة "CASA CITY SHOES" المخصصة لقطاع الأحذية بالدار البيضاء و المنطقة الصناعية عين الشقاق بفاس في إطار المنظومات الصناعية الخاصة بالجلد؛
- تعزيز عمليات المراقبة على واردات منتوجات النسيج والألبسة والجلد، وفقا للأحكام الجديدة للمواصفات ذات الصلة، من أجل ضمان منافسة نزيهة في السوق الوطنية....).

الصناعات الغذائية

التحديات الكبرى للقطاع

- السيادة والأمن الغذائي للمملكة
- ربط سلاسل الإنتاج عند المنبع (Amont) وسلاسل الإنتاج التحويلي (Aval)
- تعزيز التنافسية في السوق المحلي والتصدير

إمكانية خلق فرص الشغل متم 2026 70.000

إنجازات 2021

- المصادقة، خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021، على 35 مشروعاً استثمارياً، منها 19 مشروعاً تهم القطاعات المدرجة في عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية 2017-2021، وذلك في إطار آليات تمويل مخطط التنمية الصناعية. .
  - مبلغ الإستثمار الإجمالي : حوالي **1,4 مليار درهم.**
  - مناصب الشغل المتوقع إحداثها : **3.996 منصب شغل مباشر و3.908 منصب شغل غير مباشر ؛**
- مواكبة **143** مشروعاً استثمارياً في القطاع، لتستفيد من دعم الاستثمار من خلال آليات مخطط الإنعاش الصناعي (2021-2023)،
  - مبلغ استثماري إجمالي يبلغ 4,28 مليار درهم.
  - رقم معاملات إضافي يبلغ 8,3 مليار درهم منها 5,5مليار درهم للسوق المحلي.

رقم معاملة الصادرات

32,8 مليار درهم

مكتب الصرف حتى متم 2020

مجموع مناصب الشغل

106.453

CNSS/ متم سبتنبر 2021

مخطط عمل 2022

- انطلاق أنشطة المركز التقني للصناعات الغذائية ومركز التميز والابتكار في مجال تغليف المنتوجات الغذائية؛
- تعزيز مكانة القطاع في السوق المحلي والتصدير وتطوير أنشطة جديدة ذات مؤهلات عالية
- تطوير التزود بالمواد الأولية المنتجة محليا، بالنسبة للشركات والمجموعات الكبرى العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، وذلك بشراكة مع الفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية
- إطلاق وإنجاز النسخة الأخيرة من عملية دعم صادرات المقاولات العاملة في قطاعات البسكويت والشوكولاتة والحلويات والعجائن الغذائية والكسكس ؛

الصناعات المختلفة

إمكانية إحداث حوالي 60.000 منصب عمل متم 2026

الكهرباء والالكترونيك	مواد البناء	الصناعات المعدنية والميكانيكية	صناعة الأدوية	الصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية
12.000	8.000	23.000	5.000	10.000

إنجازات 2021

- **الكيمياء / الكيمياء:** تنفيذ عدد من مشاريع القاطرات في قطاع الكيمياء شبه الكيميائية (موتانديس ، ديسترا ، إنوسيس ، لاماكوم ، إلخ ...) ؛
- **صناعة الأدوية :**
  - ✓ استحداث 421 وظيفة في 2020 و 277 وظيفة اعتبارًا من 30 يونيو 2021 ؛
  - ✓ بلغت صادرات الصناعة الدوائية 1.15 مليار درهم في 2020 و 867 مليون درهم في 30 يونيو 2021 ؛
- **الصناعات المعدنية والميكانيكية:** دعم 16 مشروعًا استثماريًا:1,844 فرصة عمل و 3.4 مليار درهم للاستثمار ؛
- **مواد البناء :** دعم 17 مشروعًا استثماريًا ، بما في ذلك 6 قاطرات لتوفير 1218 فرصة عمل و 673 مليون درهم للاستثمار ؛
- **الكهرباء والالكترونيك :** دعم 6 مشاريع بمبلغ استثماري قدره 503.5 مليون درهم والمساهمة في خلق 831 فرصة عمل وهذه المشاريع مبيعات إضافية تزيد عن 815 مليون درهم .

مخطط عمل 2022

- **صناعة الأدوية:** مواكبة ارتقاء واندماج القطاع في المنبع (السيادة الصحية) ؛
- الصناعات المعدنية والميكانيكية: دعم تنفيذ مشاريع منظومات القطاع لتحقيق الاندماج والتكامل مع القطاعات الصناعية لأخرى (السيارات ، الطيران ...) ؛
- **مواد البناء:** دعم المشاريع الهادفة إلى استبدال الواردات بمنتجات مصنعة محليًا
- **الكهرباء والالكترونيك:**
  - ➢ دعم الشركات في المنظومة الصناعية BSH؛
  - ➢ استبدال الواردات بالمنتجات المنتجة محليًا ؛
  - ➢ إعداد وإطلاق إستراتيجية تطوير لقطاع الإلكترونيات بالمغرب (أشباه الموصلات).

ترحيل الخدمات «الأفشورين»

التحديات الكبرى للقطاع

- تطوير القطاع خارج محور الرباط-الدار البيضاء.
- تحديد أولويات الارتقاء في سلسلة القيمة من خلال عروض ذي قيمة مضافة عالية.
- استغلال الفرص التي يتيحها العمل عن بعد أو العمل الحر freelance المترتبة عن تداعيات الجائحة

إمكانية خلق فرص الشغل متم 2026 60.000

رقم معاملة الصادرات

13,5 مليار درهم

مكتب الصرف حتى متم 2020

مجموع مناصب الشغل

74.841

CNSS/ متم سبتنبر 2021

إنجازات 2021

- مواكبة **أزيد من 24 مشروع استثماري** في العديد من جهات المملكة، مع الطموح إلى **خلق ما يفوق 10000 منصب شغل.**
- تطوير عروض خاصة بالمحطات الصناعية المندمجة **(5 محطات في 5 جهات)** و التوقيع في شتنبر 2021 على اتفاقية توسيع منصة Casanearshore لتشمل بوسكورة.

مخطط عمل 2022

- دعم أكثر من 15 مشروع استثماري في عدة جهات بهدف خلق أكثر 10.000 فرصة عمل،
- إنشاء مراكز تكوين للعاملين المستقلين في مهن ترحيل الخدمات (أوفشورينغ) لصالح العاملين في القطاع المتأثرين بفقدان الوظيفة

التكوين في مهن الصناعة

نظرة عامة على مشروع " cap excellence " الموقع عام 2021

I

الحكامة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في 5 مؤسسات تكوين تابعة لمكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل

(السيارات ، والطائرات وترحيل الخدمات والنسيج)

- إنشاء شركة عامة مجهولة الاسم (SA)، سيكون رأس مالها مملوكًا بنسبة 51% من قبل الجمعية المهنية المعنية و 49% من قبل المكتب
- ملائمة بطاقات التكوين مع احتياجات القطاعات من الكفاءات ؛
- عصرنة المعدات والاليات البيداغوجية للمراكز.

عدد المكونين سنويا:

7 300

II

إنشاء 4 سلاسل إنتاج صغيرة بيداغوجية على مستوى الأقطاب الصناعية في 4 من مدن المهن والكفاءات

(سوس ماسة ، طنجة تطوان الحسيمة ، الشرق والدار البيضاء سطات)

- توفير للمتدربين بيئة تعليمية قريبة من واقع الشركة،
- تسهيل استيعاب واكتساب المعرفة الصناعية .

عدد المستفيدين سنويا:

> 1 500

البنيات التحتية الصناعية والتجارية والتكنولوجية والبحث والتطوير

أهم منجزات 2021

تتبع ومواكبة أكثر من **30 مشروع للبنيات** التحتية الصناعية

I مناطق التسريع الصناعي

مدينة محمد السادس طنجة-تك 487هكتار	▪ استكمال أشغال تطوير المشروع وأشغال التوصيل بالشبكات خارج الموقع للنواة الأولى (100)هكتار ؛ ▪ التشاور والتفاوض بشأن مشاريع الاتفاقيات بين شركة التهيئة طنجة-تك والشريك الصيني "الشركة الصينية للاتصالات والبناء" والدولة.
منطقة التسريع الصناعي بوقنادل 32 هكتار منها 24 هكتارم.ت.ص	▪ التوقيع في ماي 2021 على اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمشروع ؛ ▪ إطلاق أشغال التهيئة ؛ ▪ المصادقة على مشروع مرسوم إنشاء منطقة التسريع الصناعي من قبل اللجنة الوطنية لمناطق التسريع الصناعي
منطقة التسريع الصناعي سوس ماسة -أكادير 305هكتار-الشطر الأول 64هكتار	▪ تتبع ومواكبة الشطر الأول للمشروع.
توسعة المحطة الصناعية المندمجة بالقنيطرة 96هكتار	▪ توقيع اتفاقية تطوير وتسويق وتسيير مشروع توسعة منطقة التسريع الصناعي على مساحة 96 هكتار

II المناطق الصناعية

مجمع أكادير الصناعي المتكامل 65هكتار	▪ تتبع ومواكبة تثمين الشطر الأول المنجز (35.6 هكتار) . ▪ توقيع إتفاقية تهيئة الشطر الثاني (30هكتار) ▪ إنطلاق أشغال تهيئة الشطر الثاني .
منطقة الأنشطة الاقتصادية قصر بجير 20.5هكتار	▪ توقيع اتفاقية الشراكة لتمويل وتطوير منطقة الأنشطة الاقتصادية قصر بجير بإقليم العرائش.
منطقة التسريع عين الشكاك –صفرو 82 هكتار	▪ استكمال الدراسات التقنية المتعلقة بمحطة معالجة المياه العادمة؛ ▪ بدء أشغال تهيئة الشبكات المختلفة ؛ ▪ إطلاق طلب العروض لإنجاز محطة معالجة المياه العادمة.
المنطقة الصناعية العيون 70 هكتار	▪ التوقيع على ملحق تعديل اتفاقية شراكة المشروع لمراجعة شروط تحويل مساهمات الشركاء. ▪ تتبع ومواكبة تنفيذ المشروع.

البنيات التحتية الصناعية للمملكة بحلول عام 2028

136 منطقة صناعية

13 000 هكتار

برنامج التطوير لعام 2028

1 مناطق التسريع الصناعي

10 مناطق جديدة ، مخصصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وللتصدير

+ 1000 هكتار

2 مناطق صناعية عامة

12 منطقة جديدة

11 امتدادا للمناطق المنجزة

+ 1450 هكتار

3 إعادة التأهيل

68 منطقة سيتم إعادة تأهيلها ، بما في ذلك 31 ذات أولوية

3500 إلى 6300 هكتار

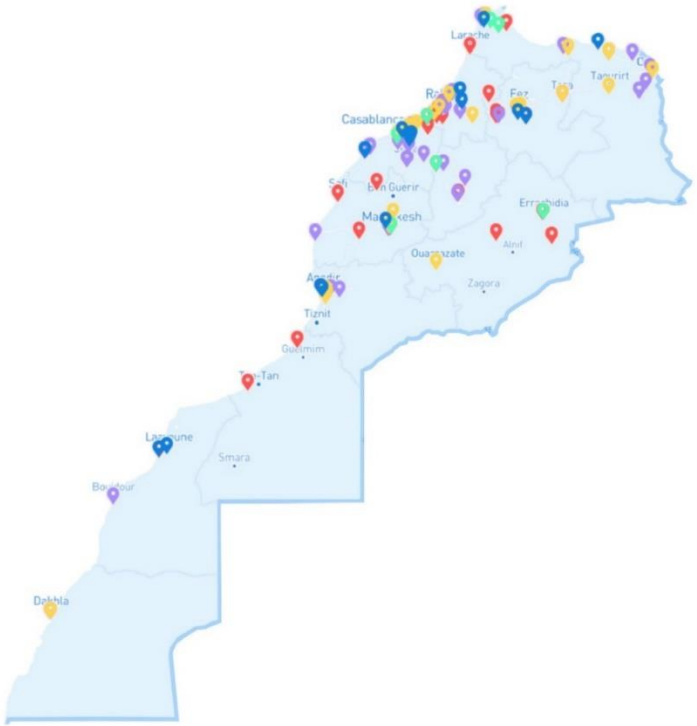

III - قطاع التجارة

المديرية العامة للتجارة

لمحة عامة عن وضعية القطاع

1.87 مليون منصب شغل

ثاني مشغل على الصعيد الوطني

91.2 مليار درهم

القيمة المضافة

7,9% من الناتج الداخلي الخام

ثالث قطاع مساهم في الناتج الداخلي الخام

مشروع أولي لاستراتيجية التجارة منبثق عن توصيات المنتدى الوطني للتجارة

II عصرنة مندمجة للقطاع عبر قاطرات وطنية مسؤولة

I تعزيز النسيج التجاري التقليدي كرافعة للجاذبية الترابية

المستهلك
- حماية المستهلك
- بنية الجودة

إطار تشريعي معزز

تاجر واثق ويمتاز بالفعالية
- الحماية الاجتماعية
- إطار جبائي مبسط
- التكوين

IV تحفيز الإنتاج المحلي *(ركيزة مشتركة مع مخطط التسريع الصناعي 2)*

III توطيد أفضل للممارسات في مجال التجارة، بالخصوص عبر الرقمنة

تأثير كوفيد-19

أوراش أولوية في إطار مخطط إنعاش التجارة

تسريع وتيرة التغطية الاجتماعية للتجار المستقلين *(انطلاق الورش و تصميم آليات المساهمة المهنية الموحدة)*

مواكبة رقمنة قطاع التجارة الداخلية والتوزيع *(أولوية فرضتها جائحة كوفيد-19)*

دعم علامة «صنع في المغرب» *(تطوير شراكات مع قاطرات القطاع بهدف الرفع من مستوى التوريد المحلي)*

التجارة الداخلية والتوزيع

أهم منجزات سنة 2021

المبادرات المتخذة لصالح قطاع التجارة الداخلية والتوزيع:

نظام التغطية الاجتماعية للتجار المستقلين	▪ اعتماد نظام المساهمة المهنية الموحدة على مستوى قانون المالية لسنة 2021 (عوض النظام الجزافي) يشمل الضريبة على الدخل والرسم المهني بالإضافة إلى مساهمة تكميلية لتمويل التأمين الإجباري على المرض لفائدة التجار؛ ▪ توقيع اتفاقية شراكة مع الجمعيات الثلاثة الأكثر تمثيلية للتجار بهدف تسريع انخراط التجار في نظام التغطية الاجتماعية.
مواكبة رقمنة القطاع	▪ إحداث مركز لاحتضان وتسريع نمو المقاولات الناشئة «Moroccan Retail Tech Builder» ، بشراكة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات، لمواكبة 100 مقاولة في أفق 2023 من أجل تطوير حلول رقمية تستجيب لحاجيات التجار والمستهلكين؛ ▪ تشجيع استعمال الأداء الرقمي (mobile payment) ووضع برنامج لمواكبة رقمنة تجارة القرب.
عصرنة مندمجة لقطاع التجارة والتوزيع	▪ توقيع اتفاقيتين بين الوزارة ومجموعة مرجان والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة والفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية بهدف الرفع من مستوى التوريد المحلي لمجموعة مرجان ليصل إلى : الألبسة 75% عوض 25% حاليا، المواد الغذائية 80% عوض 63% حاليا ؛ ▪ إعداد اتفاقيات شراكة مع قاطرات أخرى لقطاع التجارة والتوزيع .
التدابير المتخذة للحد من آثار وباء كوفيد 19	▪ مواكبة القطاعات المتضررة من الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا: قطاع تنظيم التظاهرات وتموين الحفلات، قطاع فضاءات الترفيه والألعاب، قطاع المطاعم (**تمت معالجة أزيد من 44 ألف طلب استفادة** تهم القطاعات المتضررة)؛ ▪ تتبع حالة تموين السوق الوطنية من المنتجات الأساسية؛ ▪ تدبير التموين من مادة الكحول الإثيلي والكمامات.

غرف التجارة والصناعة والخدمات

أهم منجزات سنة 2021

تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات

تعديل الإطار التشريعي والتنظيمي

- المصادقة على مشروع القانون رقم 19-08 والمتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 12-38 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات ونشره في الجريدة الرسمية.
- إعداد، بالتشاور مع الغرف، مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 19-08 والتي تهم:
  - مرسوم بتحديد شروط منح التعويضات لرئيس وأعضاء غرفة التجارة والصناعة والخدمات؛
  - مرسوم بمثابة ميثاق السلوكيات الخاص بغرف التجارة والصناعة والخدمات

تنزيل مخططات التنمية لغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها الوطنية

- تقييم المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرف الغرف خلال النسخة الأولى من طلب إبداء الاهتمام التي تم اطلاقها بتاريخ 17 فبراير 2020 وانتقاء 7 مشاريع ستستفيد من دعم مالي إجمالي للوزارة يصل إلى 117 مليون درهم.
- استكمال إعداد الاتفاقيات الخاصة بتمويل وتتبع المشاريع المهيكلة المنتقاة

العلاقات التجارية الدولية

أهم منجزات سنة 2021

تتبع الاتفاقيات التجارية

- التوقيع على تعديل لاتفاقية التبادل الحر مع تركيا يخص إدماج قائمة سلبية بها أكثر من 1200 منتوج و 630 بندا للتعرفة الجمركية سيتم حذفها من نص الاتفاقية

➢ ستخضع هذه المنوجات لتعرفة جمركية تعادل 90 % من التعرفة المطبقة على الدول التي ليس لها مع المغرب أية اتفاقية للتبادل الحر.

- **تبني صيغة جديدة لتحسين ولوج الصادرات المغربية للأسواق،** تم تنفيذها في مرحلة أولى مع جمهورية مصر العربية (وستشمل في المستقبل شركاء آخرين):
  - نهج مبدأ المعاملة بالمثل؛
  - تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص لتحديد وتذليل الصعوبات التي تعترض التصدير نحو جمهورية مصر العربية.

➢ لأول مرة، تم تمكين سيارات رونو المنتجة بمنطقة طنجة من ولوج السوق المصرية بإعفاء تام من الرسوم الجمركية وتبسيط المساطر المرتبطة بالولوج إلى السوق المصرية.

- **تعميق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**
  - التفاوض على قواعد أكثر مرونة في إطار منطقة Euromed والتي تيسر ولوج الصادرات المغربية إلى السوق الأوروبية و/أو تحمي الصناعة الوطنية
- **تخفيف شروط ولوج السوق الأمريكية** (تحضير أشغال الدورة السابعة من اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية):
  - اقتراح من طرف المغرب لجعل بعض قواعد المنشأ المطبقة على بعض المنتجات النسيجية أكثر مرونة
  - معالجة القضايا العالقة: تدابير الصحة والصحة النباتية، العلامات الجغرافية، المنتجات الصيدلية، الجوانب الجمركية.
- **تجديد الشراكات مع البلدان العربية**
  - مراجعة قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعودة المفاوضات المتعلقة بإنشاء اتحاد جمركي عربي
  - اتفاقية أكادير: تحديد إطار شراكة جديد بعد اتهاء أعمال الوحدة التقنية لأكادير

العلاقات التجارية الدولية

أهم منجزات سنة 2021

الحماية التجارية

- تعزيز منظومة الحماية التجارية عبر القيام بتحقيقات مضادة للإغراق وتحقيقات وقائية، و التي خصت السجادات الميكانيكية و الخشب اللاطي و الأبراج و الصواري المستخدمة في الإنارة و صفائح الصلب و الأسلاك و صفائح الصلب؛
- مواكبة المقاولات المصدرة لأنسجة الألياف الزجاجية المغربية في اطار تحقيق بخصوص التحايل على التدابير المضادة للإغراق التي باشرتها المفوضية الأوروبية؛
- دراسة طلبات تقدمت بها قطاعات إنتاجية مختلفة تعاني من مشاكل مرتبطة بالواردات واقتراح حلول مناسبة لكل قطاع؛
- الدفاع عن مصالح المغرب في النزاعات التجارية، و كذا المتعلقة بالاستثمار.

تقنين وتسهيل التجارة

- اعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 14-91 المتعلق بالتجارة الخارجية ووضعه في مسطرة المصادقة عليه؛
- اعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون رقم 18-42 المتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج المدنية والعسكرية والخدمات المتصلة بها ووضعه في مسطرة المصادقة عليه؛
- تفعيل اللجان الفنية التابعة للجنة الوطنية للتنسيق لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية ومواصلة تنفيذ خطة عملها لرقمنة وتسهيل مساطر التجارة الخارجية من أجل المساهمة في تحسين مناخ الأعمال في المغرب؛
- إخضاع استيراد الكحول الإيثيلي لرخص الاستيراد لحماية الصناعة الوطنية لهذه المادة؛
- إخضاع تصدير سبائك النحاس الأصفر لرخص التصدير من أجل تشجيع إعادة تدوير وتحويل نفايات النحاس الأصفر محليا.

حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

أهم منجزات سنة 2021

مراقبة أدوات القياس

المراقبة عند الاستيراد

8000 ملف في السنة

الموافقة على النماذج

60 شهادة في السنة

المراقبة القانونية

650 000 في السنة

مراقبة المنتوجات عند الاستيراد

- حماية المستهلك من المخاطر المرتبطة بالمنتوجات الصناعية غير المطابقة وضمان المنافسة الشريفة بين المستوردين والمنتجين المحليين
- تتم المراقبة على مستوى بلدان المنشأ بما يقارب 80 % من المنتوجات الصناعية الخاضعة للمراقبة عند الاستيراد، و 20 % على مستوى المراكز الحدودية الوطنية

+ 94 000
ملف معالج
إلى متم أكتوبر 2021

1,7 يوم
معدل اجال مراقبة الحاويات في ميناء الدار البيضاء

0,37%
نسبة الرفض

إرجاع

56 000
منظمات الغاز

33 000
سخانات الماء الغازية

182 000
شاحن كهربائي

حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

أهم منجزات سنة 2021

مراقبة الأسواق المحلية

نبذة عن «عملية أقراص الصباغة»

تم، ابتداء من **15 مارس 2021**، منع الممارسة التجارية لأقراص الصباغة-الجوطون (jeton) التي سببت أضرارا للمستهلك المغربي منذ 20 سنة.

انخفاض ملحوظ في الأسعار بـ 20%

الخطة الوطنية للمراقبة

مراقبة مواقع التجارة الالكترونية

500	موقع تمت مراقبته
400	مخالفة تم تسجيلها
160	شكاية تتعلق بالبيع عن بعد تمت معالجتها
130	إنذار

مراقبة نقط البيع

5000	نقطة بيع تمت مراقبتها
136	محضر مخالفة تم تحريره
90	طن من الاسمنت والمواد الكهربائية المحجوزة
4700	من الأحذية تم سحبها من الأسواق
11	طن من الأحذية تم إرجاعها

خطة العمل 2022*

تنمية الصادرات	▪ مواكبة المقاولات لإنجاز مخططات تطويرصادراتها من خلال الإطلاق الفعلي لمشروع " Task force Export"؛ ▪ مواكبة 50 مقاولة مصدرة لتطويرها على الصعيد الدولي في اطار تفعيل اتفاقية الشراكة المتعلقة بالبرنامج الجديد لدعم التصدير؛ ▪ وضع الاطار التعاقدي مع مؤسسات التمويل الدولية من أجل إحداث منظومة تمويل للصادرات.
تقنين وتسهيل التجارة	▪ تقليص متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد والتصدير وطلبات الإعفاء الجمركي من94 ساعة سنة 2021 إلى 82 ساعة سنة 2022؛ ▪ تفعيل عمل المنصة الإلكترونية للتسجيل وتجديد التسجيل في سجل المستوردين والمصدرين ووضع دفاتر التحملات حسب المهنة.
الحماية التجارية	▪ تعزيز قدرات المغرب لمواجهة الزيادة الكمية والنوعية في التدابير وآليات الحماية التجارية؛ ▪ إتمام التحقيقات السبعة (7)التي باشرتها الوزارة خلال سنة 2021، والمتعلقة بمكافحة الإغراق والوقاية حول واردات بعض المنتجات.
العلاقات التجارية الدولية	▪ إطلاق المشاورات الأولية مع الولايات المتحدة، قصد بدء سيرورة تيسير قواعد المنشأ لبعض المنتجات النسيجية لتسهيل ولوج صادرات هذه المنتجات للسوق الأمريكية. ▪ منطقة التجارة الحرة الافريقية: تحضير وإيداع العرض المغربي المتعلق بالتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على تجارة السلع والعرض المتعلق بتحرير تجارة الخدمات والمتعلق بـ 5 قطاعات ذات الأولوية تم تشخيصها من طرف الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر الإفريقية : الاتصالات والخدمات المالية والسياحة والنقل وخدمات المقاولات.
غرف التجارة والصناعة	▪ التنزيل الجهوي لاستراتيجيات الوزارة وكذا المؤسسات الخاضعة لوصايتها، وذلك بهدف تعزيز تموقع الغرف كمحرك فعلي في التنزيل المحلي و الجهوي للاستراتيجيات القطاعية وبرامج الدعم المقدمة من طرف الوزارة؛ ▪ تطوير مشاريع مدرة للدخل بهدف تقوية الاستقلالية المالية للغرف؛ ▪ تطوير وتحسين مستوى الموارد البشرية.

*** لائحة غير حصرية**

فريق العمل الخاص بتنمية الصادرات TASK FORCE EXPORT

53	14	20	+ 50
قطاع مشمول	قطاعا تم تحليله	فدرالية وجمعية مهنية تم الاجتماع معها	ورشة

70 مليار درهم

كموٴهلات للتصدير موٴكدة

التصدير

1200 جذابة
زوج منتوج/سوق

200
منتوج

11 مليار درهم
كموٴهلات للتصدير تم تحديدها على مستوى القارة الإفريقية

110 مليار درهم
كموٴهلات للتصدير مرصدة

تشغل بلدان غرب إفريقيا حصة أكبر (ساحل العاج، السنغال...)

يستأثر قطاع الصناعات الغذائية بأغلبية المشاريع

الاستثمار

60
مشروعا تم تحديده

13
قطاعا

50%
من المشاريع الموٴكدة

IV- مشروع ميزانية 2022

مشروع ميزانية 2022

ميزانية الاستثمار: ميزانية 2022 مقارنة مع 2021

مجموع ميزانية الاستثمار 2022

1 355 769 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2021 بالدرهم	ميزانية 2022 بالدرهم	الفرق %
صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	1 000 000 000	1 220 000 000 (90,13%)	22,00%
التجارة	10 000 000	77 000 000 (5,60%)	670,00%
دعم وقيادة	58 769 000	58 769 000 (4,27%)	0%
مجموع ميزانية الاستثمار	1 068 769 000	1 355 769 000 (100%)	26,85%

مشروع ميزانية 2022

ميزانية التسيير: ميزانية 2022 مقارنة مع 2021

مجموع ميزانية التسيير 2022

500 028 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2021 بالدرهم	ميزانية 2022 بالدرهم	الفرق %
نفقات الموظفين	240 912 000	256 785 000	6,59%
إحداث المناصب المالية	-	-	0,00%
المعدات والنفقات المختلفة	211 590 635	243 243 000	14,96%
إعانة التسيير لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	40 900 000	48 375 000	18,28%
إعانة لفائدة المعهد المغربي للتقييس	9 000 000	9 000 000	0,00%
إعانة التسيير لفائدة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	37 989 200	40 300 000	6,08%
إعانة لفائدة غرف التجارة والصناعة و الخدمات	24 477 115	30 477 115	24,51%
إعانة التسيير لفائدة مدرسة الفنون والمهن - الرباط	0	11 902 000	100,00%
دعم المهام	99 224 320	103 188 885	4,00%
مجموع ميزانية التسيير	452 502 635	500 028 000	10,50%

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 7
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 26 نونبر 2021
18:30 إلى 17h

عدد الحاضرين في اللجنة: 20
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ..... ساعة و نصف

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق العمركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المختار حمدوحة	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
حسن ناجمي	عضو مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	
كمال الجراي	RNI	
محمد كنكوري	RNI	
خالد ايلال	RNI	
نورالدين سليك	UMT	
المصطفى الدحماني	عضو مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	
علوي لبنى	UNTM	
عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
عبدالقادر الكيلك	الفريق الاستقلالي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 8
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 29 نونبر 2021
11h : 16h:30

عدد الحاضرين في اللجنة: 20
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الفلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد القادر الكيحل	الاستقلال	
عبد السلام البار	الفريق الاستقلالي للوحدة والعدالة	
محمد نافيه	عضو مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	
نور الدين [illegible]	UMT	
خديجة بارك	RNI	
كمال حبرك	RNI	
محمد [illegible]	RNI	
محمد البكوري	RNI	
المصطفى الدمناتي	مستشار مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
مستشار [illegible]	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

رئيس اللجنة

عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة

أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**

السنة التشريعية **2021 – 2022**

- **دورة أكتوبر 2021-**

السنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعين لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2022، بحيث خصص الاجتماع الأول بتاريخ 22 نونبر 2021 لتقديم مشروع هذه الميزانية وذلك برئاسة السيد محمد سالم بنمسعود الخليفة الأول لرئيس اللجنة، في حين خصص الاجتماع الثاني المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2021 للمناقشة، وذلك برئاسة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيدة فاطمة الزهراء بناصر وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وبعد ترحيب السيد الرئيس بالسيدة الوزيرة وتهنئتها بالثقة الملكية السامية التي حظيت بها إثر تعيينها على رأس الوزارة متمنيا لها كامل التوفيق في المهام المنوطة بها، ذكر بالمنهجية التي أقرها مكتب اللجنة بخصوص توزيع التوقيت الجزافي بالنسبة لمداخلات الفرق والمجموعات

وباقي الأعضاء، فاسحا المجال للسيدة الوزيرة لإلقاء عرضها الذي تناولت فيه أهم المحاور القطاعية، حيث بسطت من خلاله التوجهات والمبادئ العامة التي ترتكز عليها في إعداد مشروع هذه الميزانية ولاسيما التوجيهات الملكية السامية التي ترتكز على ثلاث أبعاد رئيسية للمرحلة الجديدة التي يدشنها المغرب:

- *تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا.*
- *مواصلة تدبير الأزمة الوبائية ومواصلة إنعاش الاقتصاد.*
- *التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد وإطلاق مجموعة متكاملة من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد.*

وكذا مواجهة التحديات والرهانات الكبرى وعلى رأسها:

- وضع الأولويات والمشاريع وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها.
- استكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها وفي مقدمتها تعميم الحماية الإجتماعية.

- إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية للإصلاح الضريبي ووضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

كما ذكرت بالرهانات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة واعتبارها قطاعات حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني تتميز بصلة وطيدة فيما بينها وهي تساهم في خلق مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترابية للمملكة، مشيرة إلى تداعيات أزمة كوفيد-19 على القطاع السياحي وطنيا ودوليا والتراجع الملحوظ لعدد السياح الوافدين بمختلف الوجهات السياحية ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية وخاصة خلال سنة 2020، مما جعل الوزارة تعمل وفق عقد برنامج خاص بمخطط الإنعاش لتنفيذ 21 تدبير لتأطير الالتزامات الموقعة بين القطاعين الخاص والعام، بغية المحافظة على مناصب الشغل والدعم الاقتصادي والمالي وتحفيز الاستثمارات وتعزيز الطلب السياحي على جميع المستويات، وكذا القيام بإجراءات اقتصادية واجتماعية لضمان السلامة الصحية وتعزيز السياحة

الداخلية وكذا سن إجراءات تشريعية لتقوية قدرات الفاعلين خلال سنة 2021.

وبخصوص برنامج عمل الوزارة خلال سنة 2022، فقد استعرضت السيدة الوزيرة استراتيجية جديدة لمواكبة القطاع السياحي في أحسن الظروف بعد انتهاء رؤية 2020 تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الجائحة والتسريع بنشر النصوص التطبيقية لتنزيل الإصلاحات القانونية المنظمة للمهن السياحية وكذا تحيين مرجع الجودة الخاص بقطاع السياحة بشراكة مع المعهد الوطني للتقييس وتقوية التعاون الدولي وتبادل الخبرات في المجال السياحي، إضافة إلى العمل على إنعاش ديناميكية الاستثمار السياحي من خلال تدخل الشركة المغربية للهندسة السياحية وإحداث المكتب الجهوي للاستثمار كتمثيلية المنظمة العالمية للسياحة وإحداث منصة رقمية لمواكبة الاستثمار السياحي عبر توفير **compte stellitte** « **Tourisme** » بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط، وكذا ترسيخ علامة السياحة الداخلية (نتلاقاو فبلادنا) وغيرها من الإجراءات التي ستمكن من

تحقيق إقلاع حقيقي وفعلي ومستدام للوجهة السياحية وتحقيق أهداف السنة المرجعية 2019.

وفيما يخص قطاع الصناعة التقليدية، فقد عرجت السيدة الوزيرة إلى تبيان حصيلة عملها خلال سنة 2021 من خلال مواصلة الوزارة لاتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع جميع الفاعلين للحد من آثار الجائحة من خلال التوقيع على أربع اتفاقيات في يوليوز مع وزارة الاقتصاد والمالية لتنفيذ ثلاثة برامج لتحقيق إقلاع شامل لقطاع الصناعة التقليدية وخاصة على مستوى فرع الزربية القروية ودعم تنافسية الفاعلين، كما توقفت السيدة الوزيرة عند استراتيجية الوزارة خلال سنة 2022 والتي ترتكز على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية في أفق 2030 بما فيها العقد البرنامج والشروع في تنفيذ المشاريع غير المندرجة في مخطط الإقلاع حسب الأولويات مع الحرص على تعميم مقاربة الفروع المتبعة في إطار مخطط الإقلاع على باقي فروع الصناعة التقليدية بما في ذلك مواصلة تفعيل برنامج تعميم الحماية الاجتماعية وتفعيل المخططين الخاصين بإعادة تأهيل فرعي الزربية القروية والفخار ومواصلة إحداث

أقطاب للصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات وكذا تنفيذ مقتضيات قانون رقم 17.50 وخاصة على مستوى التسجيل بالمنصة الإلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية.

أما بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فقد أعلنت السيدة الوزيرة عن برنامج عملها بهذا القطاع الذي يرتكز على ثلاث دعامات أساسية من خلال التشجيع والمواكبة لإحداث التعاونيات من الجيل الجديد وتأهيل الفاعلين والعاملين في هذا المجال وتنويع مجالات التدخل والاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه المغرب تستند على الحكامة الجيدة وتعزيز الترسانة القانونية واليقظة والتتبع والتمويل والحماية الإجتماعية والشراكة والتنزيل الترابي وذلك باعتماد مواكبة التعاونيات الحديثة والتأسيس وتقديم الدعم لحاملي المشاريع"انطلاق، مرافقة، وانفتاح المتعاون"، وكذا تنفيذ برامج التعاون الدولي وخاصة مع كندا والوكالة الفرنسية للتنمية والشراكة مع والوني بروكسيل من أجل التمكين الاقتصادي للنساء بالعالم القروي في بعض الجهات.

واختتمت السيدة الوزيرة عرضها القيم والمستفيض والمعزز بالمؤشرات الرقمية من خلال إقرارها بأن الميزانية المخصصة للوزارة لسنة 2022 ضئيلة بالمقارنة مع حجم التحديات المطروحة والتي ستعمل بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية للرفع منها مستقبلا، مشيرة إلى أن الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة فيما يخص قطاع السياحة حوالي **679807000** بينما خصص لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حوالي **333797000**.

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2022

بداية تقدم جميع السيدات والسادة المستشارين بتهنئتهم الخالصة للسيدة الوزيرة بمناسبة حصولها على الثقة المولوية التي حظيت بها وتعيينها على رأس هذا القطاع الحيوي، منوهين بأهمية هذا القطاع باعتباره قطاعا منتجا ومشغلا يساهم بشكل كبير في إنتاج الثروة وإحداث مناصب للشغل عبر مخططاته الاستراتيجية وبرامجه المتنوعة، كما تشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وتقوية أداء الاقتصاد الوطني.

وأكدت إحدى المداخلات على أنه رغم تحسن المؤشرات الإيجابية التي تعرفها الوضعية الوبائية ببلادنا فإن ذلك لم ينعكس بالشكل اللازم على بعض القطاعات الاقتصادية التي لازالت تعاني الكثير جراء الاحترازات المعمول بها، حيث أن العديد من المقاولات السياحية والصناعة التقليدية

تعيش أوضاعا كارثية (حوالي 11 ألف مقاولة تحتاج لدعم الدولة)، ولازالت النتائج المحققة لم تصل إلى المستوى المطلوب، بحيث لم تتجاوز مساهمة هذه القطاعات نسبة 7% من الناتج الداخلي الخام و 2% بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني رغم ماجندت لها الدولة من إمكانيات وتحفيزات وتسهيلات هامة، كما خلفت الجائحة أثار سلبية على التشغيل والدينامية الاقتصادية خصوصا في المناطق ذات النشاط السياحي المرتفع.

وعزت إحدى المداخلات عدم تحقيق الأهداف المسطرة لاستراتيجية الحكومة لهذا القطاع نتيجة لعدم الوضوح في الرؤية لخيارات تموقع وجهة المغرب السياحية وعدم وجود دراسات محددة واضحة المعالم خصوصا في ظل منافسة شرسة لوجهات سياحية عالمية، إضافة إلى أن الاستراتيجيات لم يتم إعدادها من طرف الوزارة في إطار مقاربة تشاركية مع الفاعلين الأساسيين بل أنجزت في الغالب من طرف مكاتب دراسات أجنبية بعيدة عن الواقع المغربي.

وطرحت عدة ملاحظات وتساؤلات همت كل قطاع على حدة نوردها فيمايلي:

*فيما يخص القطاع السياحي:

حظي قطاع السياحة بنقاش مستفيض من طرف السيدات والسادة المستشارين، بحيث أثاروا تساؤلات حول مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية الخاصة بهذا القطاع والمتمثلة في "رؤية 2020" التي تروم جعل المغرب كوجهة دولية ضمن الوجهات السياحية العشرين المفضلة للسياح كمرجع للتنمية المستدامة في حوض البحر لأبيض المتوسط وجعل إنعاش السياحة الداخلية و العائلية من بين أولوياتها مع مضاعفة عدد السياح الوافدين إلى المملكة ورفع العائدات السياحية إلى 140 مليار درهم في أفق سنة 2020، وفي هذا الصدد تم التأكيد على ضرورة إعداد وتنفيذ وتتبع استراتيجية التنمية السياحية والتكوين الفندقي والسياحي وتعزيز مراقبة مؤسسات التكوين التابعة لوزارة السياحة وإنجاز الدراسات والأبحاث اللازمة لتنمية السياحة وطنيا وجهويا، وكذا التركيز على تنشيط السياحة الداخلية لتعويض الخسائر المترتبة عن ضعف السياحة الخارجية وكذا تطوير المنتوج الصحراوي وتشجيع السياحة الجبلية في مختلف مناطق المملكة.

كما دعت إحدى المداخلات إلى سن تدابير صحية واقتصادية جديدة لمواجهة الانعكاسات الناجمة عن الجائحة على القطاع السياحي وذلك بشراكة مع وزارة الصحة وكذا العمل على خلق مقاربات جديدة لتعزيز الدور الذي يجب أن يؤديه المكتب الوطني للسياحة فيما يخص الترويج والتسويق، وتمت الدعوة بهذا الخصوص إلى إحداث شراكات مع الفاعلين كالكونفدرالية الوطنية للسياحة والفدرالية الوطنية لصناعة الفنادق والمجالس الجهوية للسياحة وذلك لاحتواء الأزمة والارتقاء بدور مندوبيات وزارة السياحة.

وتمت الإشارة كذلك إلى مجموعة من الإكراهات التي يعرفها القطاع السياحي على مستوى النقل السياحي الذي يعاني من هاجس القروض والضرائب، وعلى مستوى وكالات الأسفار المتوقفة بشكل شبه تام وضعف ليالي المبيت جراء عدم توفر السياح وكذا عدم ديمومة الدخل للمرشدين السياحيين، مما يستدعي ذلك العمل على إعداد خطة شمولية لإنعاش هذا القطاع عبر تقديم الدعم للأجراء والتخفيف من حدة الضرائب التي لم تتوقف بالرغم من الأزمة الخانقة وضرورة الرفع من ميزانية الاستثمار

التي لاتزال ضعيفة بالمقارنة مع الحاجيات المرجوة وكذا الانفتاح على أسواق جديدة كالقارة الأسيوية وتشجيع السياحة الجبلية لخلق فرص الشغل بالعالم القروي.

وذكرت إحدى المداخلات ببعض التظاهرات السياحية الدولية التي على المغرب واجب الحرص على تنظيمها لتحقيق عائدات مهمة، وكذا دعم "مخطط بلادي" لدعم السياحة الداخلية، حيث لازال الكثير من المغاربة لايستطيعون الاستفادة من الأسعار التنافسية للفنادق، كما تمت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية ملموسة لتشجيع السفر بالطائرة من خلال تكثيف عدد الرحلات الداخلية وتنويع الربط الجوي الداخلي بين مختلف الجهات حيث لاتزال مدينة الدار البيضاء للأسف هي نقطة الانطلاق الوحيدة للتوجه لمختلف المدن المغربية.

وراهنت إحدى المداخلات على الاستثمار في العنصر البشري من خلال التكوين وتأهيل العاملين به، وفي هذا الصدد طرح تساؤل حول معاهد التكوين الفندقي والسياحي التي تم إلحاقها بوزارة التربية الوطنية إذ تعرف حالة تعطيل دراسي واحتقان اجتماعي، كما تم تسليط الضوء على

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعويض عن فقدان الشغل كجزء من المحاور الأربعة للإصلاح المنصوص عليه في القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وكذا ضرورة الاعتناء باليد العاملة بالقطاع وتحسين ظروف عملها في مجالات متعددة كالفنادق والمطاعم والطيران ووكالات الأسفار والمرشدين السياحيين.

وتمت إثارة الانتباه أيضا إلى تغييب ترجمة الالتزام الحكومي في الميزانية القطاعية الخاص بالرفع من نسبة تشغيل النساء من 20% إلى 30%.

أما فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية الذي يعد ثاني قطاع مشغل في المغرب كما جاء في إحدى المداخلات، بحيث يحتضن مايقارب 1.3 مليون عامل، فقد عرف تضررا كبيرا نتيجة الإجراءات الاحترازية في ظل الجائحة خصوصا وأن غالبية الصناع تتميز وضعيتهم بالهشاشة، كما ان الاستراتيجيات المتتالية لم تساهم في تحقيق الإقلاع المنشود وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية لهاته الفئة، بل أصبحت العديد من الحرف التقليدية مهددة بالاندثار بفعل تراجع إستهلاك المنتوج الوطني في السوق الداخلية والمنافسة الشرسة من لدن المنتوجات الآسيوية والتركية وغياب

عنصر الابتكار مما يقتضي عصرنة وسائل الإنتاج وظروف اشتغال الصناع التقليديين دون لمساس بالطابع التقليدي والأصيل لمنتوج الصناعة التقليدية ووضع منظومة خاصة للتمويل تتلاءم مع خصوصية القطاع.

وفي سياق متصل، نبهت إحدى المداخلات إلى المواد المضرة بالبيئة والتي تستعملها الأفرنة التقليدية كإطارات العجلات لذا لابد من تجميع هذه الأنشطة داخل قرى سوسيوبيئية لاستقطاب المزيد من السياح سواء المغاربة أو الأجانب، ومحاربة التلوث وترسيخ الممارسات الجيدة لحماية البيئة والمحافظة عليها من خلال استعمال أفرنة غازية.

وسجلت إحدى المداخلات بإيجابية تعزيز الترسانة القانونية الوطنية بالمصادقة على القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، غير أنه تمت المطالبة بضرورة:

- العمل على تنظيم إحصاء شامل للصناع التقليديين على مستوى غرف الصناعة التقليدية وتمكينهم من الحصول على السجل الحرفي

وتنويع مداخيل الغرف واستفادة ميزانياتها من نسبة الضريبة على القيمة المضافة المستخلصة من الأنشطة الحرفية.

- إعادة النظر في كيفيات تنظيم المعارض المنظمة من طرف مؤسسة دار الصانع وإشراك الغرف في تدبيرها.
- دعم القطاع التعاوني في مجالات الإنتاج والتسويق وتوفير المواد الأولية، وكذا إحداث صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كإحدى الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ.

وفي سياق آخر، تمت الإشادة بالنمو المضطرد الذي يعرفه قطاع الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق التي تعتمد على نهج سياسة تنظيمية للمعارض الوطنية والدولية والتي أثرت بشكل إيجابي على الصانع التقليدي وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مع التأكيد على ضرورة الاهتمام بالحرف التقليدية ذات الحمولة الثقافية ببلادنا كالفخار والصناعات العريقة التي بدأت كذلك في بعض المدن،

وتنظيم مناظرة وطنية حول مجال الصناعة التقليدية بشراكة مع جميع الفاعلين والمهنيين والغرف الجهوية.

وتمت الإشادة أيضا بورش تعميم الحماية الاجتماعية على الفاعلين والمهنيين والذي سيستفيد منه حوالي 2.5 مليون صانعة وصانع تقليدي وفق ماجاء في التوجيهات الملكية السامية، مع التأكيد على أهمية تعميم اللقاح وبلوغ المناعة الجماعية في جعل الوزارة الوصية تعمل وفق ماتملك من الإمكانيات والقدرات للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الحيوي.

أما فيما يخص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فقد أكد السيدات والسادة المستشارون على أهميته من خلال مساهمته في التقليص من نسب الفقر والهشاشة وإنتاج قيم اقتصادية واجتماعية مبنية على قيم التآزر والتعاضد وبخلق الكثير من فرص الشغل، مما يستدعي ضرورة إيلاء العناية به كرافعة لإدماج النساء والشباب في النشاط الاقتصادي، وكذا دعم الجمعيات المهنية المحدثة ومواكبتها، وسن تحفيزات تشجيعية لمبادرات المجتمع المدني والتعاونيات والمقاولات

الاجتماعية وعدم تسييسها أو إخراجها عن الإطار العام والسياق الطبيعي لإحداثها.

جواب السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بداية، تقدمت السيدة الوزيرة بخالص الشكر للسيد الرئيس وللسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة والبناءة والتي تدل على الأهمية التي يولونها لهذه القطاعات الحيوية، هذه الأخيرة التي تلعب دورا حيويا في إنعاش الاقتصاد الوطني، بحيث تساهم في الناتج الداخلي الخام والتشغيل وجلب العملة الصعبة، إضافة إلى دورها في الحفاظ على الأصالة والتراث الوطني والتعبير عن قيمنا المجتمعية المبنية على حسن الاستقبال وحسن الضيافة.

وأكدت كذلك، بأنه رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا ومحدودية الإمكانيات المادية فإن الوزارة ستعمل جاهدة لإعادة عافية هذا القطاع وتكثيف التعاون والجهود في إطارلجنة اليقظة الاقتصادية التي تم وضعها بتعليمات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لمواكبة الفاعلين في هذا القطاع وكذا اليد العاملة، مضيفة بأن الوزارة واعية بضرورة العمل على إرجاع إقلاع حقيقي لهذه القطاعات الحيوية

وإرجاع أنشطتها كاملة مع رفع جميع القيود المفروضة على النقل الجوي وتنقل الأشخاص بما في ذلك الحفاظ على سلامة وصحة السياح والمواطنين، مشيرة في هذا الصدد إلى الإجراء المتعلق برفع حظر التجول الليلي، آملة في المستقبل وبفضل الاستراتيجية الملكية بخصوص كوفيد-19 والتي بفضلها عرفت تحسنا ملموسا من خلال تنفيذ برنامج الحملة الوطنية للتلقيح والإجراءات الاحترازية الأخرى، متوجهة بخالص الشكر إلى المهنيين بهذا القطاع الذين انخرطوا في إطار التعبئة الوطنية للخروج من أزمتهم الصعبة، كما أكدت بوجود تحسن مضطرد على المستوى العالمي مما سينعكس إيجابا على السفر والتنقل بين مختلف الدول، مضيفة بأن الوزارة تواصل العمل في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية ومواصلة وتنفيذ الإجراءات الاحترازية لمكافحة كوفيد 19، على وضع استراتيجيات شاملة للنهوض بهذه المجالات القطاعية وعلى رأسها قطاع السياحة، مؤكدة بأن قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد وصلت استراتيجيتهما في مراحلها الأخيرة وسيتم تنزيلهما على أرض الواقع قريبا، وفي ذات الآن ستعمل الوزارة على تسريع تفعيل عقود البرامج التي تم

توقيعها بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية والمهنيين والتي تهم المقاولات السياحية للرفع من تنافسية الصناعة التقليدية ومواكبة فروعها وتعميم التغطية الصحية.

وأشارت أيضا إلى اعتماد الوزارة لآلية جد مهمة تم وضعها بتعليمات ملكية سامية ألا وهي "صندوق محمد السادس للاستثمار" والذي سيمكن من إعطاء دفعات قوية لبلادنا وخلق مناصب شغل جديدة، مضيفة بأن الوزارة عازمة ومصممة على استثمار هذه الآلية المهمة مع تعزيز تدخل الشركة المغربية للهندسة السياحية في هذا المجال.

وذكرت السيدة الوزيرة أيضا ببعض الأوراش المهمة والتي ستمكن من إعطاء جاذبية ووجه جديد لهاته القطاعات وهي ورش إصلاح منظومة تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي ووكالات الأسفار ومهنة المرشدين السياحيين وكذا ورش تنظيم أنشطة الصناعة التقليدية وتفعيل القانون الخاص بها والذي كان مطلبا لجميع المهنيين وغرف الصناعة التقليدية وذلك عبر وضع سجل وطني إلكتروني حديث يمكن من تنظيم القطاع وتحسين مواكبة الصناع التقليديين وكذلك ورش الحماية الاجتماعية

لكافة الصناع التقليديين الذي يناهز عددهم حوالي 2.5 مليون عامل في القطاع والتي وضعت لهم الوزارة اتفاقية شراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية وجامعة غرف الصناعة التقليدية لتسهيل هذه العملية والتي ستكون لمؤسسة دار الصانع ومكتب تنمية التعاون دور حيوي في هذا المجال.

أما بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فستركز الوزارة مجهوداتها بهذا الخصوص على تأهيل هذا القطاع وإعطائه المكانة التي يستحقها، علما بان مساهمته في الناتج الداخلي الخام في بعض الدول المتقدمة تتجاوز من 10% إلى 12% لذلك سيتم وضع مشروع قانون إطار خاص به لتحفيز ومواكبة تنظيم المقاولات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي لجعله يلعب دوره كاملا، مضيفة بأن الوزارة واعية بالإمكانيات التي يمنحها هذا القطاع في التشغيل ولاسيما للشباب والنساء، مشيرة أيضا إلى أن العرض يحتوي على عدة برامج مهمة تهم لاستثمار والترويج والبنيات التحية ولتسويق ومواكبة التقنية والتكوين وغيرها.

وبالنسبة لإعادة النشاط لهذه القطاعات، فقد أبرزت السيدة الوزيرة من خلال مؤشرات سنة 2019 بأنه سيتم من خلالها وعبر المكتب الوطني للسياحة بتفعيل برنامج طموح ومكثف شراكات مع شركة الطيران ومنظمي وكالات الأسفار العالمية، وكذا المنصات الإلكترونية لتوزيع الأسفار وإنعاش السياحة الداخلية بشراكات مع المراكز الجهوية والإقليمية للسياحة.

وفي الختام، فقد وعدت السيدة الوزيرة بتقديم أجوبة كتابية ووضعها رهن إشارة السيدات والسادة المستشارين تجيب على مختلف تساؤلاتهم وملاحظاتهم المطروحة وذلك في أقرب الآجال.

عرض السيدة الوزيرة

Royaume du Maroc

Ministère du Tourisme, de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale et Solidaire

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مَشروع ميزانية الوزارة لسنة 2022

الإنجازات وبرامج العمل

عرض أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

الرباط، الإثنين 22 نونبر 2021

التوجهات والمبادئ العامة

التوجيهات الملكية السامية، وخاصة التي جاءت في خطاب **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة.

ثلاث أبعاد رئيسية للمرحلة الجديدة التي يدشنها المغرب :

- تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا،
- مواصلة تدبير الازمة الوبائية ومواصلة إنعاش الاقتصاد،
- التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد وإطلاق مجموعة متكاملة من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد.

وتحديات ورهانات كبرى يجب إنجاحها، وعلى رأسها :

- وضع الأولويات والمشاريع وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها،
- استكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية،
- إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية،
- الإصلاح الضريبي ووضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

تذكير بالرهانات القطاعية

تعتبر السياحة و الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قطاعات حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني تتميز بصلة وطيدة فيما بينها و هي تساهم في خلق مناصب الشغل و جلب العملة الصعبة و تساهم كذلك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الترابية للمملكة

السياحة

7% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2019

223.9 مليار درهم من العملة الصعبة بين 2017و 2019 (منها 78.8مليار درهم في سنة 2019)

بلغ متوسط معدل النمو السنوي 8٪ ما بين سنة 2016 و 2019

الصناعة التقليدية

7% من الناتج الداخلي الخام

2,4 مليون منصب شغل منها :

- 1,1 مليون : الصناعة التقليدية الإنتاجية (70% في الوسط الحضري و 30% في الوسط القروي)
- 1,3 مليون : الصناعة التقليدية الخدماتية

مع مساهمة مهمة في الاقتصاد الوطني :

+ 73 مليار درهم رقم معاملات (2018) [1]

+ 36 مليار درهم قيمة مضافة (2018) [1]

~ 800 مليون درهم صادرات (2019) و 600 مليون سنة 2020 [1]

الاقتصاد الاجتماعي

2% من الناتج الداخلي الخام

5% النسبة في الساكنة النشيطة

+ 40.500 تعاونية / + 647.000 متعاون

~ 210.000 جمعية (جميع القطاعات)

(1) أرقام خاصة بالصناعة التقليدية الإنتاجية (ذات الحمولة الثقافية + النفعية)

الفهرس

1 **التذكير بتداعيات أزمة كوفيد 19**

2 الإنجازات خلال سنة 2021

3 برنامج العمل خلال سنة 2022

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

تداعيات أزمة كوفيد 19

السياحة (على المستوى العالمي)

عرفت مؤشرات قطاع السياحة تراجعا ملحوظا، حيث انخفض عدد السياح الوافدين بمختلف الوجهات السياحية

عدد السياح خلال سنة 2020	تطور عدد السياح خلال سنة 2020*	تطور عدد السياح خلال 7 أشهر الأولى لسنة 2021**
2,8 مليون	ما يعادل -78,5%	ما يعادل -11%* +16% * إلى متم شهر غشت 2021
7,2مليون	ما يعادل -77%	ما يعادل +51,4%
5,5 مليون	ما يعادل -68%	ما يعادل +57,3%
15,9 مليون	ما يعادل -69%	ما يعادل +86,3%
2 مليون	ما يعادل -78,7%	ما يعادل -12,5%
0,6 مليون	ما يعادل -84.1%	ما يعادل +99,1%
6,5 مليون	ما يعادل -73,7%	ما يعادل -32,1%
3,8 مليون	ما يعادل -70,9%	ما يعادل -60,4%

*مقارنة مع مستويات سنة 2019
**مقارنة مع مستويات سنة 2020

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة

تداعيات أزمة كوفيد 19

السياحة (على المستوى الوطني)

استئناف النشاط السياحي بشكل مهم

الوضعية	عدد السياح بمراكز الحدود	ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة	نسبة الملء	الإيرادات السياحية
يناير – غشت 2021	**2,5 مليون**	**5,6 مليون**	**٪24**	**20,3 مليار درهم**
مقارنة مع ***يناير – غشت 2020***	أي +16%	أي -1%	**٪31 نهاية غشت 2020**	أي -18%
مقارنة بمستويات ***يناير – غشت 2019***	-73%	-67%	**٪48 نهاية غشت 2019**	-61%

المصدر : قطاع السياحة

تداعيات أزمة كوفيد 19

الصناعة التقليدية

تأثر قطاع الصناعة التقليدية كذلك بشكل كبير بأزمة كوفيد 19، خاصة خلال سنة 2020،
ومازال في حاجة ماسة للدعم من أجل استرجاع كامل لعافيته ما قبل الازمة، ثم من أجل المزيد من التطور والمردودية

سنة 2020

- إغلاق فضاءات التسويق
- تراجع أو إلغاء الطلبيات
- إلغاء المعارض والتظاهرات
- غياب السياح والمغاربة القاطنين بالخارج

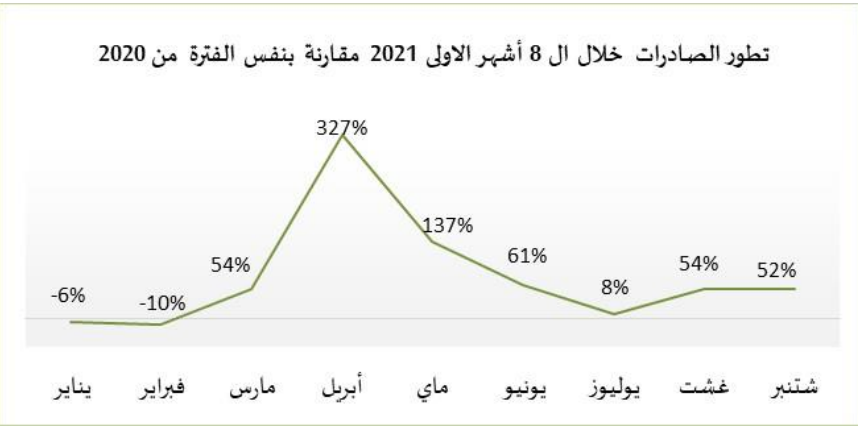

سنة 2021

استعادة بعض العافية خلال 2021، تتجلى في
الأداء الجيد لصادرات القطاع خلال ال9
أشهر الأولى من السنة

الفهرس

1 التذكير بتداعيات أزمة كوفيد 19

2 **الإنجازات خلال سنة 2021**

3 برنامج العمل خلال سنة 2022

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

للتذكير، تم توقيع البرنامج – العقد 2020-2022 الخاص بمخطط الإنعاش،
يوم 6 غشت 2020، والذي يؤطر التزامات القطاع العام والقطاع الخاص

تم اعتماد 21 تدبير و هيكلتهم حول 5 محاور :

1. الحفاظ على مناصب الشغل : ضمان دخل أدنى لمستخدمي القطاع و تسريع إدماج المستخدمين في وضعية هشة في القطاع المهيكل

2. الدعم الاقتصادي والمالي للإنعاش : الحفاظ على خزينة المقاولات و التوفر على الموارد المالية الضرورية لاستئناف الأنشطة و ضمان استئناف الأنشطة في ظروف اقتصادية سليمة ومستدامة

3. تحفيز الاستثمارات وتحويل أداة الإنتاج : اغتنام الفرص المتاحة من طرف السياق الجديد و تلبية الحاجيات المتعلقة برؤوس الأموال الذاتية (إعادة الهيكلة والتحويل والتنويع)

4. تفعيل وتعزيز الطلب السياحي : تأهيل المنتوج السياح المغربي على جميع المستويات، ولاسيما على مستوى السلامة الصحية و وضع السياحة الداخلية كمحور رئيسي من أجل تقوية تنافسية و صمود القطاع

5. تدابير شمولية على الأمد الطويل : تحديث التجربة السياحية و الرفع من مهنية نسيج الفاعلين

نظرا للتبعات الاقتصادية لجائحة كورونا، تم التوقيع على ملحق للبرنامج التعاقدي، يوم 06 يناير 2021. بهدف تمديد سريان بعض الإجراءات المنصوص عليها في العقد البرنامج، وتشمل :

1. تمديد سريان بعض الإجراءات الاجتماعية المنصوص عليها لصالح العاملين في القطاع، بغية الحفاظ على مناصب الشغل، بما في ذلك المتعلقة بمنح التعويض الشهري لفائدة المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان للاجتماعي، **الذي تم تمديده إلى غاية شهريونيو 2021.** ويشمل التمديد أيضا آليات الضمان المختلفة التي تم اعتمادها لمواجهة آثار الأزمة لفائدة المؤسسات والمقاولات.

2. توسيع الفئة المستفيدة من الدعم الشهري لتشمل الأجراء والمتدربين قصد التكوين، التابعين لشركات العمل المؤقت ، والمزاولون في المقاولات السياحية المنصوص عليها في العقد البرنامج.

3. تمكين الأجراء والمتدربين قصد التكوين، المتوقفين عن العمل في شهر فبراير 2020 لأسباب صحية، من الاستفادة من التعويض.

4. منح إمكانية للمرشدين السياحيين الذين قاموا بتسوية وضعيتهم و تجديد وثائق عملهم قبل 31 مارس 2021، من الاستفادة من التعويض.

الإنجازات خلال سنة 2021

السياحة – أهم الإنجازات في إطار البرنامج التعاقدي

إجراءات اقتصادية

- منح تعويض جزافي شهري لفائدة الأجراء العاملين بالقطاع و المرشدين السياحيين المستقلين للفترة ما بين فاتح يوليوز 2020 إلى 30 يونيو 2021
- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تمديد آجال سداد القروض البنكية
- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء
- تمديد آجال سداد الديون المتعلقة ب"ضمان أكسيجين" لفائدة المقاولات السياحية
- إرساء ثلاثة آليات جديدة للضمان.

المجال الاجتماعي

نشر بالجريدة الرسمية للمرسوم رقم 2.20.659 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق **بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض** و القانون رقم 99.15 بإحداث **نظام للمعاشات** الخاصين بفئات المهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، **فيما يتعلق بالمرشدين السياحيين**.

إجراءات السلامة الصحية

وضع الشارة " مرحبا بكم بأمان " (Welcome Safely) و التي تهدف إلى تعزيز تنافسية مؤسسات الإيواء السياحي و جعلها تنخرط في دينامية تمكنها من تلبية انتظارات السياح المغاربة و الأجانب خاصة منها ذات الصلة بحفظ الصحة والسلامة الصحية وستشكل كذلك هذه الشارة فرصة لتميز و تثمين مؤسسات الإيواء السياحي التي تمتثل لهذه المتطلبات.

و قد تم وضع المنصة الرقمية www.welcomesafely.ma في خدمة مؤسسات الإيواء السياحي المغربية بهدف مواكبتها ومساعدتها للحصول على هذه الشارة التي تعتمد على مبدأين أساسيين و هما الامتثال لمرجع السلامة الصحية و تكوين وتقوية قدرات المستخدمين.

إجراءات لتعزيز السياحة الداخلية

تمت مصادقة البرلمان على مشروع "الشيكات السياحية" ضمن مقتضيات مشروع القانون المالي المعدل لسنة 2020 و تواصل هذه الوزارة مشاورات مع المؤسسات المعنية لإصدار النصوص التنظيمية للشيكات السياحية .

الإنجازات خلال سنة 2021

السياحة – أهم الإنجازات في إطار البرنامج التعاقدي

إجراءات تشريعية

- نشر القانون رقم 30,20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين،
- تم إدراج مشروع المرسوم العام المتعلق باستغلال مؤسسات الإيواء السياحي في مسطرة المصادقة
- تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع المرسوم المتعلق بضابط البناء العام الخاص بمؤسسات الإيواء السياحي والذي يستم إدراجه في مسطرة المصادقة
- تم صياغة مشاريع القرارات الخاصة بتطبيق القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى ، سيتم إدراجها في مسطرة المصادقة
- تم صياغة مشروع المرسوم الخاص بتطبيق القانون رقم القانون رقم 11.16 المتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار والذي يستم إدراجه في مسطرة المصادقة
- تم إدراج مشاريع النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي في مسطرة المصادقة.

إجراءات تقوية قدرات الفاعلين

- تم وضع منصة https://tourisme.academy و هي منصة رقمية تهدف إلى مواكبة ودعم قدرات مهني قطاع السياحة (من مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة، وكالات الأسفار، المرشدين السياحيين المعتمدين) عن طريق وحدات تكوين إلكترونية، تمنح المنصة كذلك لمهني القطاع إمكانية تقييم قدراتهم التنظيمية وانخرط 1033 فاعل سياحي في هذه المنصة
- تم إجراء دراسة لوضع آلية " إنماء سياحة " لمواكبة المقاولات السياحية بجهة سوس ماسة من خلال اتفاقية شراكة بين هذا القطاع و وزارة الاقتصاد و المالية وولاية جهة سوس ماسة و شركة التنمية الجهوية السياحية بجهة سوس ماسة. وتهدف هذه الآلية إلى تحسين تنافسية المقاولات السياحية وجودة خدماتها بصفة مستدامة من خلال مواكبتها في إنجاز تحولها عبر تطبيق برنامج ذو معايير دولية تمت ملائمته بشكل كبير مع السياق المحلي.

السياحة – أهم الإنجازات في إطار البرنامج التعاقدي

تم توقيع البرنامج – العقد 2021-2022 الخاص بالمخطط الخاص بقطاع المطاعم، يوم 6 يناير 2021، والذي يؤطر التزامات القطاع العام والقطاع الخاص

تم اعتماد تدابير من أجل الحفاظ على مناصب الشغل عبر ضمان دخل أدنى لمستخدمي القطاع و تسريع إدماج المستخدمين في وضعية هشة في القطاع المهيكل ,و همت المطاعم المصنفة (قطاع السياحة) و المطاعم الغير المصنفة (قطاع التجارة) الواقعة بأربع مدن هي الدار البيضاء و طنجة و مراكش و أكادير

الإجراءات

- منح تعويض جزافي شهري لفائدة الأجراء العاملين بالقطاع للفترة ما بين فاتح يناير 2021 إلى 31 مارس 2021
- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء.

تحسين و تجويد منظومة التكوين الفندقي و السياحي

- **تفعيل إطار عام للشراكة والتعاون مع قطاع التربية الوطنية** : تفويت 9 مؤسسات للتكوين الفندقي والسياحي إلى هذا القطاع منذ فاتح يوليوز 2021، بهدف توحيد الحكامة و ترشيد النفقات مع تمكين قطاع السياحة من التركيز على مؤسسات ذات قيمة مضافة ووضع مناهج دراسية لخلق شعب التميز الغير متوفرة على الصعيد الوطني. واستغلال 3 مؤسسات أخرى في إطار شراكة قطاع خاص – قطاع عام في أكادير ومراكش وفاس.

- **تطوير شراكة عامة / خاصة** لإعادة تموقع المعاهد المتخصصة للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بطنجة وورزازات.
  - ترسيخ نهج الشراكة عام-خاص
  - الرفع من جودة البنية التحتية
  - تقوية مهارات الأطقم الإدارية والبيداغوجية
  - وضع آليات ووسائل التسيير والتواصل والمتابعة والتقييم وفق منهج النوع والادماج الاجتماعي
  - إحداث برامج جديدة للتكوين وذلك وفق المقاربة بالكفايات

- **تطوير المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة**
  - إعادة تموقع المؤسسة كمعهد عالي مرجعي متميز ذو طابع إفريقي
  - تحسين البنية التحتية والمعدات و القدرات البيداغوجية
  - مراجعة وحدات اللغات الحالية (عربية، إنجليزية، فرنسية، ألمانية وإسبانية)
  - وضع وحدات مخصصة للسياحة الرقمية والتعلم عن بعد

الإنجازات خلال سنة 2021

السياحة – المشاريع الاعتيادية

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج

1. تطوير المنتوج

01

المنتوج الشاطئي

- مواصلة تطوير محطة تغازوت (إفتتاح 03 وحدات فندقية(Hyatt Regency, Fairmont et Sentido Pickalbatros)
- تهيئة وتجهيز المنطقة الشاطئية لاغروض من خلال عقد شراكة مع الجهة (استثمار اجمالي 1,5مليار درهم / مساهمة الشركة المغربية للهندسة السياحية : 600 مليون درهم، على الفترة 2022-2026)
- تهيئة وتجهيز المنطقة الشاطئية تاغزوت 2، من خلال عقد شراكة بين وزارة السياحة والفاعلين المحليين (56 مليون درهم / 15 مليون درهم : مساهمة SMIT)
- تهيئة وتجهيز موقع الشاطئ الأبيض، من خلال توقيع شراكة في إطار البرنامج الجهوي لجهة كلميم واد نون، لإنجاز المرحلة الأولى (130 مليون درهم / 55 مليون درهم على الفترة 2022-2023 : مساهمة SMIT)

02

المنتوج الثقافي

- تطوير المنتوج الثقافي – التثمين السياحي للمدن العتيقة (برنامج مدينتي)، من خلال :
  - تقديم الدعم التقني و المالي لتنفيذ البرامج السابقة (على مستوى 8 مدن عتيقة : مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان، طنجة)
  - عقد برنامج تنويع وإثراء العروض الترفيهية والسياحية لمدينة ورزازات، بشراكة مع الفاعلين المحليين (38 مليون درهم / مساهمة SMIT : 20مليون درهم)
- تسريع تطوير منتوج سياحي اصيل عبر برنامج تحويل القصور الى فنادق ذات طابع ثقافي اصيل : عقد اتفاقية تمويل مع وزارة الاقتصاد و المالية (150مليون درهم) ← تسليم وحدتين متم 2021 (ايت عبو ودار الهيبة)
- تطوير المنتوج على مستوى وجهة مراكش من خلال خلق مركز المؤتمرات والمعارض بمراكش : اعداد شراكة تمويل مع المديرية العامة للجماعات الترابية وصندوق الايداع والتدبير (937 مليون درهم / 40 مليون درهم : السياحة)

03

المنتوج القروي والجبلي

- مواصلة تطوير المنتوج القروي والجبلي - برنامج قريتي، من خلال :
  - الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لتنفيذ برامج التنمية السياحية بالجهات الجنوبية للمملكة (09 اقاليم) وجهة بني ملال خنيفرة
- عقد شراكات جديدة :
  - لجماعة أولماس والدوائر الطبيعية في المناطق الخلفية لإقليم الخميسات (78 مليون درهم / 4 مليون درهم : مساهمة SMIT)
  - مسارات طبيعة في جهة فاس مكناس (11.8 مليون درهم / 4,5 مليون درهم : مساهمة SMIT)
- تنمية مشاريع السياحة الطبيعية والثقافية في إطار برنامج التنمية الجهوية لجهة فاس مكناس (100 مليون درهم / 25 مليون درهم : مساهمة SMIT)

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج

2. تشجيع الاستثمارات السياحية

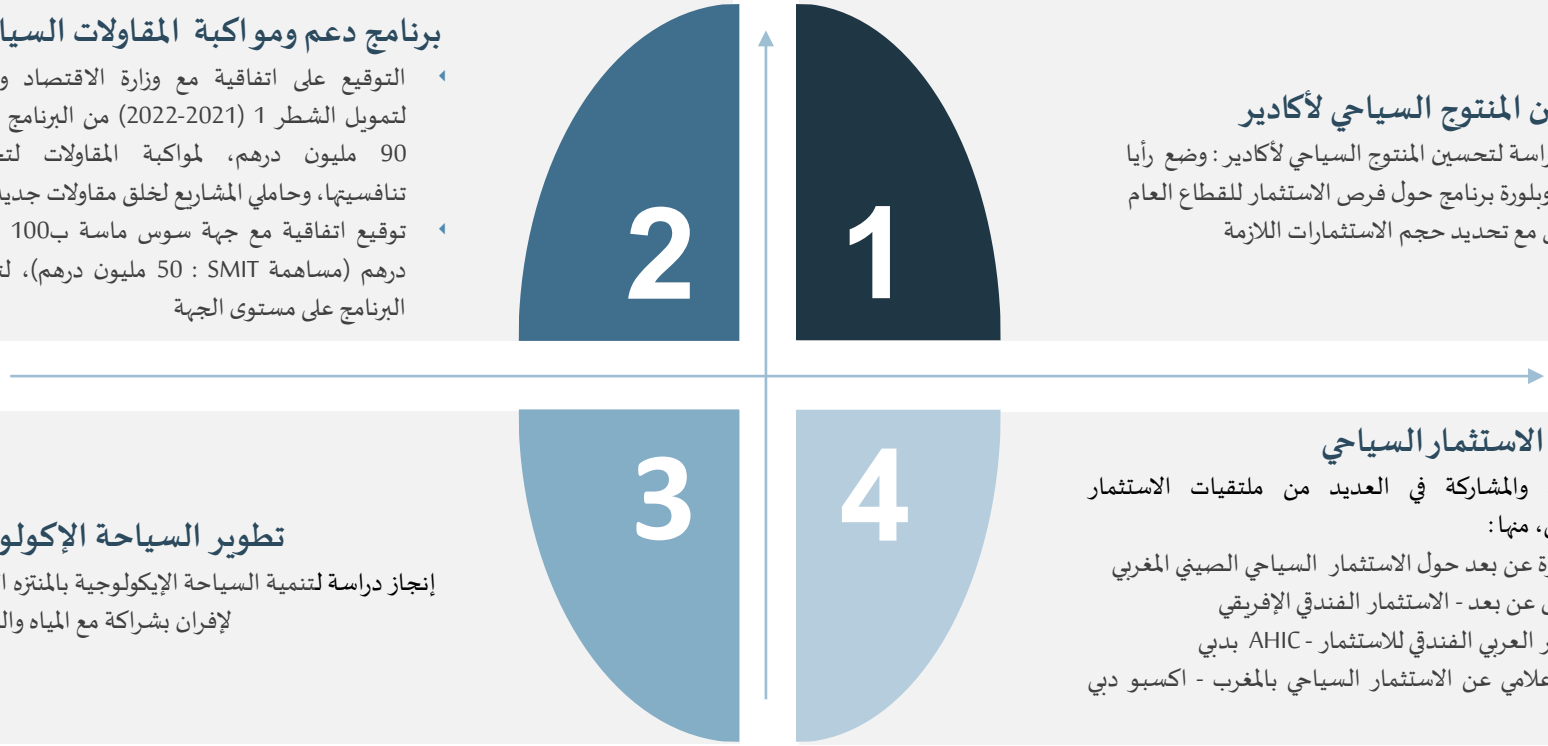

1

تحسين المنتوج السياحي لأكادير

إنجاز دراسة لتحسين المنتوج السياحي لأكادير : وضع رأيا جديدة وبلورة برنامج حول فرص الاستثمار للقطاع العام والخاص مع تحديد حجم الاستثمارات اللازمة

2

برنامج دعم ومواكبة المقاولات السياحية

- التوقيع على اتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية لتمويل الشطر 1 (2021-2022) من البرنامج بقيمة 90 مليون درهم، لمواكبة المقاولات لتحسين تنافسيتها، وحاملي المشاريع لخلق مقاولات جديدة
- توقيع اتفاقية مع جهة سوس ماسة ب100 مليون درهم (مساهمة SMIT : 50 مليون درهم)، لتفعيل البرنامج على مستوى الجهة

3

تطوير السياحة الإكولوجية

إنجاز دراسة لتنمية السياحة الإيكولوجية بالمنتزه الوطني لإفران بشراكة مع المياه والغابات

4

ترويج الاستثمار السياحي

التنظيم والمشاركة في العديد من ملتقيات الاستثمار السياحي، منها :

- مناظرة عن بعد حول الاستثمار السياحي الصيني المغربي
- منتدى عن بعد - الاستثمار الفندقي الإفريقي
- المؤتمر العربي الفندقي للاستثمار - AHIC بدبي
- يوم إعلامي عن الاستثمار السياحي بالمغرب - اكسبو دبي 2020

... بالإضافة الى بلورة أدوات تحفيز الاستثمار السياحي

إنجاز دراسة جدوى لخلق صندوق قطاعي للسياحة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار، لمواكبة نمو القطاع الخاص (تحديد المفهوم، كيفية التدخل ،حجم التمويل، الحكامة ، ...)

... مع مواصلة الجهود لدعم الاستثمار السياحي

الاتفاقيات الاستثمارية السياحية المصادق عليها من طرف لجنة الاستثمارات خلال 2021

البرنامج	مصدر الاستثمار	الاستثمار بمليون درهم
انجاز فندق من 5 نجوم ومرافق ترفيهية وتنشيطية ... / **الرباط**	الامارات العربية المتحدة	1445
انجاز فندق من 5 نجوم / **المضيق**	المغرب	750
تجديد فندق الموحدين وإعادة تهيئته الى فندق 5 نجوم / **طنجة**	اسبانيا	192
تجديد فندق القصر الجامعي ومرافقه الترفيهية والتنشيطية / **فاس**	المغرب	720
تجديد فندق اتلانتيك بلاص ومرافقه الترفيهية والتنشيطية / **اكادير**	المغرب	217
انجاز فندق حياة بارك من فئة 5 نجوم ومرافق ترفيهية وتنشيطية / **مراكش**	المغرب	375
تجديد فندق Club Medومرافقه / **مراكش**	المغرب	98
تجديد فندق كلوب ياسمين ومرافقه / **المضيق**	المغرب	38
انجاز فندق من 4نجوم / طنجة	المغرب	107
ملحق اضافي فندق ماندارين أورينتال/**مراكش**	المغرب	175
المجموع		4117

- **الاستثمار السياحي المغربي يضل في الصدارة مما يدل على صموده**
- **مشاريع أخرى أقل حجما تم إعطاء انطلاقها في وجهات سياحية أخرى**

مقتطف من الإنجازات السياحية 09/2021

فندق وسبا فلاور تاون الرباط

فيرمونت تغازوت باي

فندق حياة ريجنسي تغازوت باي

فندق جاردينيا الرباط

فندق هيلتون جاردن إن الدار البيضاء

برج شلالات اوزود

فندق ويفز أكوابارك القنيطرة

راديسون بلو ريزيدنس ، الحسيمة

- الاستمرار في استقطاب علامات تجارية مهمة بالوجهات الشاطئية
- إنجاز فنادق و أكوابارك للمساهمة في الترفيه و الرفع من جاذبية الوجهات
- منتوج سياحي متنوع (بروز استثمارات في مختلف الأصناف)

الإنجازات خلال سنة 2021

السياحة - المشاريع الاعتيادية

حصيلة الإنجازات إلى متم 09/2021 في أرقام

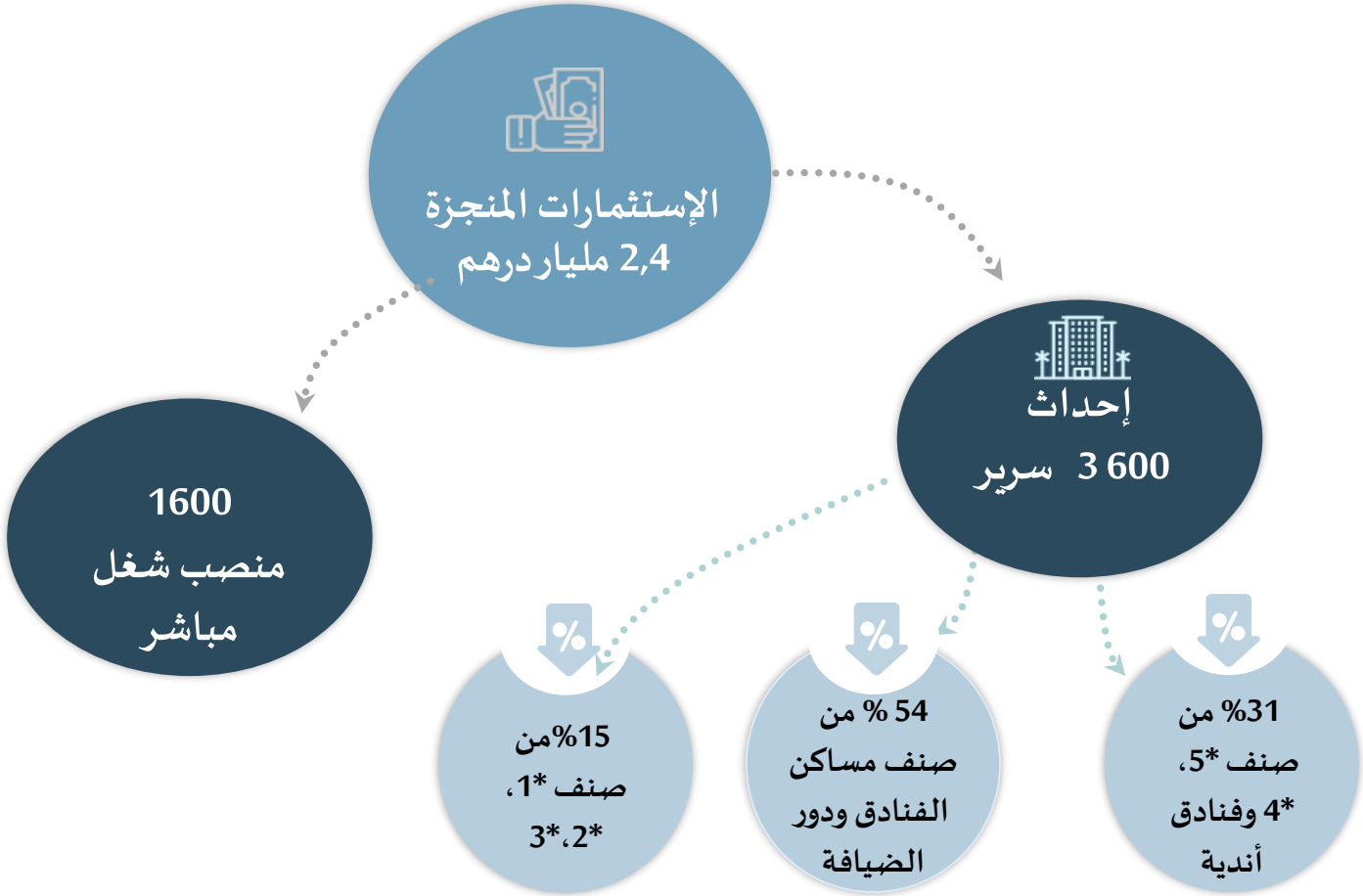

في ظل الازمة الصحية ، عرف حجم الاستثمار انخفاضا بنسبة 60% مقارنة مع معدل الاستثمار لسنوات ما قبل الأزمة

بالنسبة للتسويق ، قام المكتب الوطني المغربي للسياحة بمواصلة الجهود لدعم الترويج للوجهة السياحية المغرب

- **المرحلة الأولى: إنجاز دراسات حول السياحة الداخلية و الدولية من أجل تحسين معرفة الزبون النهائي :**

قام المكتب الوطني للسياحة بالعديد من دراسات السوق من أجل تحديد الديناميكيات الناشئة والتحولات والاتجاهات الجديدة التي تحدد سلوك السائحين وتوقعاتهم. لقد مكنت هذه الدراسات من تحديد التصورات حول الوجهة، وتحديد مواقعها ودوافع زوارها المحتملين. كما قدمت نتائج هذه الدراسات رؤى دقيقة ومعرفة مفصلة ودقيقة عن عوامل الجذب السياحي.

بالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب على استغلال فترة توقف الأنشطة لإجراء دراسة مهمة ركزت هذه المرة على السياحة الداخلية والمغاربة في جميع أنحاء العالم، في نفس الوقت وبما يتماشى مع استمرار مبادرات المكتب الوطني المغربي للسياحة كجزء من نشر الإستراتيجية العالمية الجديدة للترويج للوجهة المغربية ، كما قام المكتب بحملة ترويجية مخصصة لهذا الهدف، والتي جاءت في وقت مهم لإعادة إطلاق الوجهة السياحية واستئناف النشاط السياحي بالمملكة. بحيث أعرب مهنيو القطاع السياحي ببلادنا على أنها لحظة حاسمة للغاية تتطلب القيام بحملة ترويجية قوية لضمان موسم الصيف

- **المرحلة الثانية إعادة هيكلة بنية العلامات التجارية: على ضوء ما تم استخلاصه من الدراسات التي تم إجراؤها ، يعتمد المكتب الوطني المغربي للسياحة الآن، بنية علامة تجارية جديدة ، بناءً على تقسيم جمهوره إلى ثلاث فئات رئيسية :**

  - العلامة التجارية المؤسساتية : ONMTمكرسة للتفاعل مع النظام البيئي المهني والمؤسسي للمكتب ، على الصعيدين الوطني والدولي بهوية مرئية ومنصة جديدة
  - العلامة التجارية :Ntla9awfbladnaمخصصة لترويج السياحة الداخلية للمغاربة (السكان المحليين والمغاربة في جميع أنحاء العالم). هدفت هذه الحملة الترويجية ، التي انطلقت في مايو 2021 ، إلى إلهام واكتشاف المغرب بشكل مختلف. ويهدف إلى جعل المغاربة يرغبون في استكشاف المزيد من ثروات المملكة ، وتجربة المغرب في تنوعه الاستثنائي
  - العلامة التجارية الدولية للسياحة: مكرسة للترويج لوجهة المغرب للسياح الدوليين، والتي استفادت من إصلاح شامل لتقوية أهميتها. كما سيتم دعم حملة الترويج الدولية الجديدة هذه من خلال استراتيجية رقمية من الجيل الجديد ، تهدف إلى زيادة حركة الولوج إلى بوابة "Visitmorocco" من خلال تطويره بشكل قوي ونوعي

في خدمة السياحة

الإنجازات خلال سنة 2021

السياحة - المشاريع الاعتيادية

... مع مواصلة جهود المكتب لدعم الترويج لوجهة المغرب

المعارض والتظاهرات التجارية	دعم التظاهرات	الشراكة الإقليمية:
المشاركة في 7 معارض تجارية (بشكل مباشر أو مشاركة رقمية) تم تدبير البرامج والتخطيط لها حسب تطور الحالة الوبائية	دعم أكثر من 10 تظاهرات	توقيع 35 اتفاقية شراكة لتغطية 12 جهة و 15 شريكًا

قيادة قوة المبيعات	الرحلات الصحفية المختصة
بالمغرب تمت دعوة 860 من الفاعلين في مجال الأسفار السياحية إلى المغرب أثناء رحلات التنقيب والتعريف على الرغم من القيود الصحية. بالأسواق تمت دعوة أكثر من 15000 الفاعلين في مجال الأسفار السياحية إلى أوراش عمل افتراضية ، ندوات عبر الإنترنت ، استطلاع آراء ، أحداث افتراضية ...	37 رحلة صحفية مختصة 236 صحفي 30 مؤثر

استعادة النشاط السياحي : تأمين السفر الجوي وبرمجة الوجهة السياحية المغرب

فترة صيف 2021

النقل الجوي : مواكبة أكثر من 3.5 مليون مقعد (80٪ من المقاعد في 2019).

الفاعلين في مجال الأسفار السياحية عبر الإنترنت OTA :هدف إقامة مليون ليلة (40٪ مقارنة بصيف 2019).

منظمي الرحلات TO: 431 ألف في صيف 2021 (25٪ بالمقارنة مع 2019)

إنشاء قاعدة جوية جديدة لشركة « ريان اير» بأكادير

... بالنسبة للصناعة التقليدية، واصلت الوزارة القيام بالتدابير اللازمة بالتنسيق مع جميع الفاعلين، للحد من أثر الجائحة و إعادة إقلاع القطاع

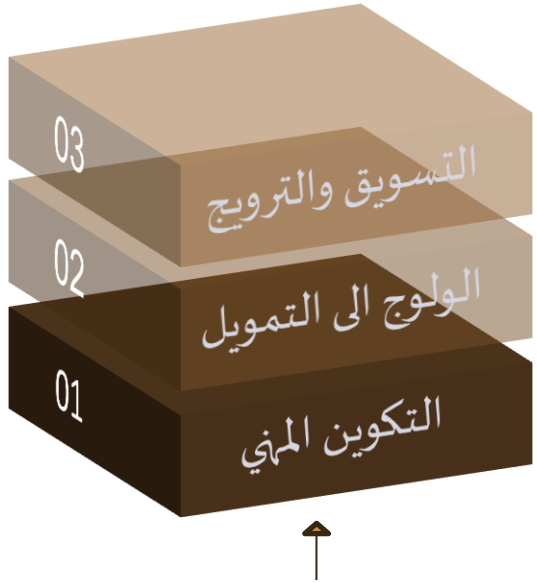

- **تكوين حوالي 16.200 شابا وشابة** في إطار التكوين الأولي ،
- تقوية وتعزيز القدرات المهنية والمعرفية لفائدة **أكثر من 10.000 صانعة وصانع تقليدي**،
- إصدار النصوص التنظيمية لإحداث مجلس المؤسسة لتأطير مساهمة القطاع الخاص في تدبير مؤسسات التكوين المهني بالقطاع.

... بالنسبة للصناعة التقليدية، واصلت الوزارة القيام بالتدابير اللازمة بالتنسيق مع جميع الفاعلين، للحد من أثر الجائحة و إعادة إقلاع القطاع

- **العمل على العرض**: من خلال توفير منتوجات تمويلية أكثر ملاءمة (تم التفاوض والتوقيع على اتفاقية شراكة مهمة مع التجاري وافا بنك في مارس 2021)
- **العمل على الطلب**: من خلال مواصلة تقديم الدعم والمساعدة والتكوينات اللازمة لتعزيز قدرات الفاعلين (المواكبة الغير مالية الحضورية وعن بعد، لفائدة **1255 مستفيد** (حاملي المشاريع، مقاولات جديدة و وحدات قائمة)، من طرف مؤسسة دار المقاول
- مواصلة **التحسيس والمواكبة** للفاعلين بالقطاع من أجل الاستفادة من **العروض التمويلية المتوفرة** (منتوجات «انطلاقة»، منتوجات CVE الى غاية يونيو 2021، قروض الشرف، ...)

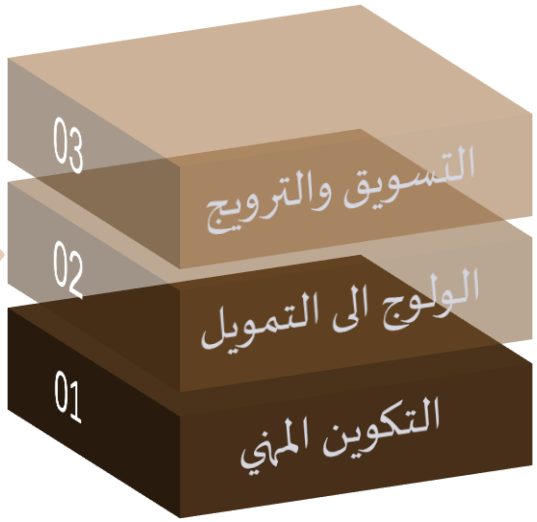

... بالنسبة للصناعة التقليدية، واصلت الوزارة القيام بالتدابير اللازمة بالتنسيق مع جميع الفاعلين، للحد من أثر الجائحة و إعادة إقلاع القطاع

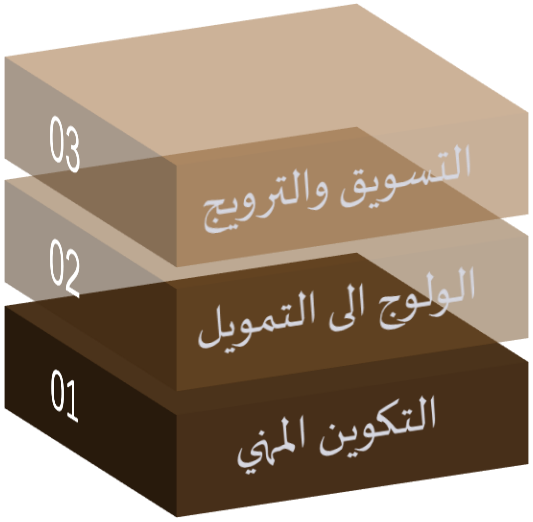

1. انجاز الموجة الاولى المتعلقة **بالشراكة مع 7 منصات للتجارة الإلكترونية** و التحضير للموجة الثانية،
2. انجاز المرحلة الاولى **لعملية التسويق مع مجموعة ARADEI** حيث تم تسويق منتجات الصناع التقليديين والتعاونيات في المساحات الكبرى وشبكات التوزيع،
3. انجاز عملية عرض وتسويق الزربية القروية (تازناخت) في **السوق التضامني** بالدار البيضاء،
4. انجاز الحملة الإعلامية **ART_IS_ANA** لانعاش الصناعة التقليدية

... بالإضافة الى عمليات أخرى :

- إطلاق دراسة **لمعرفة الأسواق الدولية**
- إطلاق دراسة تحضيرية **لإطلاق البرامج الجديدة للمؤسسة** (مراكز التميز، مواكبة المجمعين، المواكبة في التصدير)

1. انجاز الموجة الاولى المتعلقة بالشراكة مع 7 منصات للتجارة الإلكترونية

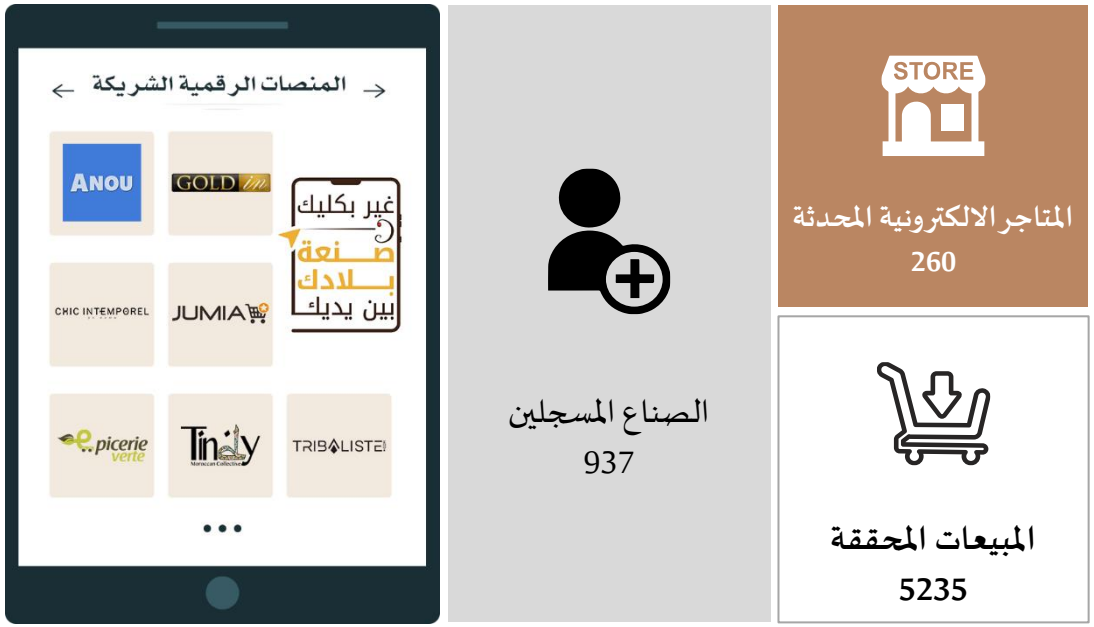

2. انجاز المرحلة الاولى لعملية ARADAEI حيث تم تسويق منتجات الصناع التقليديين في المساحات الكبرى وشبكات التوزيع

عملية « ARADEI »

10 مدن

90 عارض

34 360
منتوج بالرمز الشريطي

2 146
مرجع خاص بنقط البيع

41 مليون شخص
بمو اقع التواصل
الاجتماعي

3. انجاز عملية عرض وتسويق الزربية القروية (تازناخت) في **السوق التضامني بالدار البيضاء**

عملية السوق التضامني

7 تعاونيات

الاشخاص بمو اقع التواصل الاجتماعي
1,12 MILLION

الزرابي المعروضة : 76
الزرابي المباعة : 25 (33%)

4. انجاز الحملة الإعلامية ART_IS_ANA لانعاش الصناعة التقليدية

CAMPAGNE #ART_IS_ANA

	طباعة	نقرات	مشاهدات	تفاعلات
Facebook	1.228.644	48.673	303.361	313.740
Instagram	668.278	558	200.037	208.702
YouTube	1.568.920	7163	756.458	-
المجموع	**3.465.842**	**56.394**	**1.259.856**	**522.442**

... وبالموازاة مع هذه التدابير، واصلت الوزارة جهودها فيما يخص قانون 50-17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية، الصادر سنة 2020، وتم **وضع جميع النصوص التطبيقية المتعلقة به والتي توجد في طور المصادقة**

في هذا الإطار أعدت الوزاة خلال سنة 2021مشاريع النصوص التالية :

- مرسوم بتطبيق القانون 17-50 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية
- قرار بتحديد شكل البطاقة المهنية والبيانات المتضمنة فيها
- قرار بتحديد نموذج شهادة إثبات مزاولة نشاط الصناعة التقليدية
- قرار بتحديد قائمة الوثائق الواجب الإدلاء بها من أجل التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية
- قرار بتحديد نموذج تقرير لجنة التأهيل الحرفي ونموذج شهادة الاعتراف بصفة صانع تقليدي لمعلم
- قرار بتحديد أصناف وقوائم أنشطة الصناعة التقليدية التي يمكن إحداث هيئات حرفية إقليمية وجهوية ووطنية خاصة بها
- قرار بتحديد الأنظمة الأساسية النموذجية للهيئات الحرفية الإقليمية والجهوية والوطنية للصناعة التقليدية

... وبالموازاة مع هذه التدابير، واصلت الوزارة جهودها فيما يخص قانون 50-17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية، الصادر سنة 2020، مع وضع جميع النصوص التطبيقية المتعلقة به والتي توجد في طور المصادقة

تعميم الحماية الاجتماعية

توقيع اتفاقيتين مع جميع المتدخلين أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتعميم التغطية الصحية على الصناع التقليديين

المنجزات :

- وضع برنامج عمل لتنزيل هذا الورش، يتضمن عددا من المحاور تهم التواصل والتنسيق والمواكبة
- وضع هيكلة تنظيمية خاصة بعملية التنزيل والتتبع تعتمد اشراك جميع المصالح محليا ومركزيا
- الشروع في تنفيذ برنامج العمل من خلال عمليات التكوين ووضع أدوات التحسيس والتواصل
- الشروع في عمليات التحسيس، بتنسيق مع مختلف الشركاء المحليين والوطنيين

إعادة هيكلة التجمعات الحرفية

- وضع لائحة لفروع أنشطة الصناعة التقليدية التي يمكن إحداث هيئات حرفية خاصة بها إقليميا وجهويا ووطنيا
- وضع أنظمة نموذجية تحدد قواعد تنظيمها وكيفيات سيرها
- الشروع في وضع تصور لإحداث هذه الهيئات

السجل الوطني للصناعة التقليدية

- إحداث المنصة الإلكترونية للسجل التي سيتم من خلالها، استقبال طلبات التسجيل و معالجتها ودراستها، منح شهادة التسجيل والرقم الحرفي الموحد، ...)
- وضع برنامج عمل لتفعيل التسجيل بالسجل، يتضمن عمليات حول التواصل والتنسيق والمواكبة
- وضع هيكلة تنظيمية وطنيا ومحليا خاصة بعملية المواكبة والتسجيل والتتبع
- الشروع في تنفيذ برنامج العمل من خلال عمليات التكوين والتواصل

مخططات الإنعاش القطاعية وبرامج العمل

الصناعة التقليدية – الاستراتيجية الجديدة في مراحلها الاخيرة

كما واصلت الوزارة في إعداد الاستراتيجية الجديدة (2021-2030) للقطاع وهي في مراحلها النهائية : **استراتيجية شاملة، متكاملة ومدمجة**

3 مبادئ توجيهية	
الشمولية	استراتيجية لجميع مكونات القطاع (إنتاجية (ذات الحمولة الثقافية + النفعية) وخدماتية)
الواقعية	اعتماد مقاربة التشارك والتعاون لاستغلال جميع الفرص المتاحة، و منهجية التنفيذ التدريجي للبرامج (المشاريع النموذجية قبل التعميم)
المرونة	تنفيذ الاستراتيجية على ثلاثة مراحل : إعادة الإقلاع / التحول / التسريع، مما يمكنها من التكيف مع المتغيرات المحتملة

... مع الاعتماد على مقاربة ثلاثية "الفاعلون / الفروع / سلسلة القيمة"	
مقاربة حسب الفاعلين	تكييف المواكبة حسب حجم ونوعية، ونضج الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية : • مقاولات حيوية وذات امكانات نمو / تصدير قوية • مقاولات صغيرة و تعاونيات • صناع تقليديون فرادى مهيكلون • صناع تقليديون فرادى غير مهيكلون
مقاربة حسب الفروع	تصنيف فروع الصناعة التقليدية من أجل تحديد أنجع لتدابير الدعم المناسبة : • فرص النمو على المستوى المحلي والتصدير • تواجد فاعلين مهيكلين • مستوى التنظيم والنضج • مستوى تحديد الإشكاليات والعوائق
مقاربة حسب سلسلة القيمة	اعتماد منهجية شاملة لدعم ومعالجة أهم الإشكاليات في سلاسل القيمة المرتبطة بالقطاع (التزويد، التصميم، الإنتاج، الجودة، التسويق، ...)

مخططات الإنعاش القطاعية وبرامج العمل

الصناعة التقليدية – التوقيع على مخطط الاقلاع

كما تم **التوقيع في يوليوز2021، على 4 اتفاقيات مع وزارة الاقتصاد والمالية لإعادة إقلاع القطاع**، تضم البرامج التالية :

- برنامج الإقلاع الشامل لقطاع الصناعة التقليدية
- برنامج دعم تنافسية الفاعلين
- البرنامج الوطني لإقلاع فرع الزربية القروية
- البرنامج الوطني لإقلاع فرع الفخار والخزف

المكونات الأساسية لمخطط إنعاش قطاع الصناعة التقليدية، بميزانية إجمالية بلغت 77,9 مليون درهم

1 تعميم الحماية الاجتماعية على الفاعلين بالقطاع

2 دعم تنافسية الفاعلين

3 تطوير وتأهيل فروع الصناعة التقليدية

- فرع الفخار- الخزف
- فرع الزربية القروية

... بالإضافة الى أوراش أفقية

4 التكوين المهني

5 التمويل

... بالإضافة الى مختلف المشاريع الأخرى التي تقوم بها الوزارة لمواكبة وتنمية القطاع، منها :

- مواصلة مشاريع البنيات التحتية التي في طور الإنجاز، خاصة المشاريع المندرجة في إطار برامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة،
- مواصلة إحداث وتجهيز دور الصانعة لتشجيع الصانعة التقليدية خاصة بالعالم القروي ومراكز الدعم التقني لدعم الصناع وتبادل الخبرات،
- مواصلة إحداث أقطاب للتكوين في الصناعة التقليدية ب7 مدن للمهن والكفاءات مع الشركاء بكل من أكادير والعيون وبني ملال والدار البيضاء وفاس ومراكش والرشيدية،
- مواصلة إحداث وتوسيع 7 مؤسسات للتكوين للرفع من الطاقة الاستيعابية خاصة في إطار برنامج التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية وبرنامج تحدي الألفية،
- إعداد وتحيين 41 برنامجا للتكوين (منها 9 خاصة بمدن المهن والكفاءات و 24 في إطار برنامج تحدي الألفية).

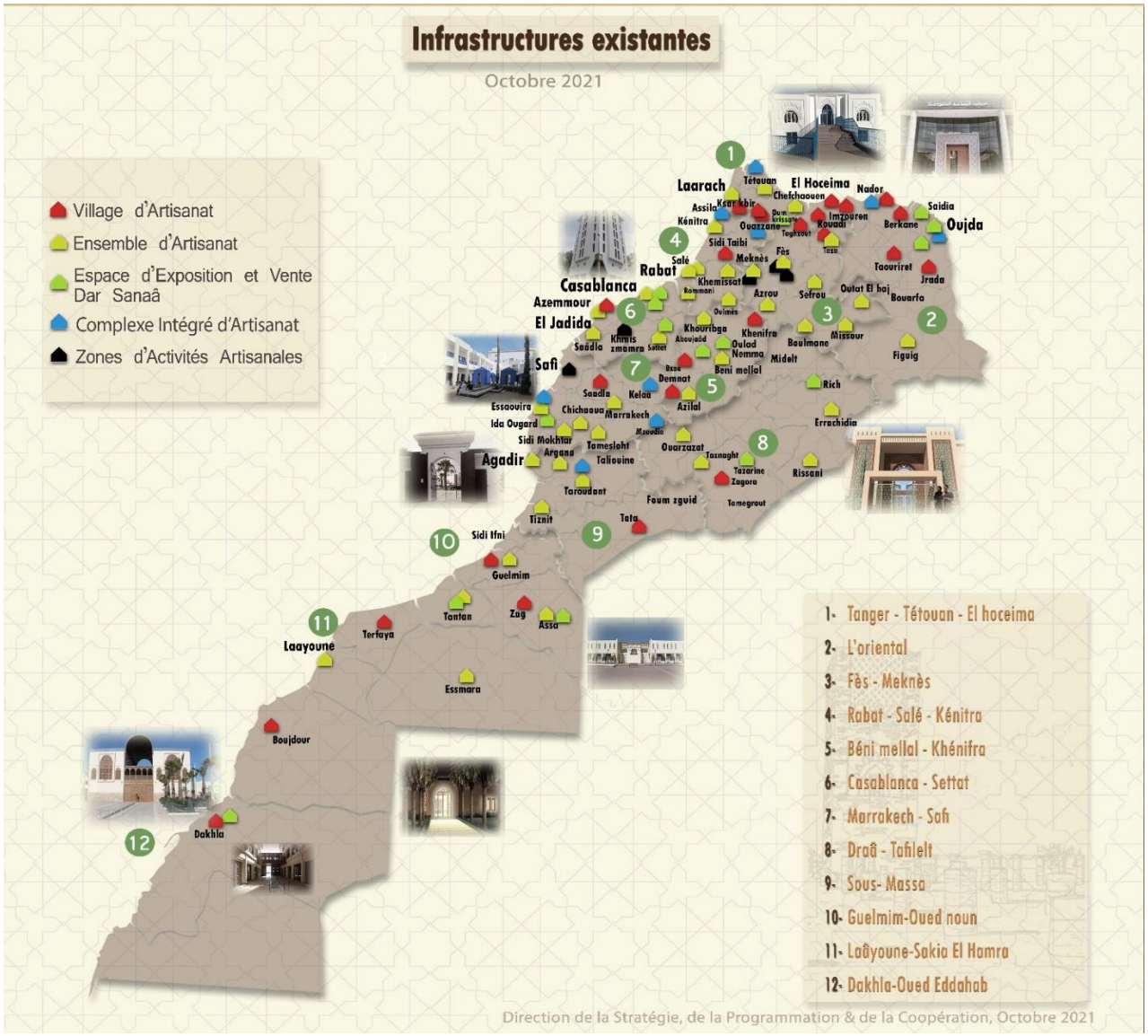

خارطة البنيات التحتية المنجزة

خارطة المشاريع
التي في طور
الانجاز

الإنجازات في ظل الازمة الصحية

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

... فيما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم القطاع التعاوني بشكل خاص

دعم التعاونيات في التسويق

- مواكبة التعاونيات لتسويق منتوجاتها بالسوق التضامني
- تخصيص فضاءات لتمكين التعاونيات من تسويق منتجاتها بمجموعة من المحلات التجارية الكبرى خلال فترة شهر رمضان
- تخصيص فضاءات أكبر للتعاونيات بالمحلات التجارية الكبرى

التكوين ودعم القدرات

- توفير التكوين عن بعد للتعاونيات لدعم قدرات أعضائها ومسيريها، بتنسيق مع الشركاء في مواضيع مختلفة (التسويق، المحاسبة، الرقمنة، الاطار القانوني للتعاونيات، مخططات العمل ...)
  - أزيد من **4000 تعاونية** مستفيدة،
  - أزيد من **16.600 مشارك**،
  - **600 حصة** تكوين

دعم التمويل

- فتح بوابة خاصة لاستقبال التعاونيات الراغبة في الاستفادة من خدمات التمويل "انطلاقة" وربط الاتصال بالمؤسسات البنكية المعنية

مواكبة التعاونيات

- مواصلة تنفيذ **برنامج "مرافقة"** الشطر الثاني والثالث وإعطاء الانطلاقة لتنفيذ الشطر الرابع بشراكة مع مؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات بابن جرير
- تنظيم **الدورة الثانية لجائزة احسن مشروع تعاوني نسائي « لالة المتعاونة »** بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بشراكة مع القطاع الخاص
- تنظيم **النسخة الأولى من جائزة " الجيل المتضامن"** لدعم وتمويل مشاريع الشباب بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتعاونيات

... بالإضافة الى إطلاق **بوابة رقمية "صوت المتعاون"** خاصة للإنصات إلى حاجيات التعاونيات بهدف تحديد برامج عملية لمواكبة التعاونيات

الإنجازات في ظل الازمة الصحية

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

... كما واصلت الوزارة دعم ومواكبة مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال عقد الشراكات مع الفاعلين الوطنيين والجهويين

الشراكة مع مجالس الجهات والجامعات

- توقيع الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالمخطط الجهوي للتنمية بجهة فاس-مكناس.
- توقيع اتفاقية شراكة مع جهة الدار البيضاء-سطات.
- توقيع ملحقات لاتفاقيات الشراكة المبرمة مع جهة طنجة -تطوان -الحسيمة. وجهة بني ملال – خنيفرة.
- إنجاز الشطر الثاني من برنامج تقوية القدرات خلال مارس2021 ، لفائدة 100 تعاونية ومقاولة في مجال الاقتصاد الاجتماعي في إطار برنامج تنمية الاقاليم الجنوبية .
- تتبع إنجاز وتقييم مشاريع اتفاقية الشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية عين الشق بالدار البيضاء، بخصوص إحداث مرصد وحاضنة مشاريع في مجال الاقتصاد الاجتماعي بجهة الدار البيضاء – سطات . وكذا تتويج ثلاثة افواج الماستر في الابتكار الاجتماعي .

الشراكة مع الجمعيات التنموية

- مواكبة تنفيذ وتقييم مشاريع النسخة الأولى من **برنامج "مؤازرة "** لسنة **2020**، التي استفاد منها 42 مشروعا تنمويا في مجالات مختلفة من الاقتصاد الاجتماعي.، في مختلف جهات المملكة.
- إعطاء انطلاقة النسخة الثانية من **برنامج "مؤازرة "** لسنة **2021**، بشراكة مع مجالس الجهات، لتمويل ما يزيد على 120 مشروعا يهم قطاعات كلاسيكية وجديدة (الصناعة التقليدية، السياحة، الفلاحة التضامنية، الصحة، البيئة والطاقات المتجددة، التجارة الإلكترونية ...،)
- **توقيع 3 اتفاقيات شراكة مع جمعيات تنموية** بهدف تقوية قدرات الفاعلين والمساهمة في تطوير ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الشراكة مع القطاعات والمؤسسات العمومية

- توقيع اتفاقية شراكة بين **الوزارة والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج** من أجل تعبئة المغاربة المقيمين بالخارج للمساهمة في دعم التعاونيات.
- توقيع اتفاقية شراكة بين **الوزارة ومؤسسة محمد الخامس ودار الصانع** : لتنفيذ برنامج دعم تعاونيات الصناعة التقليدية.
- توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة **ووزارة الفلاحة** والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات (اتفاقية إطار) وبين مكتب تنمية التعاون والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (اتفاقية خاصة) بهدف إحداث تعاونيات فلاحية من جيل جديد في إطار برنامج "الجيل الأخضر"

... كما واصلت الوزارة دعم ومواكبة مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال عقد الشراكات مع الفاعلين الدوليين

الشراكات الدولية

مع كندا

- تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون حول التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال النسوية المستدامة بالعالم القروي، بجهة مراكش -آسفي (7500 مستفيدة بصفة مباشرة ، و 20000 شخص بصفة غير مباشرة ، بغلاف مالي قدره 5.5 مليون دولار كندي),
- تم إحداث خلال المراحل الثلاث 53 جمعية قروية للادخار والتمويل، لفائدة 739 منخرطة وإحداث 112 نشاطا مدرا للدخل ومواكبة 25 تعاونية نسوية تضم 211 امرأة.

مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)

- تتبع تنفيذ اتفاقية تعاون الموقعة خلال شهر أكتوبر 2020 تتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي بجهات الدار البيضاء -سطات و سوس ماسة والشرق وطنجة- تطوان – الحسيمة (600.000 أورو / مدة 36شهرا),
- تتبع إعداد الملتقى المغربي- الاسباني في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المزمع تنظيمه بوجدة ، يهم اختتام البرنامج الأول للتعاون مع الوكالة الإسبانية لسنوات 2015-2020.

مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

- توقيع اتفاقية شراكة في أبريل 2021، متعلقة بإعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب ومواكبة إحداث أقطاب الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الجهوي، بغلاف مالي يبلغ 1،5 مليون أورو.
- إعلان عن طلب عروض مفتوح خلال شهر غشت 2021،الخاص بالدراسة المتعلقة بإعادة الهيكلة المذكورة.

الفهرس

1 التذكير بتداعيات أزمة كوفيد 19

2 الإنجازات خلال سنة 2021

3 برنامج العمل خلال سنة 2022

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

قطاع السياحة

برنامج العمل 2022

السياحة – مواصلة تفعيل العقد البرنامج

القيام بتكثيف الجهود في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية لمواكبة القطاع السياحي في أحسن الظروف وكذلك مواكبة إعادة إقلاع القطاع

دراسة حول الاستراتيجية الجديدة للقطاع	اعتماد استراتيجية جديدة للقطاع بعد انتهاء رؤية 2020، تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة كوفيد 19 التي أدت إلى تغيرات مهمة لا سيما في سلوك السياح و عادات السفر.
إجراءات السلامة الصحية	مواصلة مواكبة بعض مؤسسات الإيواء السياحي للحصول " مرحبا بكم بأمان " وضع الشارة " مرحبا بكم بأمان " (Welcome Safely) و حث الفاعلين في قطاع الإيواء السياحي للإنخراط و الحصول على الشارة خلال سنة 2022.
إجراءات تشريعية	التسريع بنشر النصوص التطبيقية لتنزيل الإصلاحات القانونية المنظمة للمهن السياحية
إجراءات تقوية قدرات الفاعلين	تحفيز الفاعلين السياحيين للانخراط في منصة https://tourisme.academy تسريع تحيين مرجع الجودة الخاص بقطاع السياحة بشراكة مع المعهد الوطني للتقييس تفعيل آلية " إنماء سياحة " لمواكبة المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا بجهة سوس ماسة بشراكة مع جهة سوس ماسة و الشركة الوطنية للهندسة السياحية .
إعادة تصميم قاعدة البيانات الإحصائية	إصلاح النظام المعلوماتي وتعميم التصريح عن بعد وذلك عبر إنشاء منصة لتجريد العمليات المتعلقة بجمع وإنتاج مؤشرات النشاط السياحي من طابعها المادي.
مواصلة جهود التعاون الدولي	تقوية التعاون مع البلدان الشريكة وتوطيده عبر تبادل الخبرات في مجال السياحة.

السياحة – التوجهات الجديدة في مجال الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج

بالنسبة لسنة 2022، سيتم توجيه تدخل الشركة المغربية للهندسة السياحية بشكل خاص نحو انعاش ديناميكية الاستثمار السياحي مع اخد بعين الاعتبار توجهات النموذج التنموي الجديد من خلال :

01

دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الخدمات السياحية وتعزيز الكفاءات

- تنزيل برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة على مستوى الجهات ذات الأولوية (مراكش، اكادير) من اجل تحسين تنافسية وجودة المنتوج وخلق مقاولات جديدة خلصة في مجال التنشيط.

02

خلق شراكات لتطوير مشاريع سياحية مهيكلة ومبتكرة

- الشروع في شراكات مثمرة لتطوير مشاريع سياحية مهيكلة جديدة، مبتكرة و تستجيب لتحديات الازمة الحالية (مشاريع سياحية ايكولوجية بيئية لاسيما المنتزه الوطني بإفران، تثمين السياحة في المنتجعات الساحلية الناشئة لا سيما منتجع الوليدية، التنمية الساحلية للمناطق الجنوبية بالخصوص كلميم، تنمية السياحة الطبيعية خاصة بمراكش (اوكيمدن)، تعزيز المنتوج الثقافي في المدن العتيقة الشمالية وفي مدينة اسفي)، ...

03

تموقع عالمي للاستثمار السياحي

- إعطاء تموقع عالمي للاستثمار السياحي لجلب استثمارات سياحية جديدة تمكن خصوصا من خلق عرض ترفيهي وتجارب سياحية مختلفة. وفي هده الاطار ، يطمح المغرب لخلق مكتب جهوي للاستثمار كتمثيلية للمنضمة العالمية للسياحة

... بالإضافة الى رقمنة الخدمات عبر منصة رقمية مخصصة لمواكبة الاستثمار السياحي

1. تطوير المنتوج

تطوير المنتوج الشاطئي

- إعطاء الانطلاقة لبرنامج تهيئة وتجهيز المنطقة الشاطئية لاغروض بإقليم اكادير(خلق الشركة الجهوية " aménagement Aghroud" ، إنجاز الدراسات التقنية، رخص التجهيز ،...) ،
- مواصلة برنامج تهيئة وتجهيز منطقة تاغازوت 2 ،
- عقد شراكة مع الجهة لإنجاز برنامج التنمية السياحية للمركز الشاطئ الصاعد الوليدية ، استثمار اجمالي يبلغ **500 مليون درهم** مع مساهمة الشركة المغربية للهندسة السياحية ب-**20 مليون درهم**

تطوير المنتوج الطبيعي

- مواصلة برنامج الدعم التقني والمالي لمشروع خلق مدارات سياحية على مستوى جماعة أولماس بإقليم الخميسات ،
- مواصلة برنامج الدعم التقني والمالي للمشاريع المبرمة في إطار المخطط التنموي الجهوي فاس مكناس.

تطوير المنتوج الطبيعي

- مواصلة الدعم التقني والمالي لتطوير مسارات طبيعة في جهة **فاس مكناس** ،
- عقد شراكة من أجل تمويل وتنفيذ برنامج تنمية السياحة الإيكولوجية بالمنتزه الوطني لإفران (مع المياه والغابات) باستثمار اجمالي يبلغ **700 مليون درهم** مع مساهمة الشركة المغربية للهندسة السياحية ب-**20 مليون درهم**
- تفعيل الشراكة من أجل تنفيذ مشروع هيكلة منطقة أكايمدن

تطوير المنتوج الثقافي

- مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي لإنجاز مشروع (مركز المعارض والتظاهرات بمراكش) ،
- عقد شراكات جديدة من أجل التنمية السياحية لباقي المدن العتيقة لاسيما المدن الشمالية (العرائش، القصر الكبير) ومدينة أسفي
- مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي لتسريع وتيرة إنجاز برنامج تحويل القصور الى فنادق ذات طابع ثقافي
- مواصلة تقديم الدعم التقني و المالي لتنفيذ برامج التنمية السياحية للمنتوج الثقافي المبرمة سابقا (على مستوى 9 مدن عتيقة): مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان، طنجة ، ورزازات ، استثمار إجمالي يبلغ حوالي **5 مليار درهم** مع مساهمة الشركة المغربية للهندسة السياحية ب-**180,5 مليون درهم**

تطوير المنتوج (الثقافي/ الطبيعي / الشاطئ)

- إنجاز دراسة لتحسين المنتوج السياحي لوجهة فاس لتحسين جاذبيتها وجعلها تاني وجهة تقافية بعد مراكش
- إنجاز دراسة لتنمية السياحة الإيكولوجية بالمنتزه الوطني توبقال بشراكة مع المياه والغابات
- إنجاز دراسة لبلورة برنامج لتنمية السياحية لموقع منطقة ميناء سيدي إفني السابق

2. تشجيع الاستثمارات السياحية

تطوير حو افز مالية لفائدة الاستثمار السياحي

- تفعيل الصندوق القطاعي للسياحة من أجل مواكبة نمو القطاع الخاص
- تفعيل برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة عبر خلق شركة تنمية جهوية خاصة بمواكبة البرنامج وخلق technopôle سياحي بجهة سوس ماسة وجهة **مراكش** باستثمار اجمالي يبلغ **140 مليون درهم**

تطوير السياحة العلاجية

- إنجاز دراسة لبلورة خطة لتطوير السياحة العلاجية من خلال تهيئة بيئة مناسبة لتطوير هذا المنتوج و ذلك من أجل تعزيز تموقع المغرب كوجهة ناشئة للسياحة العلاجية عن طريق تزويدها بمزايا تنافسية حقيقية (إمكانات نمو سنوي بنسبة 30٪.)

ترويج الاستثمار السياحي

- ترويج الاستثمار عبر تنظيم والمشاركة في ملتقيات الاستثمار السياحي على مستوى المحلي (مع مراكز الجهوية للاستثمار) والخارجي

مواكبة الاستثمار السياحي

- تشغيل المنصة الرقمية المخصصة لمواكبة الاستثمار السياحي عبر توفير معلومات وخدمات رقمية
- تحسين وإغناء البيانات الخاصة بالقطاع عبر توفير« compte satellite tourisme» بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط

استثمار الدراسات و اطلاق الحملات التواصلية

1

معرفة الزبون النهائي و التحكم في الطلب

- مواصلة استثمار نتائج الدراسات المنجزة التي تخول معرفة دقيقة لمتطلبات زبائن السوق الداخلية و الاسواق الدولية

2

ترسيخ العلامات المؤسساتية و التجارية للمكتب

- ترسيخ علامة السياحة الداخلية "نتلاقاو في بلادنا" عبر حملات تواصلية تعزز مكانة هاته العلامة في محيطها المحلي و كذلك بالنسبة لمغاربة العالم

3

اطلاق و تفعيل حملة تواصلية في اتجاه الاسواق الدولية من اجل:

- تثبيت التموقع الجديد للعلامة التجارية الدولية
- تحسين مؤشرات اعتبار العلامة التجارية لدى مختلف شرائح الزبائن
- اكتساح الاسواق العالمية المستهدفة بشكل سريع و فعال يضمن اقلاع فعلي و ناجح للوجهة السياحية

استعادة حصص المغرب من الاسواق الدولية عبر عقد شراكات استراتيجية بمعية :

شركات الطيران الجوي- وكالات الاسفار الرقمية - منظمي الاسفار الدوليين

مما سيمكن الوجهة السياحية المغربية من تحقيق اقلاع حقيقي و فعلي عبر الشراكات المبرمة بالنسبة لموسم شتاء 2021-2022

1

النقل الجوي

- مواكبة الفاعلين الجويين من اجل وضع سعة تقدرب 3,5 مليون مقعد باتجاه مختلف الوجهات المغربية، وهو ما يمثل اكثر من 168% مما تم انجازه سنة 2019

2

منظمي الرحلات

- توقيع اتفاقيات تخول وصول اكثر من 126 الف سائح اجنبي، اي بمقدار 48% من الاهداف المحققة في صيف 2019

3

وكالات الاسفار الرقمية

- توقيع شراكات ستمكن من تحقيق ما يفوق 1.200.000 ليلة مبيت، اي ما يشكل حوالي 62% من الاهداف المحققة في شتاء 2019.

بالنسبة لصيف 2022 :

مواصلة البحث عن شراكات جديدة مع فاعلين دوليين للاسفار من اجل ضمان اقلاع حقيقي و مستدام للوجهة المغربية و الوصول ، على الاقل، لتحقيق اهداف السنة المرجعية 2019

قطاع الصناعة التقليدية

الاستراتيجية الجديدة 2030

- الانتهاء من الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية، بما فيها العقد – البرنامج الشامل لتنميته
- الشروع في تنفيذ المشاريع الغير مندرجة في مخطط الإقلاع، حسب الأولويات

... مع الحرص على تعميم مقاربة الفروع المتبعة في إطار مخطط الإقلاع، على باقي فروع الصناعة التقليدية، من خلال :

- بلورة تشخيصات لهذه الفروع لتحديد الإشكاليات ومواطن التحسين
- صياغة عقود برنامج خاصة بها والتوقيع عليها مع الجهات المعنية.

... كما ستواصل الوزارة جهودها لمواكبة إعادة إقلاع القطاع وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلة

مخطط إعادة الاقلاع

- مواصلة تفعيل برنامج تعميم الحماية الاجتماعية
- تفعيل المخطط الخاص بدعم تنافسية الفاعلين : الانتهاء من الدراسات التحضيرية والشروع في تنفيذ المشاريع
- تفعيل المخططين الخاصين بإعادة تأهيل فرعي الزربية القروية والفخار

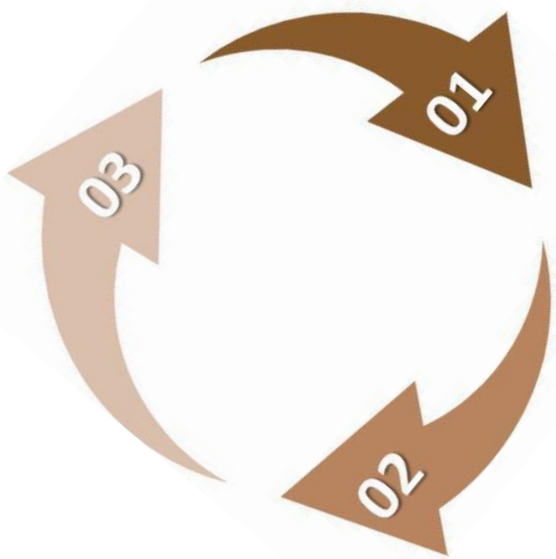

البرامج الاخرى

- مواصلة مشاريع البنيات التحتية، خاصة المندرجة في إطار برامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة،
- مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن للمهن والكفاءات
- مواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين،
- برامج الدعم للصناع والفروع (المعدات والاليات، المواد الأولية، التحسيس، ...)
- برامج الجودة (المواصفات والعلامات وعمليات التصديق، البحث والتنمية)

تنظيم القطاع

- مواصلة تنفيذ مقتضيات قانون 50-17، وخاصة، برنامج العمل المتعلق بالتسجيل بالمنصة الإلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية، و برنامج هيكلة التجمعات الحرفية إقليميا وجهويا ووطنيا.
- العمل على إخراج النصوص التطبيقية المتعلقة بتنفيذ مقتضيات القانون 50-17،

قطاع الاقتصاد الاجتماعي

برنامج عمل يرتكز على 3 دعامات أساسية

1 إعطاء دفعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إدماج فاعلين جدد

- التشجيع والمواكبة لإحداث تعاونيات ومقاولات اجتماعية من جيل جديد.
- التحسيس بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لصغار الفاعلين،
- تشجيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على اعتماد تقنيات التصديق والترميز لتثمين منتجاتها.

2 الهيكلة والتنظيم

هيكلة الفاعلين ومواكبتهم عبر استغلال المؤهلات المتاحة على الصعيد الترابي

- تثمين الموارد البشرية والطبيعية المحلية عبر مكونات القطاع.
- تأهيل الفاعلين والعاملين في هذا المجال،
- التشجيع على التكتل وإحداث شبكات العاملين بالقطاع.
- إحداث آليات مشجعة للاستثمار والتمويل في جميع مراحل المشروع

3 التنويع والتوجيه

تنويع مجالات التدخل والاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه المغرب

- التعريف بالمجالات الاستثمارية الواعدة ذات مؤهلات وقيمة مضافة عالية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.
- تطوير الشراكات بين المؤسسات العمومية وبين القطاع العام والخاص وكذا التعاون الدولي
- مواكبة إحداث فاعلين مرجعيين خاصة في الميدان التعاوني، كرافعة لإحداث مناصب شغل.

... و6 محاور أفقية

1. الحكامة الجيدة
2. تعزيز الترسانة القانونية
3. اليقظة والتتبع
4. التمويل
5. الحماية الاجتماعية
6. الشراكة والتنزيل الترابي

برنامج العمل 2022

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني – التدابير الاعتيادية

اعتماد برامج مواكبة للتعاونيات

- **برنامج انطلاق المتعاون** : تقديم الدعم **لحاملي المشاريع** ومواكبتهم في إعداد مخططات عمل والتوجيه نحو مصادر التمويل.
- **برنامج مرافقة** لمواكبة **التعاونيات الحديثة التأسيس** : إنجاز عمليات التشخيص الاستراتيجي والتكوين الجماعي والفردي بخدمات محسنة، مع إمكانية تمويل مخططات تطويرها مع القطاع الخاص في الشطر الرابع.
- **برنامج انفتاح المتعاون** : مواكبة التعاونيات لتسويق منتجاتها عبر توسيع قاعدة زبنائها والانفتاح على أسواق خارجية خاصة الإفريقية.
- **تعزيز التدبير اللامادي** عبر رقمنة مسطرة تأسيس التعاونيات وتبسيطها، وتوسيع تجربة التكوين عن بعد لفائدة التعاونيات،

تنفيذ برامج التعاون الدولي

- **الشراكة مع كندا** : مواصلة تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون الخاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء بالعالم القروي التابع لجهة مراكش-آسفي.
- **الشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية** : مواصلة تتبع تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب،
- **الشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية** : مواصلة تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة هيكلة الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب : إنجاز الدراسة المتعلقة ببإعادة الهيكلة المذكورة
- **الشراكة مع والوني بروكسل** : مواصلة تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء

دعم المشاريع التنموية للتعاونيات والجمعيات

- إطلاق النسخة الثالثة من **برنامج مؤازرة** للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تنظيم الدورة الثالثة للجائزة الوطنية لأحسن فكرة تطوير مشروع تعاوني نسوي **"لالة المتعاونة"**.
- إطلاق النسخة الثانية من الجائزة الوطنية **"الجيل المتضامن"** لدعم وتمويل مشاريع الشباب بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتعاونيات.

إبراز مكانة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الترابي

- تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة بين الوزارة ومجالس الجهات (دعم إحداث أقطاب وفضاءات وحاضنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتشجيع على تسويق وترويج منتوجات التعاونيات).
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الوزارتين المكلفتين **بالمغاربة المقيمين بالخارج و الفلاحة ، ومع مؤسسة محمد الخامس للتضامن**

الفهرس

1 التذكير بتداعيات أزمة كوفيد 19

2 الإنجازات خلال سنة 2021

3 برنامج العمل خلال سنة 2022

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

توزيع الميزانية الاجمالية للوزارة حسب القطاعات (بالدرهم) (*)

السياحة	679 807 000
الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي	333 797 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

	%	
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	9	63 140 000
الإستثمارات	91	616 667 000
		679 807 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (بالدرهم) (*)

	%	
التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)	46	152 665 000
الإستثمارات	54	181 132 000
		333 797 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2022

توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

	التسيير والإستثمارات 2021	التسيير والإستثمارات 2022	22/21
الإدارة المركزية	62 623 462	107 677 962	72
مؤسسات التكوين	49 275 538	17 429 038	-65
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	300 000 000	300 000 000	-
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	214 700 000	254 700 000	18
المجموع	**626 599 000**	**679 807 000**	**8**

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

توزيع ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (بالدرهم) (*)

	التسيير والإستثمارات 2021	التسيير والإستثمارات 2022	22/21
الإدارة المركزية	220 485 000	230 247 000	4%
إعانة مكتب تنمية التعاون	33 000 000	34 000 000	3%
إعانة دار الصانع	40 000 000	40 000 000	-
إعانة لفائدة غرف الصناعة التقليدية وجامعتها	26 300 000	27 600 000	5%
إعانة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (مؤسسات التكوين المهني)	1 710 000	1 950 000	14%
المجموع	**321 495 000**	**333 797 000**	4%

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

شكرا على حسن تتبعكم

الأجوبة التكميلية
للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قطاع السياحة

تشجيع السياحة الداخلية

تعمل الوزارة بتنسيق تام مع مختلف الشركاء، على تشجيع السياحة الداخلية و جعلها رافعة لإنعاش القطاع، وذلك من خلال بلورة مجموعة من التدابير التي تم الشروع فعليا في تنزيلها التدريجي، والتي تشمل تفعيل الطلب عبر إطلاق حملات ترويجية وحوافز لدعم القدرة الشرائية للسياح المغاربة من خلال «الشيكات السياحية»، وكذا تعزيز الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من أثر الموسمية.

و في هذا الاطار، أعدتالشركة المغربية للهندسة السياحيةالدراسات اللازمة لتطوير السياحة الداخلية بجميع الوجهات السياحية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرؤية الاستراتيجية تستوجب ترتيب الأولويات نظرا لضعف الموارد المالية المرصودة في هذا الشأن.

فبخصوص شرائح السياح ذوي الدخل المتوسط،يتم العمل على إنعاش وتشجيع الاستثمار بمختلف الوجهات لتطوير وحدات فندقية وقرى سياحية تناسب خصوصيات هذا الصنف من السياح المغاربة (فنادق 2 و3 نجوم، إقامات فندقية، ...)، حيث تم إنجاز ثلاثة (03) محطات بجهات جد جادبة للسائح الوطني: محطة إيمي ودار بأكادير، محطة إفران ومحطة مهدية بالقنيطرة.

كما يتم العمل على تحسين جاذبية المنتوج السياحي لفائدة المغاربة عبر تقديم الدعم المالي والمواكبة التقنية لبلورة وتنفيذ مكونات برامج التأهيل والتثمين السياحي للمدن العتيقة وبرنامج تطوير المنتوج الطبيعي اللذان يستهويان السائح الأجنبي والمغربي على حد سواء.

انجاز دراسات لتنمية السياحة

من أجل التعرف عن كثب عن سلوك واهتمامات السياح ، تقوم الوزارة بإنجاز دراسات استقصائية مفصلة عن السياح الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج وكذلك السياح المحليين لتحليل سلوكياتهم وتقييم مدى ارتياحهم وبالتالي تحسين توجيه العرض السياحي للوجهة وتكييفه مع احتياجات الزبائن.

تتلخص أهداف هذه الدراسات في تحديد:

- سلوك السياح (الطرق المعتمدة لتحضير وتنظيم السفر) ،
- النفقات السياحية حسب المنتوج (الإيواء والمطعمة والتنقل)،
- معدل الرضا العام حسب المنتوج وحسب الخدمات المقدمة للزائر،
- نسبة التوصية ونسبة نوايا العودة.

انعاش القطاع السياحي

تزامن انتهاء الإطار الزمني للبرنامج التعاقدي (رؤية 2020) مع أزمة كوفيد 19 التي كانت لها تداعيات اقتصادية و مالية وخيمة على القطاع السياحي. و بالتالي، كان من اللازم وضع تدابير استعجالية بهدف دعم القطاع و الحفاظ على مناصب الشغل و التخفيف من الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الجائحة، وذلك عبر البرنامج التعاقدي 2020-2022 الذي يرتكز على ثلاث أهداف تتمثل في الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومناصب الشغل، تسريع مرحلة إقلاع القطاع السياحي، و وضع أسس تطوير مستدام لقطاع السياحة بالمغرب.

و مع استمرار تداعيات الأزمة الصحية على النشاط السياحي ، أصبح من الضروري اعتماد أهداف استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات و المتطلبات الجديدة للسائح، و بالتالي فإن الوزارة تعملعلى وضع خارطة طريق لتعزيز السياحة و إرساء أسس الانتعاش المستدام للقطاع و تعزيز الحكامة والتنسيق داخل القطاع.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيوالبيئي

تولي الوزارة اهتماما بالغا لتفعيل مختلف المقترحات التي جاءت ضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعيوالبيئي ، والتي من شأنها دعم تأهيل القطاع على المستوى الوطني و المحلي، وتطويره لكي يصبح رافعة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية لبلادنا.

و في هذا الإطار، قامت الوزارة بدراسة مفصلة للتقرير المذكور، وسيتم أخذ مختلف التوصيات الصادرة عن المجلس بعين الإعتبار عند وضع التوجهات الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى تعزيز السياحة و إرساء أسس الانتعاش المستدام للقطاع السياحي.

أسعار المبيت بالفنادق

يخول القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسةلكل مؤسسة فندقية الحق في تطبيق السعر الذي تريده بغض النظر عن التصنيف الذي تنتمي له، فالأمر مرتبط بالسوق والعرض والطلب.

ويتجلى دور قطاع السياحة في تأطير القطاع السياحي وتتبع الاستثمارات المقدمة ، وكذلك تتبع ومراقبة المؤسسات السياحية عن طريق اللجن الجهوية لتصنيف المؤسسات السياحية، التي يترأسها مندوب السياحة بإشراف من السيد والي الجهة، حيث تقوم مندوبيات السياحة بصفة منتظمة ودائمة بتنظيم حملات مراقبة تشمل مختلف المؤسسات السياحية، وتنجز تقارير في الموضوع ترفعها إلى المصالح المركزية التي تتدخل لدى الجهات المعنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

قطاع النقل السياحي

من أهم الإشكاليات التي تواجه قطاع النقل السياحي خلال هذه الأزمة الصحية هي عدم قدرة مجموعة من الناقلين السياحيين على تسديد قروضهم بالرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها.

وهنا لابد من التذكير أن قطاع النقل السياحي استفاد من الإجراءات التي جاءت في البرنامج العقد وهي:

- منح تعويض جزافي شهري مقداره 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2020 إلى غاية 30 يونيو 2021 للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل الناقلين السياحيين؛
- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- إعفاء وعاء واجبات الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الاستفادة من آليات التمويل من أجل الحفاظ على خزينة المقاولات والفاعلين السياحيين وتمكينهم من التوفر على الموارد المالية الضرورية لاستئناف النشاط السياحي وضمان إعادة إقلاعه.

- تأجيل سداد القروض إلى غاية 31 مارس 2021 والذي سيتم تنزيله من طرف المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

كما قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة جائحة فيروس كورونا أهمها إصدار القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين بالجريدة الرسمية،الذي يسمح لمقدمي الخدمات (أرباب النقل السياحي و وكالات الأسفار والمؤسسات السياحية و أرباب النقل الجوي للمسافرين)، بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم عن طريق وصل بالدين، وذلك على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر.

كما تعمل الوزارة بشكل مستمر وبشراكة مع الوزارات المختصة و مهنيي النقل السياحي على إيجاد حلول للصعوبات و المشاكل التي يواجهها هذا القطاع من خلال عقد اجتماعات و ورشات عمل تناقش و تعالج فيها هذه المشاكل وكذلك مناقشة مختلف التحديات و سبل تطوير القطاع.

تنزيل النصوص القانونية للسياحة

يعمل قطاع السياحة على تحديث وتحيين القوانين المنظمة للمهن السياحية وتحسين تأطير النشاط السياحي حيث تم إطلاق ورش إصلاح الإطار القانوني للمهن السياحية، خصوصا المهن المتعلقة بتوزيع الأسفار والإرشاد السياحي والإيواء السياحي عبر مراجعة النصوص القانونية وتحيينها لملاءمتها مع متطلبات السوق لضمان حد أدنى من معايير الجودة.

وتشتغل الوزارة حاليا بمعية شركائها المؤسساتيين على تسريع إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بهذه القوانين.

- بالنسبة للإرشاد السياحي، تم تحضير النصوص التطبيقية للقانونرقم 93.18 وهي في طور تحيين التوقيعات في أفق إدراجها في مسطرة المصادقة في أقرب الآجال.
- بالنسبة لتوزيع الأسفار، تم إعداد النص التطبيقي للقانون رقم 11.16 وتم إدراجه في مسطرة المصادقة.
- بالنسبة للإيواء السياحي ، تم إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، و هي في طور تحيين التوقيعات في أفق إدراجها في مسطرة المصادقة في أقرب الآجال.

وكالات الأسفار

قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا استفادت منها وكالات الأسفار ، ندكر منها:

المجال التشريعي:

تم إعداد القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين الذي يسمح لمقدمي الخدمات، بما فيهم وكالات الأسفار، بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائهم عن طريق وصل بالدين، وذلك على شكل اقتراح خدمة مماثلة أو معادلة دون أي زيادة في السعر. و يهدف هذا القانون إلى:

- تجنب خطر إفلاس مقدمي الخدمات المغاربة وحماية مصالح الدائنين، لاسيما الزبناء؛
- الحد من جميع أشكال توقف النشاط الاقتصادي وتأثيره على مناصب الشغل.

مجال تقوية قدرات المهنيين السياحيين:

تم تطوير منصة رقمية لمواكبة المهنيين، بما فيهم وكالات الأسفار، عبر عرض تكوينات رقمية في عدد من المجالات تهم التميز عبر الجودة والابتكار والقدرة التجارية باعتبارها عوامل مهمة في صمود المقاولات والحفاظ على تنافسيتها.

كما استفادت وكالات الأسفار من الإجراءات التي جاءت**في البرنامج العقد**منها: منح تعويض جزافي شهري مقداره 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2020 إلى غاية 30 يونيو 2021 للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل وكالات الأسفار ؛

- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- إعفاء وعاء واجبات الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الاستفادة من آليات التمويل من أجل الحفاظ على خزينة المقاولات والفاعلين السياحيين وتمكينهم من التوفر على الموارد المالية الضرورية لاستئناف النشاط السياحي وضمان إعادة إقلاعه.

المرشدون السياحيون

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2020، حيث دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى " إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل" تم التوقيع على البرنامج التعاقدي لدعم وإنعاش قطاع السياحة 2020-2022 ،الذي يروم المحافظة على الوظائف وعلى النسيج الاقتصادي و تحفيز الطلب وإحداث تحول هيكلي في القطاع السياحي.

من بين أهم الإجراءات التي استفاد منها المرشدون السياحيون نجد منح تعويض جزافي شهري مقداره 2000 درهم خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2020 إلى غاية 30 يونيو 2021.

كما استفادالمرشدون السياحيون من التغطية الاجتماعية حيث تم نشر بالجريدة الرسمية المرسوم رقم 2.20.659 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

ومن جهة أخرى، تم تطوير منصة رقمية لمواكبة المهنيين (**tourisme academy**) و تم وضعها رهن إشارة المرشدين السياحيين من أجل تقوية قدراتهم عبر عرض تكوينات رقمية في أزيد من ثماني مجالات أهمها تقنيات تنشيط المجموعات وكذلك معرفة عادات و سلوكات السياح حسب جنسياتهم من أجل التمكن من مرافقة و تنشيط مجموعات السياح الغير المتجانسة.

الميثاق المغربي للسياحة المستدامة

قامت الوزارة في سنة 2016 ببلورة الميثاق المغربي للسياحة المستدامة و الذي يتضمن مجموعة من الالتزامات تختلف حسب الفئات المستهدفة و التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية السياحية، ويتمحور الميثاق المغربي للسياحة المستدامة بالمغرب حول أربعة مبادئ هي:

1) حماية البيئة والتنوع البيولوجي.
2) ضمان استمرارية الثقافة والتراث.
3) إعطاء الأولوية للتنمية المحلية واحترام المجتمعات المستضيفة.
4) اعتماد مبادئ النزاهة والأخلاق والمسؤولية الاجتماعية.

جدير بالإشارة أنه سيتم العمل على تحيين هذا الميثاق في أقرب الآجال.

إعادة هيكلة منظومة التكوين الفندقي والسياحي

في إطار إعادة هيكلة منظومة التكوين الفندقي والسياحي، وتماشيا مع مضامين المرسوم رقم 2.21.451 بتفويت بعض مؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي التي كانت تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي- قطاع السياحة، عملتالوزارة على تفعيل هذا المرسوم من خلال التحويل الفعلي للعقار والمنقولات والموارد البشرية لتسع (09) مؤسسات إلى قطاع التربية الوطنية، بهدف ترسيخ نموذج بيداغوجي موحد وترسيخ حكامة جيدة تمكن من ضبط الميزانية المخصصة لهذا الغرض، وهذه المؤسسات هي:

- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بالمحمدية؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بالسعيدية؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بالجديدة؛
- معهـد التكنولوجيـا الفندقيـة والسياحيـة بفاس أطلس؛
- معهـد التكنولوجيـا الفندقيـة والسياحيـة بأرفود؛
- معهـد التكنولوجيـا الفندقيـة والسياحيـة بسلا؛
- مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي ببنسليمان؛
- مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بأصيلا؛
- مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بالدار البيضاء.

كما سيتم تسيير ثلاث (03) مؤسسات للتكوين المهني الفندقي والسياحي في إطار الشراكة عام-خاص، ومن خلال معرفتها المعمقة لحاجيات مهنييي السياحة، وهذه المؤسسات هي:

- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بفاس أنس؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بمراكش؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بأكادير.

وسيشرف قطاع السياحة على أربع مؤسسات للتكوين هي:

- المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بطنجة؛
- المعهـد المتخصص للتكنولوجيـا التطبيقية الفندقيـة والسياحيـة بورزازات؛
- مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة.

ومن أجل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالعنصر البشري وتثمين الرأسمال اللامادي ، فإن قطاع السياحة ونظرا للدور الهام الذي يقوم به في مجال التكوين المهني الفندقي والسياحي، الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية السياحية، برمج عدة مشاريع، نذكر منها توسعة وتأهيل معهدي طنجة وورززات في إطار "صندوق شراكة، بهدف تعزيز وإغناء عرض التكوين المهني عبر تحسين جودته وإرساء نموذج جديد قائم على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

دعم التمويل لفائدة الصناع التقليديين

تعمل الوزارة، في هذا الشأن، على عدة محاور نذكر منها:

- مواكبة الفاعلين للاستفادة من المنتوجات المتوفرة خصوصا في إطار برنامج "انطلاقة"، عبر مديرياتها الترابية وشركائها من المؤسسات التمويلية، من خلال مساعدة الفاعلين في إعداد ملفات القروض مع مخططات الاعمال "business plans" المطلوبة.

- تكييف العرض مع حاجيات الفاعلين عبر شراكات استراتيجية مع مؤسسات بنكية، كان اخرها خلال شهر مارس 2021، تهدف إلى وضع منتوجات بنكية للاستثمار والتسيير أكثر ملاءمة للقطاع وتقديم خدمات المواكبة غير المالية لفائدة جميع الفاعلين.
- التكوين والتحسيس: استفاد أكثر من 28100 صانع خلال الفترة 2014-2020 من تكوينات في التربية المالية بشراكة مع المؤسسة المغربية للتربية المالية (FMEF). كما استفاد الاف الصناع من تكوينات جماعية وفردية في مواضيع مختلفة أخرى (كيفية تحضير ملفات التمويل، خلق المقاولات، التسويق الالكتروني، الولوج الى الأسواق، ...).

تنظيم إحصاء شامل للصناع التقليديين

نص القانون 17-50 المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية على وضع سجل وطني للصناع التقليديين وعلى ضرورة تسجيلهم به للحصول على صفة صانع تقليدي. هذه العملية من شأنها ضبط أعداد الصناع بكافة أنواعهم وحصر مختلف المعطيات الخاصة بهم، مما سيجعل الوزارة في غنى عن القيام بإحصاء للصناع سيما أنه ذو كلفة مادية ولوجستيكية باهضة.

العلاقة مع وكالة تنمية الجنوب

اتسمت العلاقة التي تربط الوزارة بوكالة تنمية الجنوب بالتعاون والتنسيق، وقد تكللت جهود العمل بإعداد وتفعيل المخططات الجهوية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية بالأقاليم الجنوبية للمملكة خلال الفترة الممتدة من 2008-2015.

الاستفادة من التدرج المهني

يعتبر نمط التدرج المهني بقطاع الصناعة التقليدية النمط الاكثر ملاءمة لنقل المعارف وخلق فرص الشغل والرفع من قابلية ادماج الشباب، وتسعى الوزارة إلى تطوير هذا النمط من التكوين، وذلك بوضع مخطط لتنميته يشمل بالإضافة إلى صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية صنف الصناعة التقليدية الخدماتية ويستهدف بالأساس:

- مضاعفة الطاقة الاستيعابية لتصل إلى 30 ألف عوض 15 ألف مقعد بيداغوجي على المدى المتوسط؛
- إعداد برامج للتكوين خاصة في صنف الصناعة التقليدية الخدماتية و ملاءمتها مع حاجيات القطاع؛
- تعزيز الشراكة مع المهنيين وعلى الخصوص غرف الصناعة التقليدية؛
- تنمية قدرات الصناع التقليديين المؤطرين لهذا النمط من التكوين، خاصة في صنف الصناعة التقليدية الخدماتية، من أجل ضمان تكوين جيد للشباب يتماشى مع متطلبات سوق الشغل.

دعم وتطوير ورش التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين

بهدف تنمية وتطوير القدرات التقنية والمهنية للصناع التقليديين، والارتقاء بمنتوجاتهم من حيث الجودة والتنافسية، وكذا تقريب فرص التكوين منهم، تنظم الوزارة تكوينات سنوية لفائدتهم بمعدل 10.000 يوم/ شخص /تكوين، حيث بلغ عدد الصناع المستفيدين من التكوين ما بين فترة 2008 و2021 ما مجموعه 43.596 مستفيدا.

ينجز برنامج التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين داخل مؤسسات التكوين المهني بالوسط الحضري وعبر الوحدات المتنقلة بالعالم القروي والشبه الحضري، ويتضمن تكوينات تقنية مرتبطة بحرف معنية، وتكوينات افقية في مجالات مختلفة كالصحة والسلامة، وتقنيات التسويق.

وتعمل الوزارة على إعداد مخطط جديد لهذا البرنامج يستهدف بلوغ 15.000 شخص/يوم/ تكوين سنويا، يهدف إلى تنويع عرض التكوين المستمر ليشمل مجالات جديدة كترويج المنتوج والبحث والابتكار، والهدف من ذلك فتح آفاق جديدة أمام الصناع التقليديين وتمكينهم من دخول غمار المنافسة وبالتالي تحسين أنشطتهم الحرفية والرفع من دخلهم الفردي.

المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض

يعتبر برنامج المحافظة على حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض من أهم الأوراش التي تشتغل عليها الوزارة، وذلك في إطار الشراكة مع منظمة اليونيسكو، وقد تم في هذا الصدد إنجاز مجموعة من البرامج تتعلق بحماية وتثمين الموروث الحرفي، وكذا ضمان التكوين واستمراريته عبر نقل المهارات والمعارف المرتبطة به إلى الأجيال الناشئة.

وقد تم في هذا السياق:

- تدوين وتوصيف اثني وثلاثين (32) حرفة وإدراجها في منظومة التكوين المهني لنقلها للأجيال الناشئة؛
- الإعداد لإنجاز جرد وطني شامل للحرف المهددة بالانقراض، في إطار شراكة مع منظمة اليونسكو بهدف تصنيف حرف أخرى مهددة بالانقراض وتحديد الصناع المعلمين الحاملين لهذا التراث في أفق منحهم صفة "كنوز إنسانية حية".
- نقل المهارات والمعارف المتعلقة بالحرف المهددة بالانقراض للشباب الناشئ، خاصة تلك التي تم توصيفها وتوثيقها باعتماد منهجية جديدة محفزة للصناع الحاملين لهذه المهارات، تعتمد التعاقد مع الصناع المعلمين في هذا المجال. وقد قامت الوزارة بشراكة مع اليونيسكو بإطلاق عملية لتكوين الشباب في مجال حرفة "البروكار"، نظرا لخصوصية هذه الحرفة.

هذا ويتم تنظيم ملتقيات وطنية حول المحافظة على حرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض بهدف تكريم الصناع المهرة المساهمين في عملية التوثيق والتوصيف.

كما تسعى الوزارة إلى إعطاء بعد قاري ودولي لهذا البرنامج بتنسيق مع دار الصانع، حيث تم تنظيم معارض دولية خاصة بحرف الصناعة التقليدية المهددة، للتعريف بهذا الرصيد الحضاري والثقافي وتثمينه وترويجه، كالمعرضين المنظمين بكل من أنغولا وفرنسا سنة 2019.

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 3
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 نونبر 2021
16:30 إلى 15h.

عدد الحاضرين في اللجنة: 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محسن بافقيه	مجموعة العدالة الاشتراكية والتنمية	
شيماء الزمراني	التجمع الوطني للأحرار	
خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	
المدايف الكمار	الحمالة والمعاصرة	
كمال لحريي	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 4
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021
12:30 à 16h

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....ساعتين و نصف

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو الدبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكلوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمـــــانـــة الـــعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**
- **دورة أكتوبر 2021-**

السنة المالية 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022، وذلك خلال اجتماعها المنعقد يوم الخميس 25 نونبر 2021، برئاسة السيد المستشار المحترم عثمان الطرمونية رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية وبحضور السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، التي قدمت عرضا مفصلا تناول محور الانتقال الطاقي ومحور المعادن ومحور التنمية المستدامة ببلادنا.

1- **<u>محور الانتقال الطاقي</u>**:

ذكرت السيدة الوزيرة بالإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تروم تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل في تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية.

- تأمين الإمدادات الطاقية والتزود بالطاقة.
- التحكم في الطاقة والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال خمس توجهات استراتيجية وهي:

♦ وضع باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية.

♦ تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة.

♦ جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية.

♦ تعزيز الاندماج الجهوي.

♦ التنمية المستدامة.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى أنه تم إطلاق مجموعة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع لتحقيق أهداف وتوجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية من خلال مواصلة الفتح التدريجي للسوق الوطنية للكهرباء من مصادر متجددة وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة عبر إصلاح الإطار التشريعي، وفتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقات المتجددة، وإرساء

هيكلة مؤسساتية جديدة للقطاع، بالإضافة إلى تنزيل خرائط الطريق الوطنية المتعلقة بتطوير مصادر الطاقات النظيفة لضمان استدامة المزيج الطاقي خاصة الطاقة الهيدروجينية والتثمين الطاقي للكتلة الحيوية، وكذا اعتماد الغاز الطبيعي ووضع الإطار القانوني والوسائل اللوجستيكية المتعلقة به، هذا بالإضافة إلى تنزيل الرؤية الاستراتيجية في مجال النجاعة الطاقية.

كما أوردت السيدة الوزيرة التعليمات الملكية الجديدة لتطوير وتسريع الانتقال الطاقي بالمملكة المغربية، المتمثلة في رفع سقف الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجددة، والمدعوة إلى تجاوز الهدف الحالي ل 52 بالمائة من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.

بالإضافة إلى تكثيف وتشجيع قوة تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتدى به، من خلال اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة، واعتماد برنامج مندمج إضافي يروم تدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة بوحدات لإنتاج الطاقات المتجددة، قصد تمكينها من استقلالية واقتصاد

الطاقة بالاعتماد بشكل أولي على المخزونات المتوفرة بالقرب من المحطات على غرار حقل الطاقة الريحية بمدينة الداخلة، واستكشاف مصادر جديدة للطاقة من قبيل التثمين الطاقي للنفايات بالمدن الكبرى.

وفي نفس السياق ذكرت السيدة الوزيرة بأهمية الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة وعلى سبيل المثال:

- مشروع القانون رقم 40.19 الذي يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والذي يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان انفتاح أكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة لبلادنا لتتجاوز 52% في أفق 2030.
- مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين.

- مشروع قانون يؤطر إنتاج وتخزين الهيدروجين وذلك نظرا لأهمية الطاقة الهيدروجينية للنسيج الاقتصادي الوطني.

هذا فضلا عن استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية من خلال إصدار أو إعداد مجموعة من المراسيم، كالمرسوم المتعلق بالأداء الطاقي الأدنى للأجهزة والتجهيزات المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو المنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني، وغيره من المراسيم والقرارات.

وفيما يتعلق بالمواد البترولية والغاز الطبيعي، أبرزت السيدة الوزيرة المجهودات المبذولة من طرف الوزارة من أجل تطوير قطاع المحروقات ومواكبة كل المستجدات والتغيرات التي يعرفها القطاع سواء على المستوى الوطني، الجهوي أو الدولي، وأشارت في هذا السياق إلى أنه يتم تزويد السوق الوطنية من المواد البترولية عن طريق الاستيراد المباشر لهذه المواد، ولمواكبة الطلب في السوق الوطنية ترمي الوزارة إلى إنشاء قدرات

تخزينية إضافية تصل إلى 904 ألف متر مكعب وباستثمار مالي يناهز 3 مليار درهم في أفق سنة 2023.

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فيتم العمل حاليا على إحداث مشروع وحدة عائمة للتخزين وإعادة التغوير « Floating Storage and regasifacation unit » بالإضافة إلى متابعة دراسة مشروع أنبوب الغاز الطبيعي نيجيريا-المغرب والذي وصل إلى مرحلة الدراسات التقنية.

2- **محور المعادن والجيولوجيا**:

تطرقت السيدة الوزيرة لمجموعة من الأهداف الاستراتيجية للمجال المعدني تتجلى في مواصلة الريادة في مجال الفوسفاط عن طريق التكيف مع السوق من خلال الاندماج الكامل في سلسلة القيمة، بغية خلق قطاع معدني تنافسي يهدف إلى تحقيق تنمية مجالية مندمجة ومستدامة في أفق سنة 2030 وكما أشارت السيدة الوزيرة لأهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكاربورات.

وأضافت أن الوزارة قامت ببلورة المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030 والذي يرمي إلى تمكين بلادنا من بنية تحتية جيو علمية فعالة ومتطورة تستجيب للطلب على المعلومة الجيو علمية لباقي القطاعات الاقتصادية، حيث ارتكز هذا المخطط على أربع توجهات استراتيجية تهدف إلى الرفع من الجاذبية الجيولوجية لبلادنا وجلب الاستثمارات إليها من خلال تطوير البنية التحتية الجيو علمية الوطنية ووضعها رهن إشارة الباحثين والفاعلين عبر نظم معلوماتية متطورة.

3- **محور التنمية المستدامة**:

في هذا المحور ذكرت السيدة الوزيرة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والقانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، والتي تم اعتمادها من طرف المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 25 يونيو 2017.

وتروم هذه الاستراتيجية تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل ومندمج ببلادنا في أفق 2030، بناء على 7 رهانات كبرى وهي:

- تعزيز مكانة التنمية المستدامة.
- إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.
- تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية، وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي.
- تنزيل السياسة الوطنية لمكافحة التغير المناخي.
- تطوير المعارف المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- تشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية.
- إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة.

وأشارت السيدة الوزيرة، إلى أن الوزارة قامت بإعداد خارطة الطريق من اجل ملاءمة الاستراتيجية مع المستجدات الوطنية والإلتزامات الدولية، بالإضافة إلى تعبئة القطاعات والجهات المعنية من أجل تنزيل مخطط مثالية الإدارة على المستوى الوطني والجهوي.

وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي من خلال استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ والنفايات. وكذا المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية، هذا فضلا عن مواصلة البرامج المتعلقة بتدبير النفايات، والبرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث، وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ وبرنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي، وبرنامج التدبير المندمج للساحل، وتعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي والتوعية والتحسيس والتربية البيئية.

وأضافت السيدة الوزيرة أن الوزارة تعمل على تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين وذلك من خلال:

- إعداد إطار جديد للشراكة مع المجتمع المدني من اجل مواكبة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية.
- إطلاق نسخة جديدة لبرنامج دعم البحث العلمي في المجال البيئي.

- إطلاق المرحلة الثانية من برنامج Cleantech لدعم المشاريع المقاولاتية الأكثر ابتكارا.

كما تعمل الوزارة على تعزيز التعاون الدولي من خلال:

- المشاركة في الاجتماعات الدولية خاصة منها اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة.
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
برسم السنة المالية 2022

في بداية مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، توجه السيدات السادة المستشارون بالتهنئة للسيدة الوزيرة على الثقة المولوية التي حظيت بها بتعيينها على رأس أحد القطاعات الجوهرية التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما توجه السيدات والسادة المستشارون بالشكر للسيدة الوزيرة على العرض القيم والهام، الذي تقدمت به أمام اللجنة منوهين بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الطاقية الوطنية المتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل ومندمج ببلادنا في أفق 2030، والتي جاءت في إطار الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتهدف بالأساس إلى التحول الطاقي وتعزيز الطاقة المتجددة،

والتي تتخذ كرهان بلوغ 52% من حصة الطاقة المتجددة، وتأمين الإمداد الطاقي وتعميم الولوج إلى الطاقة، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أنه بالرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فمازالت هناك بعض الجوانب التي يجب الانكباب على معالجتها، وعلى رأسها بعض الاختيارات التكنولوجية المكلفة،وضعف نسبة الإندماج الصناعي المحلي، وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية، منها:

- ضرورة السعي نحو تحفيز القطاع الفلاحي على استعمال الطاقات المتجددة وتفادي استخدام غاز البوطان.

- الاستمرار في سياسة دعم وتشجيع صناعة وطنية في مجال الأجهزة المستعملة في الطاقات المتجددة (الألواح والسخانات الشمسية...).

- فتح المجال أمام استعمال المصابيح المنتجة للطاقة النظيفة والحد من استعمال المصابيح المتوهجة، والقيام بحملات تحسيسية بغاية حث المواطنين على الانخراط في هذا التوجه.

- الحرص على الانخراط الفعلي والعملي في تشجيع صناعة السيارات الكهربائية، على اعتبار أن هذا الاستثمار يعد من المشاريع الواعدة في المستقبل القريب، لذا يجب التركيز عليها في السياسات العمومية ذات الصلة.

- الحرص على انخراط الإدارة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية في مشروع النجاعة الطاقية.

- السعي نحو إنجاز قدرات إنتاجية إضافية من أجل معالجة إشكالية تحقيق التوازن بين العرض والطلب، خاصة وأن معدل الطلب على الكهرباء من المتوقع أن يشهد ارتفاعا في السنوات القادمة، فضلا عن توفير هامش احتياطي مهم لتلبية الحاجيات المنتظرة ومواجهة الأزمات المتوقعة.

- العمل على تقوية وتطوير وصيانة الشبكة الكهربائية، بغاية نقل الطاقة المنتجة إلى المستهلك في ظروف تتميز بالسلامة والنجاعة وبالجودة المطلوبة.

- تحسين قدرات تخزين المواد البترولية في اتجاه تعزيز المخزون الاستراتيجي والحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة أن بلادنا تعتمد على الاستيراد المباشر.

- إعطاء الفرصة للقطاع الخاص، من أجل إنتاج الكهرباء للاستفادة من هذا الإنتاج وتفويت الباقي للدولة.

- ضرورة التوفر على استراتيجية استباقية لمواجهة مختلف المشاكل الطارئة التي يمكن أن تؤثر سلبا على استدامة الطاقات الحرارية.

كما لا حظ السيدات والسادة المستشارون أن الإنجازات المحققة، رغم أهميتها، تثير أسئلة جوهرية بخصوص آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين، حيث أن أسعار الكهرباء لا زالت مرتفعة، وبلادنا تصنف في المراتب الأولى عربيا من حيث غلاء الكهرباء الموجه إلى استهلاك الأسر، كما أن آثارها المتوقعة في الحد من التلوث لا زالت غير ملموسة بسبب اعتماد بلادنا على الفحم الحجري لإنتاج أكثر من 50% من الكهرباء مع ما يعنيه ذلك من تداعيات صحية خطيرة على المواطنين بفعل انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت من المحطات الحرارية بكل من آسفي والمحمدية والجرف الأصفر، مما جعل بلادنا تحتل المرتبة 24 عالميا من بين الدول الأكثر تلويثا للهواء.

كما استفسر السادة المستشارون عن مصير ومستقبل شركة سامير وصناعة تكرير البترول بالمغرب، وعن استراتيجية الحكومة لإيجاد مالك جديد للشركة، وعن المانع من تأميمها علما أن التوفر على مصفاة هو عنوان للسيادة وسيضفي على قطاع المحروقات أخلاقيات جديدة وديناميةجديدة، وستكون درعا واقيا للمواطنين من جشع شركات المحروقات.

وأثار السادة المستشارون الانتباه إلى ظروف العمل الصحية التي يواجهها عمال وعاملات محطات الوقود (35000)، والتي يصل عددها إلى 2600 محطة وقود، وما يواجهونه من مخاطر صحية متعددة، ومن ضغوطات نفسية جراء العمل الشاق والتي لا يمكن للعاملات والعمال تحمله، خاصة بعد تقدمهم في السن.

أما فيما يخص قطاع التنمية المستدامة، فقد سجل السيدات والسادة المستشارون بكل إيجابية مسار إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي عرفها مجال قطاع التنمية المستدامة، سواء تعلق الأمر بالتقييم البيئي، أو التي تتعلق بتغير المناخ أو التي تخص تدبير النفايات والتخلص منها، أو تحديد المواصفات الخاصة بجمع ونقل وتخزين

ومعالجة نفايات المركبات الثنائية الفينيل متعدد الكلور، والتخلص منها، ولا سيما مسألة إحداث الوكالة الوطنية للبيئة والمناخ.

كما أكدوا على ضرورة التنزيل الأمثل لهذا الإطار المرجعي الجديد الذي يؤسس لحكامة تدبيرية حديثة في مجال التقييم البيئي، كمنطلق وبديل متجدد، لتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القانوني والتخطيط، والحكامة، ووصولا إلى مراحل التتبع المستمر والمراقبة القبلية والبعدية، والتقييم الدوري للمؤشرات المحصل عليها، وهو الأمر الذي يتطلب تعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة.

كما ثمن السيدات والسادة المستشارون انخراط بلادنا في مجموعة من البرامج الوطنية في مجال التنمية المستدامة التي تخص المجالات التالية:

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية.

- البرنامج الوطني لتثمين النفايات.

- البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث.

وفي هذا السياق، تم التطرق إلى ما تتعرض له العديد من الأنهار والوديان والمجاري من ظاهرة التلوث بمادة المرجان مع حلول كل موسم جني الزيتون، إذ يتم طرح مادة المرجان من طرف معاصر الزيتون وأرباب المطاحن التقليدية والعشوائية التي يفوق عددها المئات، والتي يعمد أصحابها إلى التخلص من مادة المرجان السائلة الملوثة بطرحها بالأنهار، من خلال قنوات الصرف الصحي، أو من خلال إلقائها مباشرة بالأودية التي غالبا ما تخترق عددا من الدواوير والجماعات، قبل أن تصل إلى الأنهار، ملحقة أضرارا بالأراضي الزراعية والفرشة المائية للآبار المجاورة.

ودعوا في هذا الصدد إلى ضرورة تقنين شروط منح رخص إحداث معاصر الزيتون، وترحيل المعاصر المتواجدة في المجال الحضري إلى مناطق نائية وغير مأهولة بالسكان وفق معايير علمية دقيقة تحترم البيئة.

كما أشار السيدات والسادة المستشارون إلى بعض الملاحظات همت النقط التالية :

- ضرورة العمل على تطوير مشاريع ترابية للاقتصاد الأخضر تراعي خصائص ومؤهلات كل منطقة على حدى.

- تعزيز الكفاءات وتوفير التكوين في المهن الخضراء، مع وضع الإجراءات الضرورية لتشجيع مبادرات البحث والتطوير والابتكار في هذا المجال.

- تعزيز التربية البيئية والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة والانخراط في مجهودات حماية النظم البيئية.

- تعزيز انخراط المجتمع المدني في مجهودات المحافظة على البيئة، بالنظر لدوره الفعال في التأطير والتثقيف والمساهمة في الحفاظ على البيئة.

جواب السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

في مستهل جوابها، تقدمت السيدة الوزيرة بجزيل الشكر والامتنان للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم البناء من خلال أسئلتهم القيمة واقتراحاتهم الهادفة التي تدل على مدى اهتمامهم بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، والذي يحضى بعناية مولوية سامية، اعتبارا لدوره الفعال والأساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وأكدت عزمها وإصرارها على بدل المزيد من الجهود لتفعيل وتنزيل الأوراش الكبرى التي لها صلة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وكذلك عزمها على تجاوز الصعوبات والإكراهات المطروحة على الصعيد الوطني والصعيد الجهوي والدولي، من خلال التركيز على تحقيق الأهداف المسطرة وتقليص الفاتورة الطاقية عن طريق تأمين تزويد البلاد بالطاقة المطلوبة وفي أحسن الظروف وبكلفة مناسبة، وبمرونة المزيج الطاقي، وتنوعه، ومرتكزا على تعبئة الموارد الوطنية وتعزيز حصة الطاقات المتجددة في هذا

المزيج وبعض الطاقات الأخرى بمافيها الغاز الطبيعي، وتفعيل تدابير النجاعة الطاقية لتقليص الاستهلاك الطاقي دون الإغفال عن المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث، ومواصلة البحث والتنقيب خصوصا على الغاز الطبيعي وتطوير المنشآت الضرورية لتعزيز قدرات التخزين واستقبال الهيدروكاربورات بالإضافة إلى الرفع من الجاذبية المعدنية والجيولوجية للبلاد.

أما فيما يخص التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة، أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه تم اعتماد سياسة شاملة ومتكاملة تهدف إلى المساهمة في تحسين الإطار البيئي لعيش المواطن من خلال برامج التأهيل البيئي وتطوير صناعة تثمين النفايات وتشجيع نظام الجمع الانتقائي والفرز بغية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والدائري، فضلا عن دعم مشاريع مكافحة التلوث الصناعي عبر آليات تحفيزية بهدف تأهيل اقتصادنا الوطني ورفع قدراته التنافسية.

وأضافت السيدة الوزيرة أن هذه السياسة ارتكزت على تعزيز الرصد والمراقبة البيئية والمساهمة في حماية الأوساط الطبيعية وحماية التنوع

البيولوجي، مع السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال مكافحة تغير المناخ.

وأوضحت السيدة الوزيرة أنه للمساهمة في خلق تعبئة عامة حول البيئة والتنمية المستدامة، تم وضع مجموعة من البرامج للتوعية والتحسيس كما تم خلق دبلوم الماستر في مجال التغير المناخي، بالإضافة إلى تعزيز دور جمعيات المجتمع المدني من خلال وضع برنامجين أساسيين لتقوية القدرات والتكوين ودعم تمثيلية الجمعيات في مجموعة من الهيئات التي لها اهتمام بشؤون البيئة، مع تمويل المشاريع البيئية في جميع جهات المملكة.

وبالنسبة للتعاون، فقد أكدت السيدة الوزيرة على تعزيز التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف وتقوية الإندماج الجهوي وإعطاء نفس جديد لعدد من الأوراش التي لها علاقة بالبحث والتطوير والإبتكار في كل هذه المجالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

كما ركزت السيدة الوزيرة على تعزيز آليات الحكامة على كافة المستويات مع مواكبة كل الاوراش بالمواكبة والتتبع مع إجراء مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية.

كما عبرت السيدة الوزيرة عن تطلعها للتعاون مع البرلمان لبلورة وتجويد وإخراج النصوص التي لها علاقة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وبخصوص معاصر الزيتون، أكدت السيدة الوزيرة أن هذه الإشكالية تتكرر بانتظام خصوصا في جهة فاس- مكناس. وتؤدي إلى تلوث المياه السطحية، وفي هذا الصدد تم التوقيع على اتفاقية إطار لتجميع ومعالجة وتثمين النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن قطاع زيت الزيتون، بشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، ووزارة التجهيز ووزارة التجهيز ووزارة الداخلية بالجمعية المهنية للزيتون للفترة 2020-2024 بتكلفة مالية قدرها 185 مليون درهم منها 60مليون درهم مساهمة من قطاع التنمية المستدامة، وتم تخصيص 20 مليون درهم في إطار المخطط

المديري الجهوي لجهة فاس مكناس مع إصرار الوزارة على متابعة هذه المخططات وتنزيل هذه الاتفاقية الإطار.

وسيتم تعميم هذه التجربة في حالة نجاحها على جهات أخرى وخاصة الجهات المتضررة من التلوث والجفاف خصوصا الجهة الشرقية.

وعن تدبير النفايات أوضحت أنه لتدارك الخصاص في هذا المجال والتغلب على الإشكاليات البيئية المرتبطة بتدبير ومعالجة النفايات تم عقد شراكة مع وزارة الداخلية من أجل إعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها بلغ حجم الاستثمار في إطار هذا البرنامج إلى حدود سنة 2021، 21 مليار درهم، وعرفت مؤشرات قطاع تدبير النفايات تطورا ملحوظا، من خلال الرفع من نسبة جمع النفايات إلى 96% إلى حدود سنة 2021 والمساهمة ب 75 مليون درهم للجمع والتثمين الطاقي للأكياس البلاستيكية.

وفي أفق وضع إطار حكامة جديدة لتدبير قطاع النفايات تم القيام بدراسة لتقييم البرنامج ومراجعة النموذج المؤسساتي والقانوني والمالي المتعلق بتدبير النفايات ببلادنا.

وعلاقة بوضعية شركة سامير، أوضحت السيدة الوزيرة أن هذا الإكراه الكبير المطروح على بلادنا، بالنظر لتأثيره على الجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي، بين يدي القضاء.

وفي الختام، أعربت السيدة الوزيرة عن استعدادها الدائم للتجاوب الفعال والدائم مع مجلسنا الموقر، لبرمجة أيام دراسية أو عقد اجتماعات اللجنة لتعميق النقاش حول القضايا المرتبطة بالقطاع، او للقيام بزيارات ميدانية لتقريب السيدات والسادة المستشارين من مجالات اشتغال الوزارة والمؤسسات التابعة لها.

عرض السيدة الوزيرة

Royaume du Maroc
Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable

المملكـــة المغـربيـــة
وزارة الانتقـــــال الطـــاقـــي والتنميـة المستـدامـــة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022

لجنة القطاعات الإنتاجية

بمجلس المستشارين

السيدة ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

نونبر 2021

الإطار الاستراتيجي للعمل

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030

1

تم اعداد الاستراتيجية بناء على عدة مرجعيات مهيكلة (دستور المملكة الذي كرس الحق في التنمية المستدامة و القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي الزم الحكومة بوجب اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2

اعتماد الإستراتيجية من طرف المجلس الوزاري برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

25 يونيو 2017

لتحقيق الرؤية الاستراتيجية المتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد اخضر شامل ومندمج ببلادنا في أفق 2030، تم تحديد 7 رهانات كبرى و31 محور استراتيجي و 137 هدف

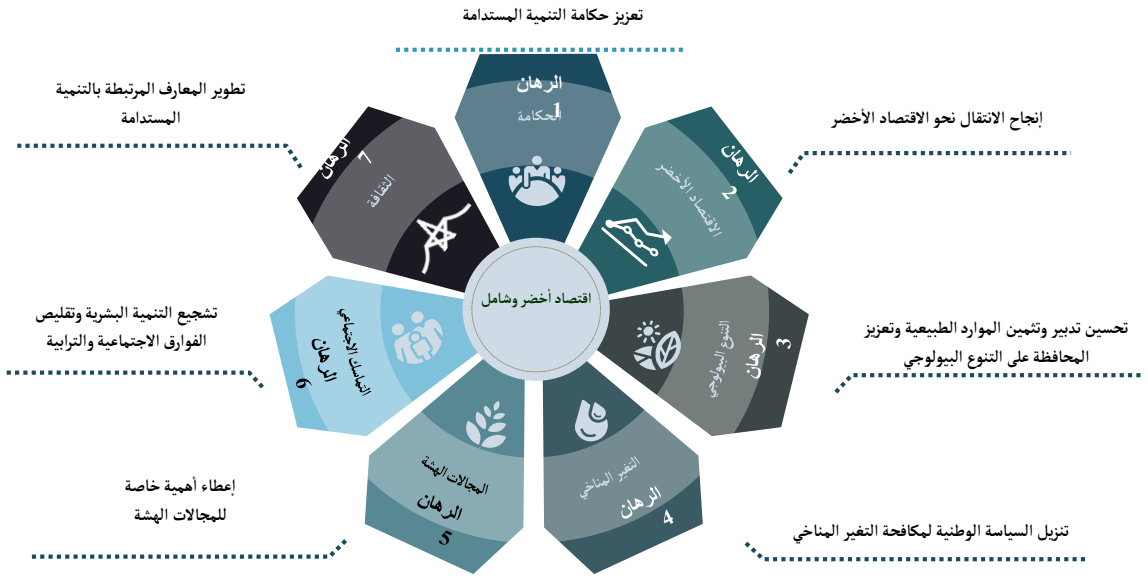

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030

حصيلة 2021:

- اعداد التقرير السنوي للتقدم المحرز في تنزيل هذه الاستراتيجية خلال سنة 2020 وتقديمه للجنة تتبع ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ؛
- إنجاز دراسة تقييمية للاستراتيجية تفعيلا لتوصية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

برنامج عمل 2022:

- إعداد خارطة الطريق تبعا لمخرجات الدراسة من أجل ملائمة الاستراتيجية مع المستجدات الوطنية والالتزامات الدولية ؛
- تعبئة القطاعات والجهات المعنية من أجل تسريع تنزيل مخطط مثالية الإدارة على المستوى الوطني والجهوي.

الاستراتيجية الطاقية الوطنية

الأهداف الرئيسية والتوجهات الاستراتيجية

4 أهداف رئيسية

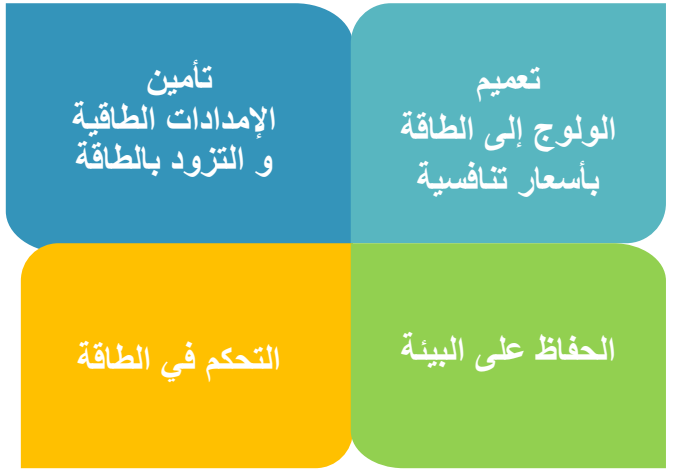

5 توجهات استراتيجية

باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية

تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة

جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية

تعزيز الاندماج الجهوي

التنمية المستدامة

إطلاق إصلاحات وبرامج ومشاريع لتحقيق أهداف وتوجهات الاستراتيجية الطاقية الوطنية

يتعلق الأمر بمواصلة الفتح التدريجي للسوق الوطنية للكهرباء من مصادر متجددة وذلك لبلوغ الأهداف المسطرة من خلال إصلاح الإطار التشريعي، وفتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقات المتجددة، وإرساء هيكلة مؤسساتية جديدة للقطاع، بالإضافة إلى تنزيل خرائط الطريق الوطنية المتعلقة بتطوير مصادر الطاقات النظيفة لضمان استدامة المزيج الطاقي خاصة الطاقة الهيدروجينية والتثمين الطاقي للكتلة الحيوية، وكذا اعتماد الغاز الطبيعي ووضع الإطار القانوني والوسائل اللوجستيكية المتعلقة به، هذا بالإضافة إلى تنزيل الرؤية الاستراتيجية في مجال النجاعة الطاقية.

تعليمات ملكية جديدة لتطوير وتسريع الانتقال الطاقي بالمملكة المغربية

- رفع الطموحات المسطرة مبدئيا في مجال الطاقات المتجددة، والمدعوة بذلك إلى تجاوز الهدف الحالي لـ 52 بالمائة من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030.
- تكثيف وتشجيع قوة تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتذى به، من خلال اللجوء قدر الإمكان إلى استعمال الطاقات المتجددة، ومن ثم الرفع من مستوى النجاعة الطاقية وتسجيل اقتصاد نوعي.
- اعتماد برنامج مندمج إضافي يروم تدعيم جميع محطات تحلية المياه المبرمجة بوحدات لإنتاج الطاقات المتجددة، قصد تمكينها من استقلالية واقتصاد في الطاقة، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أولوي على المخزونات المتوفرة بالقرب من المحطات، على غرار حقل الطاقة الريحية بالداخلة.
- استكشاف مصادر جديدة للطاقة من قبيل التثمين الطاقي للنفايات (الكتلة الحيوية) بالمدن الكبرى مثل التجمع الحضري للدار البيضاء.

ترأس جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لجلسات عمل خصصت لقطاع الطاقات المتجددة

"...

وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته ، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، الجمعة 08 أكتوبر 2021

الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة

الجمعة 08 أكتوبر 2021

الإطار المؤسساتي والقانوني

الانتقال الطاقي

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة

(نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

إصلاح الإطار التشريعي للطاقات المتجددة

مشروع القانون رقم 40.19 يغير ويتمم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة (تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي وتمت إحالته على البرلمان)، يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان انفتاح أكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة لبلادنا لتتجاوز 52 % في أفق سنة 2030.

الإنتاج الذاتي للكهرباء

مشروع القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين **(تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي وستتم إحالته على البرلمان).**

استغلال الهيدروجين

مشروع قانون يؤطر إنتاج وتخزين الهيدروجين (في طور الإعداد). وذلك نظرا لأهمية الطاقة الهيدروجينية للنسيج الاقتصادي الوطني وخاصة القطاع الصناعي الذي يتطلب اعتماد أنجع الحلول وتعبئة كل الإمكانيات اللازمة لتعزيز قدرته التنافسية والاستجابة للمتطلبات الجديدة بهدف تطوير الصادرات الوطنية.

مسطرة خاصة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

مشروع قانون يتمم ويغير القانون رقم 40.09 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك من أجل تسريع وثيرة تعبئة الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة المتعلقة بالكهرباء والماء والتطهير في الآجال المحددة **(وهو حاليا لدى الأمانة العامة للحكومة قصد وضعه في مسطرة المصادقة).**

منح الصفة الضبطية لأعوان المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

مشروع قانون يغير ويتمم القانون رقم 40.09 السالف الذكر، لإعطاء الصفة الضبطية لأعوان المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تحرير المحاضر والإبلاغ عن التجاوزات التي تلحق أضرارا مادية بالمعدات المتعلقة بالكهرباء والماء والتطهير أو تؤدي إلى استعمالها غير المشروع **(تم إعداده ويتم حاليا تعميم هذا القانون على المؤسسات المكلفة بالتوزيع في إطار مشروع إعادة هيكلة قطاع توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل ومن تم إعادته إلى الأمانة العامة من أجل وضعه في مسطرة المصادقة).**

تنظيم مهنة الكهربائي المعتمد

مشروع قانون متعلق بتنظيم مهنة الكهربائي المعتمد وكذا مشروع مرسوم بتطبيق المواد 14 و19 و20 منه (تم إعدادهما وسيتم إحالتهما على الأمانة العامة للحكومة من أجل وضعهما في مسطرة المصادقة) بهدف تحديث النسيج الاقتصادي الحالي، من خلال تنظيم المهنة وإدماجها ضمن القطاع المنظم ومواءمة نظام اعتماد الكهربائيين على المستوى الوطني والرفع من التنافسية بين الكهربائيين وبين الشركات العاملة في مجال توزيع الكهرباء.

تتبع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة في إطار القانون رقم 13.09

مشروع مرسوم بتنفيذ القانون رقم 38.16، يتعلق بإعلام "الوكالة المغربية للطاقة المستدامة" من طرف مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، للتدخل بتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل **إنجاز منشآت الطاقات المتجددة اللازمة**، في حالة عدم استجابة قدرات إنتاج الكهرباء التي تم تطويرها في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة لأهداف البرمجة المتعددة السنوات لقدرات الإنتاج الكهربائي المصادق عليها من طرف الإدارة **(سيتم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل وضعه في مسطرة المصادقة بعد أن تم الأخذ بعين الاعتبار جميع ملاحظات الفاعلين).**

فتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط أمام الطاقات المتجددة

مشروع قرار مشترك لتحديد مسار الأظرفة المتعلقة بحقن الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط للفترة الممتدة من 2022 إلى 2031 **(تم التوقيع عليه من طرف هذه الوزارة وتمت إحالته على وزارة الداخلية للتوقيع عليه ومن تم نشره بالجريدة الرسمية).**

نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة

تم إبرام الاتفاقية الثلاثية بين الدولة والمكتب والوكالة وكذا نشر مشروع المرسوم الذي يهدف إلى المصادقة على هذه الاتفاقية، ويتم حاليا السهر على تفعيل مضامينها لمواكبة وتسهيل عملية نقل الأنشطة المذكورة.

تقنين قطاع الكهرباء

- **مشروع مرسوم بتطبيق المادة 10 من القانون رقم 48.15** القاضي بتحديد تعريفة الطاقة الكهربائية التكميلية وكيفيات احتسابها **(ستتم إحالته على وزارة الداخلية للتوقيع عليه بالعطف فور المصادقة عليه من طرف هذه الوزارة)؛**
- **مشروع مرسوم بتطبيق المادة 11 من القانون رقم 48.15** المحدد للمواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط والولوج وقواعد استعمال الشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط **(تم التوقيع عليه من طرف هذه الوزارة وإرساله إلى وزارة الداخلية من أجل التوقيع عليه بالعطف قصد وضعه في مسطرة المصادقة)؛**
- **مشروع مرسوم بتطبيق المواد 37 و39 و54 من القانون رقم 48.15** القاضي بتحديد سقف مبلغ مساهمة الأطراف التي أحالت النزاع على الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وسقف نسبة مساهمة مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومسيري شبكات توزيع الكهرباء في مداخيل الهيئة وكذا الفترة الانتقالية التي سيتولى فيها مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، تدبير عقود شراء الكهرباء المبرمة **(ستتم إحالته من على وزارة الداخلية للتوقيع عليه بالعطف بعد دراسة ملاحظاتها عليه).**

الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء

NATIONAL ELECTRICITY REGULATORY AUTHORITY

استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية

(نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

الأداء الطاقي الأدنى للأجهزة والتجهيزات

تـم إصـدار المرسـوم رقـم 2.20.716 المتعلـق بـالأداء الطـاقي الأدنـى **للأجهزة والتجهيزات** المستعملة بالكهرباء أو بالغاز الطبيعي أو بالمنتجات البترولية السائلة أو الغازية أو بالفحم أو بالطاقات المتجددة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطني، **في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 ابريل 2021.**

دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية

تمت المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.18.165 بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية بالمجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2019. وبعد دراسة ملاحظات وزارة الداخلية المتعلقة بدفتر التحملات، تمت إحالة هذا المشروع على رئاسة الحكومة من طرف الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 17 شتنبر 2021، قصد طلب التحكيم نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق مشترك بين الأطراف المعنية.

ترشيد استهلاك للطاقة

تمت بلورة مشروع مرسوم متعلق بتحديد قائمة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الملزمة بترشيد استهلاكها للطاقة مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الوزارات المعنية.

الافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي

في إطار فعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وكذا هيئات الافتحاص الطاقي، **توصلت الوزارة باثنين وثلاثين (32) طلبا للحصول على الاعتماد، وقد تم منح 20 اعتمادا للهيئات المعنية من أجل إنجاز الافتحاص الطاقي الإلزامي**

دراسة التأثير الطاقي والموافقة الطاقية

تمت بلورة مشروع مرسوم متعلق بدراسة التأثير الطاقي وقرار الموافقة الطاقية مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الوزارات المعنية.

الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية

تمت بلورة مشاريع القرارات لتحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة. **كما سيتم الشروع في إعداد مشاريع القرارات لتحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية** للدراجات ثلاثية العجلات والدراجات وبعض التجهيزات المستعملة في القطاع الفلاحي كالمضخات ووحدات التبريد.

الوكالة المغربية الطاقية

إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.20.393 بتطبيق القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة المغربية للنجاعة الطاقية تنفيذا لأحكام المرسوم رقم 2.21.839 المتعلق باختصاصات وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، فيما يتعلق بوصاية الدولة على الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.

إعادة تموقع شركة الهندسة الطاقية

سيتم تفعيل **إعادة تموقع شركة الهندسة الطاقية كشركة للخدمات الطاقية** تتولى الإشراف التقني على الطلبيات العمومية لإنجاز مشاريع النجاعة الطاقية لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

amee
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

شركة الهندسة الطاقية
SOCIÉTÉ D'INGÉNIERIE ÉNERGÉTIQUE

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في مجال المواد البترولية والغاز الطبيعي

(نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

الإصلاح العميق لقطاع المحروقات

سيتم العرض على مسطرة المصادقة مشروع قانون يغير ويتمم القانون رقم 67.15، ويهدف إلى **فتح المجال أمام استيراد الغاز الطبيعي المسال، وإحداث نشاط جديد يقتصر على تخزين المواد البترولية فقط**، قصد خلق فرص شغل جديدة وتعزيز ربط المغرب بالسلسلة اللوجستيكية العالمية.

تعزيزمراقبة جودة المواد البترولية وتبسيط المساطر

سيتم **العرض على مسطرة المصادقة مشروع مرسوم تطبيقي للقانون رقم 67.15**، والذي يهدف إلى **تنظيم كيفيات مراقبة جودة المواد البترولية وشروط اعتماد مختبرات التحاليل وإجراءات وشروط وضع نظام للتتبع والوسم وكذا تبسيط مساطر الحصول على رخص المنشآت**.

الغاز الطبيعي ما بعد الإنتاج

تم **إعداد المشروع النهائي للقانون رقم 94.17 المتعلق بقطاع الغاز الطبيعي** وإحالته من جديد على مجلس المنافسة، بعد الانتهاء من المشاورات المؤسساتية. ويهدف إلى تنظيم أنشطة شراء الغاز الطبيعي واستيراده وتحويله ونقله وتخزينه وتوزيعه وبيعه وكذلك إلى تقنين ومراقبة بناء وتشغيل البنيات التحتية اللازمة.

المخزون الاحتياطي من المواد البترولية

سيتم إخراج الورقة المرجعية **للمخزون الاحتياطي** ومواكبتها بالنصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية في إطار التوجيهات الملكية السامية.

نشاط نقل وتخزين الغاز الطبيعي

تم **إصدار مرسوم رقم 2.21.594 في 09 غشت 2021 يؤذن بموجبه للمكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن بإحداث شركة المساهمة المسماة « ONHYM Midstream Co SA » يتمثل نشاطها بنقل الغاز الطبيعي**، خصوصا تدبير وإنشاء وتطوير شبكات النقل وصيانة وإصلاح وتشييد البنيات التحتية المتعلقة بنقل الغاز، بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بتخزين المواد داخل خزانات أو تجاويف جيولوجية تحت الأرض. ويندرج مشروع إحداث هذه الشركة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الغاز.

التقييس

تم إصدار قرار رقم 1948.21 في 16 يوليو 2021 يتعلق بمميزات المنتوجات النفطية الكبرى، وذلك لملائمة هذه المميزات بالمعيار الأوربي Euro 6 الذي يهدف إلى السيطرة على تلوث المركبات.

وسيتم العمل خلال سنة 2022 على **إعداد المواصفات القياسية المتعلقة بمعايير السلامة لقطاع الغاز الطبيعي المسال**.

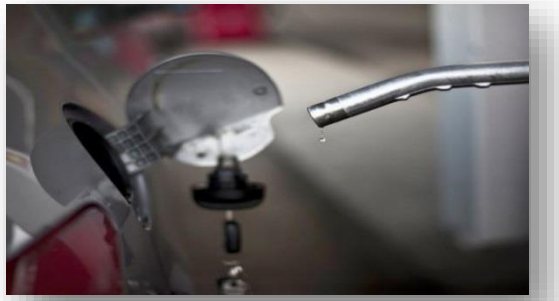

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجالي المعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر
(نصوص في طور الإعداد أو المصادقة)

المعادن

- **النصوص التي تم إصدارها سنة 2021 - 2020:**
  - **مرسوم رقم 2.19.543 بشأن مسطرة منح السندات المنجمية؛**
  - **مرسوم رقم 2.19.1021 بشأن مسطرة منح رخص البحث ورخص استغلال التجاويف؛**
  - **قرار مشترك لوزير الطاقة والمعادن والبيئة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2221.20 بشأن مسطرة منح السندات المنجمية؛**
  - **قرار رقم 1924.20 بتقسيم المنطقة المنجمية لتافيلات وفجيج إلى أجزاء؛**
  - **قرار رقم 2239.20 بشأن إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المسحوبة أو المتخلى عنها الى غاية دجنبر 2019.**
  - **قرار رقم 2357.21 بشأن إعادة منح رخص البحث ورخص الاستغلال المسحوبة أو المتخلى عنها الى غاية دجنبر 2020.**
- **نصوص في طور المصادقة :**

النظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية

تم إعداد مشروع القانون رقم 49.20 المتعلق بالنظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية (تمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة بعد تحيين الإمضاء).

استغلال الهيدروجين الطبيعي

تمت إحالة مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 21.90 المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها على مسطرة المصادقة والذي يهدف الى تقنين البحث واستغلال الهيدروجين الطبيعي

إصلاح الإطار التشريعي المتعلق بقطاع المناجم

تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 46.20 الذي يغير ويتمم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم بمجلس الحكومة يوم فاتح يوليوز 2021 وقد تمت إحالته على البرلمان.

المراقبة والوقاية من المخاطر

- **سنة 2021:**
  - إعداد **مشروعي مرسومين بتطبيق القانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة، ووضعهما قيد مسطرة المصادقة،** متعلقين ب:
    - مشروع مرسوم متعلق بتخزين وصنع المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية؛
    - مشروع مرسوم بتحديد تصنيف المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية ومناطق خطرها واعتمادها ووسمها وتصديرها وشرائها وبيعها ونقلها واستعمالها وإتلافها.
  - **استكمال إعداد النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16** والمتمثلة في إعداد مشاريع القرارات.
  - **إعداد مشروع المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.**
  - **إعداد 6 مشاريع قرارات وزارية بتطبيق مشروعي المرسومين السالفي الذكر.**
  - **استكمال إعداد مشروع مرسوم متعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.**
  - **إعداد قرار رقم 1845.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات اعتماد هيئات مراقبة آلات الضغط.**
  - **إعداد دورية مشتركة بين الوزارة ووزارة الداخلية المتعلقة بإشكالية مستودعي قنينات غاز البوطان.**
- **سنة 2022:**
  - **إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 22.16**، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بمشاريع القرارات والدوريات الضرورية لدخول القانون رقم 22.16 حيز التنفيذ.
  - **إصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15** القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 (22 فبراير 1973) المتعلق بمواد الهيدروكاربور.
  - **إصدار مشروع المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم.**
  - **وضع إطار قانوني وتنظيمي متعلق بآلات الضغط الغازي والبخاري عبر تحيين ومراجعة الترسانة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لصناعة واستعمال وتشغيل ومراقبة هذه الآلات لتتماشى والتطور الحاصل في هذا المجال.**
  - **إصدار قرار رقم 1845.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات اعتماد هيئات مراقبة آلات الضغط.**
  - **دراسة إمكانية إدخال في النصوص القانونية المنظمة للقطاع الأحكام التنظيمية المتعلقة بفرض إجراء دراسة المخاطر للمنشآت الطاقية والمعدنية ذات خطورة.**

قطاع التنمية المستدامة

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

الحكامة

- إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للبيئة والمناخ

التقييم البيئي

إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي ويتعلق الأمر ب:

- مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي ؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد كيفيات إجراء البحث العمومي المتعلق بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة ؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.

التنوع البيولوجي

- استكمال دراسة مشروع القانون رقم 56.17 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

التغير المناخي

- متابعة دراسة مقترح قانون يتعلق بتغير المناخ ؛

النفايات

- متابعة دراسة مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.
- نشر القرار رقم 422.21 بإجبارية تطبيق المواصفة القياسية المغربية NM EN 15359 المتعلقة بالمحروقات البديلة (RDF) الخصوصيات والأصناف بالجريدة الرسمية عدد 6974 بتاريخ فاتح ابريل 2021.
- إعداد قرار بشأن تحديد المواصفات الخاصة بجمع ونقل وتخزين ومعالجة نفايات المركبات الثنائية الفينيل متعدد الكلور والتخلص منها ، الذي تم إعداده للوفاء بالتزامات بلادنا اتجاه اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (في طور النشر بالجريدة الرسمية).

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

الساحل

- اعداد مشروع مرسوم متعلق بالمخطط الوطني للساحل ؛

الهواء

- نشر قرارين ، القرار الأول رقم 2323.20 متعلق بتحديد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية الناتجة عن أنشطة قطاع السيراميك والقرار الثاني رقم 21.2251 يهم تحديد شروط المصادقة على المركبات وفقا لمتطلبات المحرك من الوقود **(معيار أورو 6)** ؛
- إعداد مشروع مرسوم يغير ويتمم المرسوم رقم 2-09-286 المتعلق بتحديد معايير جودة الهواء وكيفيات إقامة شبكات الحراسة ؛
- مراجعة المعايير المتعلقة بالقرار المشترك رقم 18-1504 الذي تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للانبعاثات المتأتية من منشآت إنتاج الإسمنت والمنشآت المنتجة للإسمنت المثمنة للنفايات بالإحراق ؛
- إعداد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاعات الآجور والصناعات المعدنية وقطاع الفوسفاط والمحطات الحرارية والسكر.

مدونة البيئة

- اعداد **مشروع قانون بمثابة مدونة للبيئة** لتجميع النصوص القانونية والمقتضيات البيئية المتفرقة وتسهيل الولوج إليها.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

برنامج عمل 2022:

- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والتقييم البيئي والمناخ والنفايات ؛
- المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية.

الأوراش والبرامج

الانتقال الطاقي

الطاقة

الكهرباء والطاقات المتجددة

مساهمة مشاريع الطاقات المتجددة في تحسن الوضعية الطاقية الوطنية

القدرة المنشأة من مصادر متجددة (بالميغاواط)

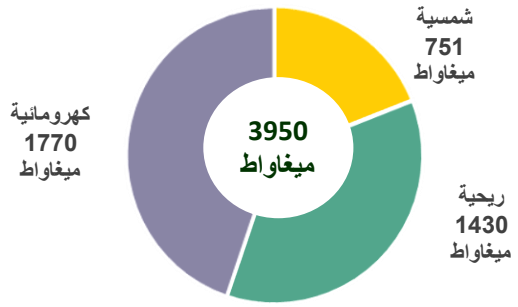

- **3951 ميغاواط** كقدرة منشأة من أصل متجدد، ما يمثل حوالي **37,2% من إجمالي القدرة الكهربائية المنشأة.**

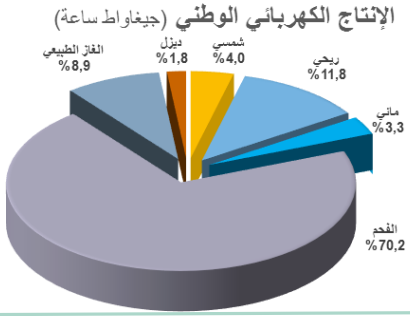

- مساهمة الطاقات المتجددة بحوالي **20 % في تلبية الطلب الكهربائي.**

- **توفير هامش مريح** مهم لتدبير التوازن بين العرض والطلب.

- **تراجع نسبة التبعية الطاقية.**

1814 MW | 1873 MW | 350 MW

- **4037 ميغاواط إضافية** بحلول عام 2025 من مصادر متجددة.
- **إنجاز وسائل إنتاج مرنة لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة وخاصة محطات توليد الطاقة عن طريق الضخ ومحطة حرارية باستعمال الغاز الطبيعي (450 ميغاواط).**

تقوية القدرات الإنتاجية الكهربائية من مصادر متجددة

المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب
Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable

- دخول حيز التشغيل **الحقلين الريحين جبل خلادي (120 ميغاواط) والحقل الريحي ميدلت (210 ميغاواط)**، سنة 2020.
- متابعة تطوير وإنجاز مختلف الحقول الريحية المرخصة في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، **9 مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 794 ميغاواط واستثمار اجمالي يناهز 11,86 مليار درهم.**

masen
طاقة مستدامة للتنمية

- تشغيل **المحطة الشمسية "نور تافيلالت-أرفود" بقدرة 40 ميغاواط.**
- متابعة تطوير وإنجاز **محطتين شمسيتين بقدرة إجمالية 40 ميغاواط وباستثمار إجمالي يناهز 340 مليون درهم**، في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.
- متابعة تطوير وإنجاز في إطار الإنتاج الذاتي **مشاريع الطاقة الشمسية** : ابن جرير (**18 ميغاواط**) و 4 محطات أخرى (**6,19 ميغاواط**) من طرف القطاع الصناعي، وتشغيل محطة شمسية فوتوضوئية بقدرة **1 ميغاواط** بالجديدة من طرف القطاع الصناعي.
- بلورة والإعلان عن طلبات العروض لإنجاز **برنامج من الطاقة الشمسية الفتوضوئية، بقدرة إجمالية تناهز 400 ميغاواط** وذلك في إطار القانون رقم 09-13.وسيتم الشروع في استغلال هذه المشاريع في سنة 2023.

- متابعة أشغال إنجاز **محطة تحويل الطاقة عبر الضخ «عبد المومن» بقدرة 350 ميغاواط وباستثمار يناهز 3,2 مليار درهم**، ومن المرتقب أن تدخل حيز التشغيل سنة 2022.
- متابعة أشغال **تطوير 17 مشروع محطة كهرومائية صغرى بقدرة إجمالية تناهز 230 ميغاواط وباستثمار يقدر بحوالي 5،76 مليار درهم**، في إطار القانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

أهم البرامج والمشاريع في إطار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي

- تحيين المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي(*) **وبرمجة إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 4487 ميغاواط خلال الفترة 2021-2025، منها 4037 ميغاواط من مصادر متجددة (90% من القدرة الإضافية)** و450 ميغاواط باستعمال الغاز الطبيعي لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للمصادر المتجددة، **حيث سيساهم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف مالي يقدر ب 7,1 مليار درهم. ومواكبة تنفيذ هذا المخطط ببرنامج استثماري يهم تطوير وتقوية وإعادة تأهيل وصيانة منشآت شبكة النقل الكهربائية، خلال الفترة 2021-2024، بكلفة إجمالية تقدر ب 8,76 مليار درهم.**

- استكمال إنجاز الدراسة المتعلقة **بتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد عالي والعالي والمتوسط من أجل استقبال مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة**، حيث ستمكن هذه الدراسة من إعداد منهجية ونموذج مرجعي لتحديد القدرة الاستيعابية للشبكات الكهربائية، بهدف تجنب الممارسات التمييزية فيما يتعلق بمعالجة طلبات الترخيص لتطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (من المرتقب الانتهاء من إنجاز هذه الدراسة مع متم سنة 2022).

- إنجاز دراسة متعلقة **بوضع نظام لإصدار شهادات أصل الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في المغرب، وذلك من أجل تشجيع تصدير الكهرباء المنتجة انطلاقا من مصادر متجددة إلى أوروبا**، مما سيمكن المغرب من التحول من وضعيته كبلد مستورد إلى بلد مصدر للكهرباء. كما سيمكن هذا النظام من درء الصعوبات التي تواجهها الشركات المغربية المصدرة بشكل أساسي إلى دول الاتحاد الأوروبي، والتي تستخدم مصادر الطاقة في عملياتها الصناعية، وكذا الرفع من تنافسيتها. ويتم حاليا إعداد الشروط المرجعية لهذه الدراسة (يمكن إنجاز هذه الدراسة خلال النصف الأول من سنة 2023 بإيجاد التمويل اللازم).

- إنجاز دراسة متعلقة بإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي **لتطوير التنقل الكهربائي في المغرب، من أجل تسريع الانتقال الطاقي من خلال الاقتصاد في استهلاك الوقود الأحفوري، واستخدام الموارد الوطنية والحفاظ على البيئة**. ويتم حاليا إعداد الشروط المرجعية لهذه الدراسة (يمكن إنجاز هذه الدراسة خلال النصف الأول من سنة 2023 بإيجاد التمويل اللازم).

- **بلورة استراتيجية وطنية لتخزين الطاقة الكهربائية** (بحلول منتصف سنة 2023) لمواكبة الطبيعة المتذبذبة للطاقات المتجددة وتطوير وسائل مرنة لإنتاج الطاقة الكهربائية بهدف ضمان استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية وتسريع وثيرة الانتقال الطاقي الذي تعرفه البلاد.

- العمل على تنزيل **برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية من أصل متجدد من أجل تحقيق الإقلاع الصناعي ومواكبة التحديات الخارجية خاصة تطبيق الاتحاد الأوروبي ضريبة الكربون الحدودية انطلاقا من سنة 2023**، حيث تعتبر المنطقة الصناعية لمدينة القنيطرة المرحلة الأولى من هذا المشروع (الشطر الأول 160 جيغاواط ساعة. وباقي المناطق الصناعية ذات الأولوية في المرحلة الثانية بطاقة تقدر ب 800 جيغاواط ساعة).

- **تزويد محطات تحلية مياه البحر باللجوء إلى الطاقات المتجددة وخاصة الريحية والشمسية** (أول مشروع يوجد قيد التطوير بمنطقة الداخلة، وقد تم الترخيص للحقل الريحي الذي سيزود هذا المشروع بالطاقة الكهربائية من مصدر ريحي خلال سنة 2021 ومن المتوقع أن يدخل حيز التشغيل سنة 2024).

- **الشروع في تنزيل خارطة الطريق الوطنية للطاقة الهيدروجينية على المدى القريب 2030 والمتوسط 2040 والبعيد 2050** والتي تروم تأطير الإنتاج واللوجستيك وتصدير الهيدروجين، حيث أن المغرب يمكنه **استقطاب ما يناهز 4 % من السوق الدولية للطاقة الهيدروجينية.**

- **بلورة خارطة طريق وطنية للتثمين الطاقي للكتلة الحيوية في أفق سنة 2030**، بهدف الاستغلال الأمثل للمؤهلات المهمة التي تتوفر عليها بلادنا من الطاقة الحيوية والمتمثلة في وجود **مكمن طاقي هام يناهز 20 مليون ميغاواط ساعة في السنة (النفايات المنزلية والمتأتية من قطاعي الفلاحة والغابات وكذا المياه العادمة).**

- **الشروع خلال سنة 2022 في بلورة مشروع خارطة طريق لتطوير طاقة التيارات البحرية.**

- تفعيل مشروع **"الرؤية الاستراتيجية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية في أفق سنة 2030"** وذلك في إطار الاستعمال السلمي للتقنيات النووية وتشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات السوسيواقتصادية.

تحيين الاستراتيجية الطاقية الوطنية للأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي

(*): في انتظار المصادقة على مخطط التجهيز الكهربائي من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

البحث والتطوير والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

- الشروع في استغلال منصة البحث والتطوير للطاقة الخضراء (210 مليون درهم) وبناء منصة أخرى خاصة بالبنايات الخضراء والشبكات الذكية (252 مليون درهم)، والشروع في تطوير منصات أخرى (أكثر من 500 مليون درهم).

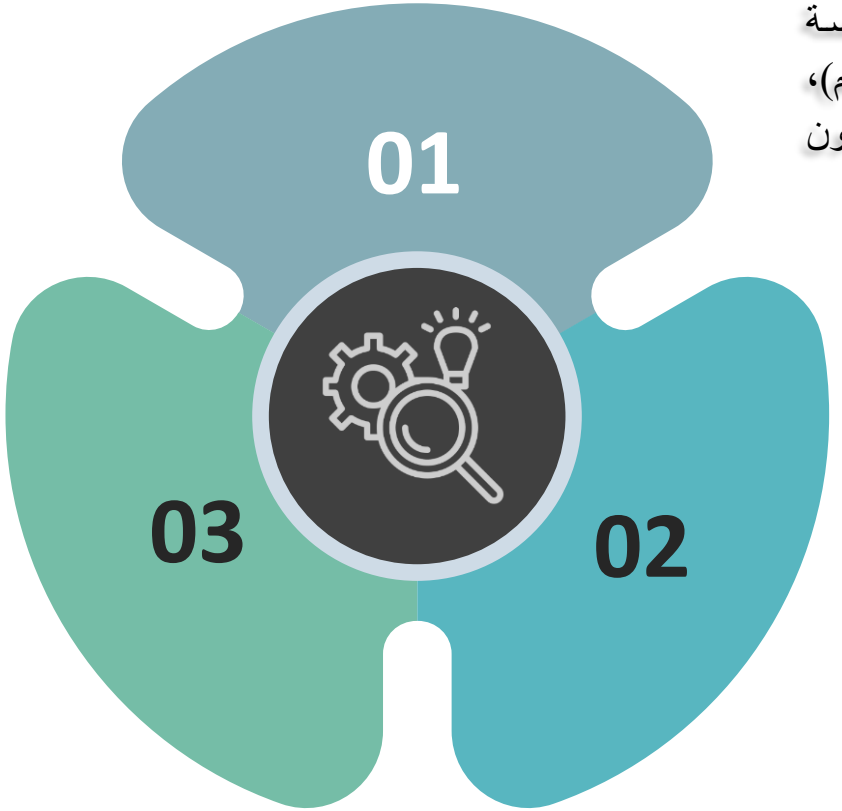

- مواكبة أكثر من 60 مشروعا للبحث والتطوير (70% منها توفر مؤهلات هامة للتطوير والتثمين)، بغلاف مالي يناهز 285 مليون درهم منها، 47% ممولة من طرف معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة والباقي من طرف الفاعلين الصناعيين والتعاون الدولي

- اعتماد استراتيجية جديدة في مجال البحث والتطوير للفترة 2021-2030، تهدف بالأساس ترسيخ مكانة المغرب على المستوى الدولي في مجال الانتقال الطاقي، وكذا التركيز على مواضيع ذات الأولوية للمنظومة الطاقية الوطنية.

تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية

مشروع الربط الكهربائي بين المغرب و البرتغال (1000 ميغاواط)
دراسة الجدوى قيد الإنجاز

الربط الكهربائي بين المغرب و إسبانيا
- تشغيل الخط الأول من فئة 400 ك ف سنة 1997.
- التعزيز بخط ثاني من فئة 400 ك ف سنة 2006.
- قدرة التبادل : 1400 MW.
- القدرة التجارية : 900 MW.

مشروع تعزيز الربط الكهربائي مع إسبانيا بخط ثالث
- التوقيع في 13 فبراير 2019، على مذكرة تفاهم بين المغرب وإسبانيا من أجل إنجاز خط كهربائي ثالث في أفق سنة 2026.
- تم عقد عدة اجتماعات بين المكتب و الشركة الكهربائية الاسبانية أسفرت عن اختيار الحل التقني للرفع من القدرة التجارية الحالية من 900 ميغاواط إلى 1550 ميغاواط بتكلفة تقديرية تناهز 158 مليون يورو.

خط الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا
- إدماج الأنظمة الكهربائية لغرب إفريقيا في الشبكة الأوروبية عبر خط الربط المغرب-إسبانيا.
- تثمين موارد الطاقات المتجددة بالمنطقة.
- تشجيع إنشاء سوق كهربائية جهوية.
- تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم، بشأن التعاون الثنائي في مجال الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا، من أجل تطوير وإنجاز هذا المشروع، وموافاة الجانب الموريتاني بتاريخ 25 نونبر 2020 به قصد إبداء الرأي، على أن يتم توقيعها في مناسبة قادمة تجمع بين البلدين.

خط الربط الكهربائي بين المغرب و الجزائر
- تشغيل خط من فئة 225 ك.ف سنة 1988.
- تشغيل الخط الثاني من فئة 225 ك.ف سنة 2006.
- التعزيز بخط 400KV سنة 2009.
- القدرة : 1200 MW.

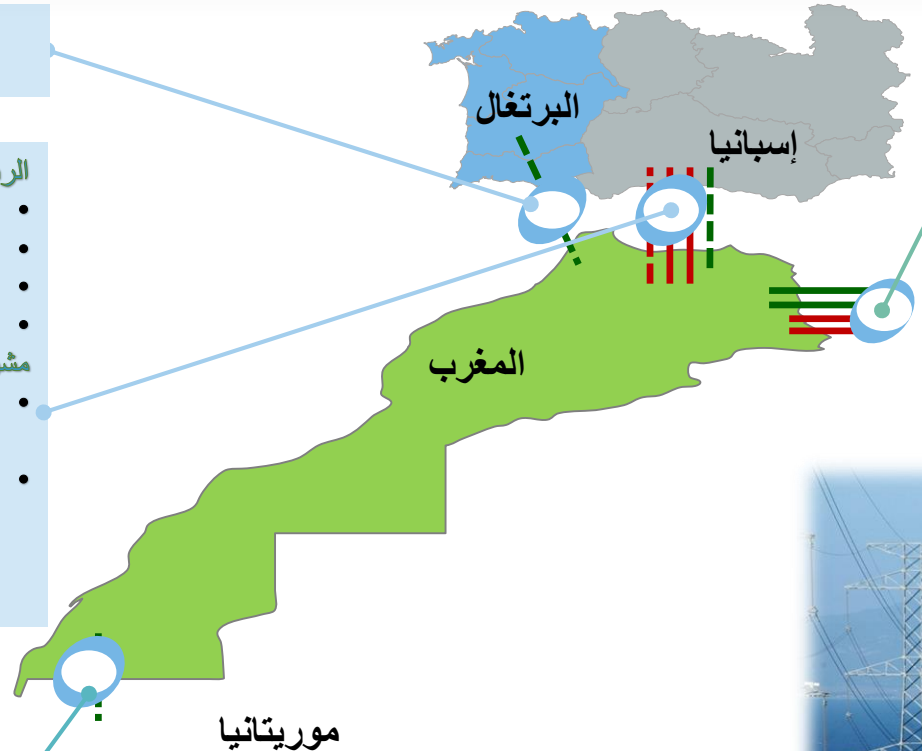

التنزيل الفعلي للإعلان المشترك الموقع بين المغرب والدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال) من أجل تعزيز التبادل المستدام للكهرباء بين الدول الموقعة، حيث تم إعداد الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم من أجل رفع المعيقات التقنية والقانونية أمام تبادل الكهرباء ذات أصل متجدد بين هذه الدول، في انتظار توقيعها.

التقنيات النووية

الإنجازات

- مواصلة تأهيل الإطار التنظيمي للقانون رقم 142.12 المتعلق بالسلامة والأمن في المجالين النووي والإشعاعي من خلال :
  - إعداد ونشر في الجريدة الرسمية نصين تطبيقيين لهذا القانون (المرسوم رقم 2.20.131 المتعلق بالتراخيص والتصاريح بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية وقرار لرئيس الحكومة رقم 3.12.21 بشأن تحديد مستويات الإعفاء المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية)
  - دراسة ثلاث مشاريع مراسيم إضافية في إطار المجلس الوطني للطاقة النووية.
- تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية:
  - الشروع في تعديل القانون 12.02 المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة حدوث ضرر نووي وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات اتفاقية التعويض الإضافي في حالة الضرر النووي.
  - إعداد المرسوم الذي تمنح بموجبه ضمانات الدولة في حالة وقوع أضرار نووية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2021.
- تشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات السوسيواقتصادية:
  - تنزيل البرنامج الإطار الوطني للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2018-2023 في مجال الاستعمال السلمي للطاقة النووية من خلال إدارة وتقييم المشاريع المبرمجة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية برسم الدورتين 2018/2019 و 2020/2021.
  - ترسيخ المكانة الجهوية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية من خلال برامج التكوين والخبرة في العلوم والتكنولوجيا النووية، حيث يستفيد سنويا أكثر من 200 مهنيا من مختلف المؤسسات الإفريقية من برامج التكوين، بالإضافة إلى تقديم أكثر من 30 خبرة على المستوى الجهوي.
  - مواكبة التطور الذي يعرفه الطب النووي بالمغرب من خلال تغطية أكثر من نصف احتياجات مختلف أقسام الطب النووي بالمواد الصيدلانية المشعة المستوردة والعمل على تطوير الإنتاج المحلي لهذه المواد، وقد حصل المركز على رخصة إنتاج و تسويق مادة اليود 131 المشع بالمفاعل النووي.

أمسنور
AMSSNuR

المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية

الآفاق

- مواصلة تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وكذا بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية،
- مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا التعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية المقدمة لفائدة الدول الإفريقية،
- تجويد تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي،
- تتبع تفعيل مشروع "الرؤية الاستراتيجية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية في أفق سنة 2030" وذلك في إطار الاستعمال السلمي للتقنيات النووية،
- تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية،
- تعزيز برامج التكوين المهني في مجال الأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي،
- مواصلة تنفيذ مشاريع تطوير وإنتاج المواد الصيدلانية المشعة، بما في ذلك إنتاج محلول اليود المشع 131.

النجاعة الطاقية

اعتماد مقاربة جديدة لتعزيز النجاعة الطاقية

- احترام المشاريع الاستثمارية الجديدة لمبادئ النجاعة الطاقية.
- إدماج إلزامية احترام النجاعة الطاقية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة.
- هيكلة وتطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية.
- جعل النجاعة الطاقية في صلب اهتمامات المهنيين والمواطنين.
- تقوية القدرات المالية والمؤسساتية وتقييم برامج النجاعة الطاقية.

جرد 80 تدبيرا ستمكن من تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي يقدر بحوالي 20% في أفق 2030

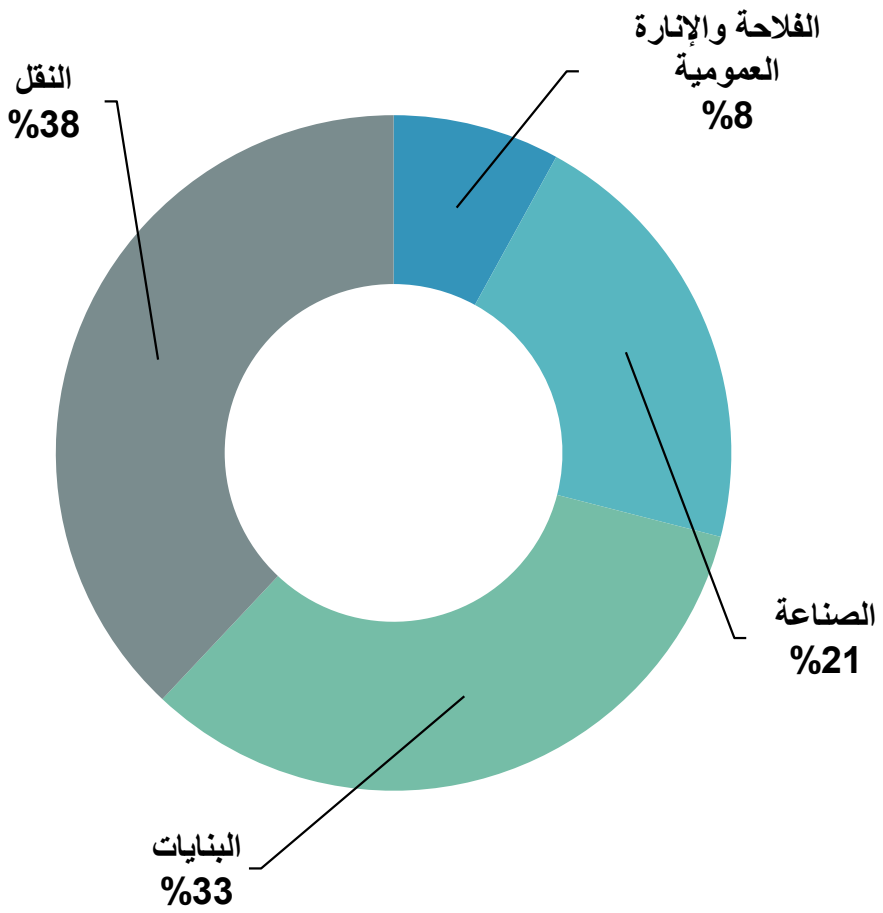

المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقبة في مجال النجاعة الطاقية

- بلورة **برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات والبنايات والمؤسسات العمومية** في إطار مثالية الإدارة العمومية بالتنسيق مع عدة وزارات ومؤسسات عمومية
- تأهيل **1500 مسجد** وبرمجة تأهيل **1300 مسجد** ، في اطار**برنامج التأهيل الطاقي للمساجد على الصعيد الوطني**.
- وضع **برنامج وطني يروم الرفع من نسبة استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي** خاصة استعمال تقنيات الطاقة الشمسية في ضخ الماء.
- إدماج **تقنيات النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية** من خلال المساهمة في تنزيل البرنامج الوطني للإنارة العمومية بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- إبرام **اتفاقيات للشراكة لتطوير النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة**، طبقا للميثاق الجماعي، . وقد تم التوقيع على 5 اتفاقيات للشراكة في انتظار المصادقة على باقي الاتفاقيات من طرف المجالس الجهوية المعنية.
- تنزيل مضامين **مخطط العمل المنبثق عن اتفاقية الشراكة بين وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة** لتطوير البنايات المستدامة
- يتم في إطار **البرنامج السنوي للمواصفات القياسية** دراسة مواصفات متعلقة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية من أجل المصادقة عليها ونشرها.
- تعزيز أنشطة **التواصل والتحسيس في مجال النجاعة الطاقية** لفائدة مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص والمواطنين.

تنزيل الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية

المواد البترولية والغاز الطبيعي

الأنشطة الاقتصادية والاستثمار

المواد البترولية

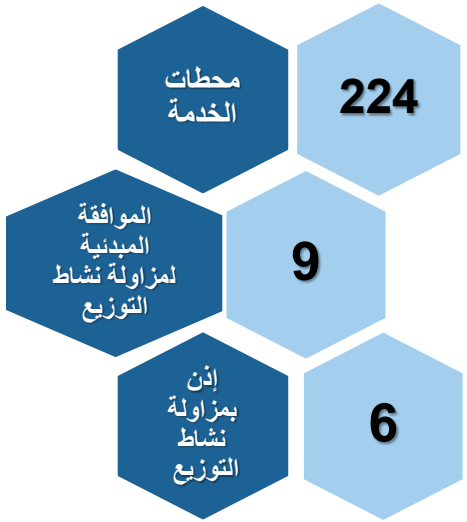

الرخص الممنوحة إلى غاية أكتوبر2021

تعزيز قدرات تخزين المواد البترولية :

- مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة في أفق سنة 2023 :
  - **قدرة إجمالية : 904 ألف متر مكعب؛**
  - **استثمار : 3 مليار درهم.**

توزيع المحروقات :

- تم إلى غاية أكتوبر 2021
  - **إحداث : 224 محطة لبيع الوقود؛**
  - **استثمار : 670 مليون درهم؛**
  - **فرصة شغل : 1000.**

الغاز الطبيعي

- **تنزيل التوجه الاستراتيجي لتطوير الغاز الطبيعي** في أفق سنة 2050.

- **إطلاق "طلب إبداء الاهتمام"** لمعرفة الفاعلين الدوليين الراغبين في **إنجاز مشروع وحدة عائمة للتخزين وإعادة التغويز** "Floating Storage and Regasification Unit" :
  - أثارت أهمية هذا المشروع اهتمام عدد كبير من الشركات الوطنية والدولية؛
  - منحت الوزارة للشركات فترة إضافية تمكنها من الاستجابة لطلب معلومات إضافية تخص المشروع؛
  - سيتم التواصل مع الشركات التي أعربت عن اهتمامها لتحسين العروض وتقديم أحسن نموذج يسمح بتأمين تزويد البلاد في أحسن الظروف.

- تتم **متابعة دراسة مشروع أنبوب الغاز الطبيعي نيجيريا – المغرب** والذي وصل إلى مرحلة الدراسات الهندسية التقنية.

المعادن و الجيولوجيا

الظرفية العالمية للمعادن

الفوسفاط ومشتقاته

- تميزت الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021 بارتفاع ملحوظ لأسعار الفوسفاط والأسمدة (DAP) مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 حيث بلغت نسبة ارتفاع الأسعار على التوالي45.3+% و93.5+ %.
- ومن المتوقع أن تزداد القدرة الإنتاجية العالمية لحمض الفوسفوريك بما يعادل 3,6 مليون طن خلال الخمس سنوات المقبلة. وفي نفس السياق، ستكون كل من إفريقيا و أسيا الشرقية من بين أكبر المساهمين في نمو هذه القدرة الإنتاجية.
- وأن يزداد العرض العالمي لحمض الفوسفوريك بنسبة 1.6% سنوياً (خلال الفترة الممتدة ما بين 2019 و2024). أما فيما يخص الطلب، فبعد القفزة النوعية (7+%) التي عرفها ما بين سنتي 2020 و2021، فإنه سيعرف نموا بطيئا خلال السنوات الخمس المقبلة ليبلغ 1% سنويًا.

المواد المعدنية الأخرى

- شهدت أسعار المعادن الأساسية زيادات كبيرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2021. مع استمرار الانتعاش الاقتصادي بفضل إعادة الانفتاح التدريجي للاقتصادات المتقدمة، كما لا يزال الطلب الصيني على المعادن الصناعية قوياً حيث من المتوقع أن يظل كذلك حتى نهاية سنة 2021، مشيرا بذلك إلى توقعات إيجابية بشأن أسواق المعادن الأساسية.
- في المقابل سترتفع قيمة ميزانية الاستثمارات العالمية في مجال التنقيب عن المعادن بنسبة 15% الى 20% خلال السنة الجارية.

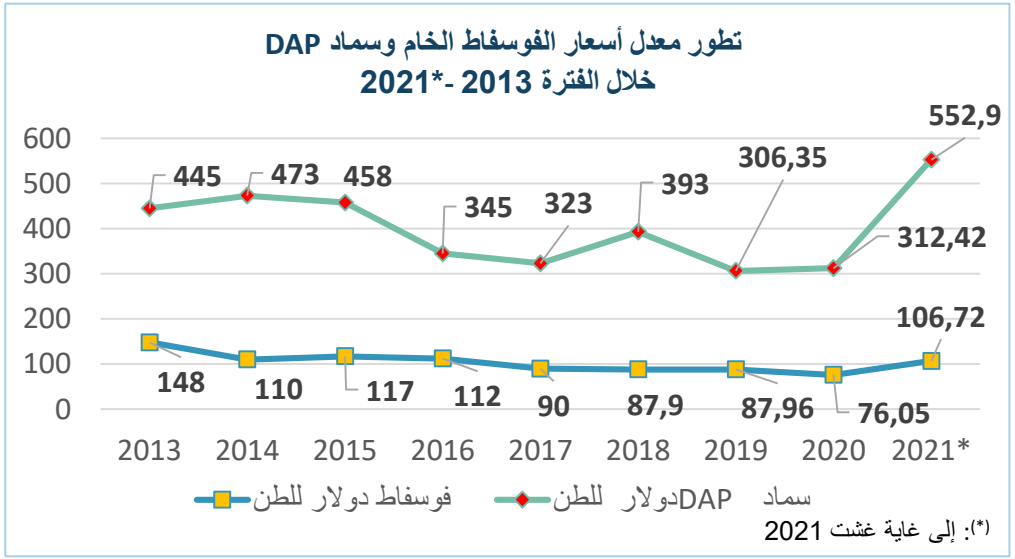

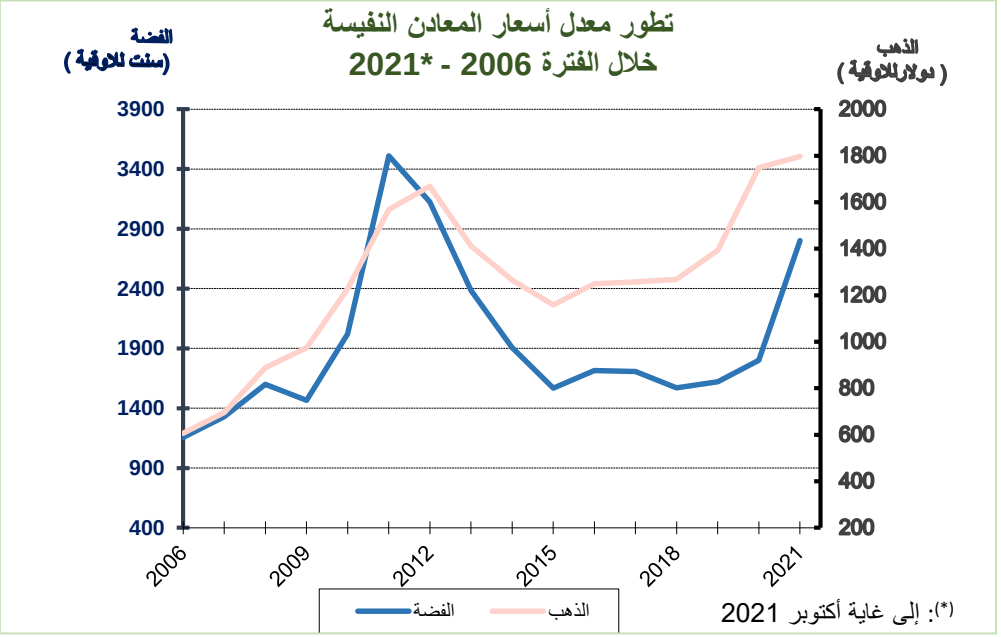

الأهداف الاستراتيجية للمجال المعدني

مواصلة الريادة المغربية في مجال الفوسفاط

- توطيد وترسيخ ريادة المغرب في السوق العالمية للفوسفاط.
- التكيف مع تقلبات السوق من خلال الاندماج الكامل في سلسة القيمة.
- مواصلة تعزيز المرونة التجارية للمجموعة بفضل التنوع الجغرافي الهام لصادراتها مع تنمية رقم معاملاتها.
- مواصلة التوجه نحو عرض للأسمدة الخاصة التي تلبي أكثر فأكثر احتياجات التربة والزراعات.
- التركيز على الابتكار والتطوير لتلبية احتياجات السوق والمزارعين.
- برنامج استثماري يفوق 200 مليار درهم (2008-2030).

قطاع معدني تنافسي يهدف إلى تحقيق تنمية مجالية مندمجة ومستدامة في أفق سنة 2030

الركائز

- تطوير نسيج تنافسي من الفاعلين؛
- إعادة التنظيم المؤسساتي للقطاع؛
- تعزيز الوقع الاجتماعي والطابع المسؤول والمستدام للقطاع؛
- تكييف الإطار التشريعي والآليات التمويلية والضريبية للطموحات الجديدة للقطاع.

الإجراءات المواكبة

1. تعزيز دور المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن في مجال البحث والاستكشاف المعدني على المستوى الوطني.
2. المعادن الاستراتيجية : إحداث لجنة وطنية بين وزارية متخصصة تعنى بتحديد واقتراح المعادن الاستراتيجية ووضع الإطار القانوني لعملها، وذللك بغية الاستغلال الأمثل لهذه المعادن بما يتناسب والتوجهات الاستراتيجية للمغرب خاصة في مجال الانتقال الطاقي وحرص المغرب على توطين صناعة محلية في هذا الإطار.
3. تطوير البنية التحتية الجيوعلمية.
4. إحداث المختبر الوطني للمعادن.
5. مواكبة الشركات المعدنية الصغيرة والمتوسطة.
6. تطوير التكوين والموارد البشرية المؤهلة بما يتناسب مع احتياجات القطاع وتأطير دور الفاعلين المنجميين في التنمية المحلية.
7. تعزيز ظهور صناعة تثمينية وتحويلية للمواد المعدنية (إرساء مرونة قانونية لتعزيز التثمين والتحويل و إرساء إجراءات جبائية لتعزيز تطوير التثمين والتحويل).

أهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكاربورات

تأهيل التراث المعدني الوطني

- إعادة منح **2984 رخصة بحث و163 رخصة استغلال** وذلك بهدف إعطاء دينامية للبحث والاستغلال المعدني.
- العمل على إطلاق عملية إعادة منح **350 رخصة بحث و27 رخصة استغلال** بعد نشر القرار رقم 2357.21 بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر 2021.

مواصلة تنزيل مشروع إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي

CADEMAF
مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
CENTRALE D'ACHAT ET DE DÉVELOPPEMENT DE LA RÉGION MINIÈRE DU TAFILALET ET DE FIGUIG

- الانتهاء من العملية الأولى للمنافسة التي تم إطلاقها سنة 2020 همت 294 جزء. وقد تم منح 38 جزء للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج
- نشر الإعلان العمومي الثاني للمنافسة بالبوابة الالكترونية للوزارة يهم 361 جزء.

مواصلة تكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الهيدروكاربورات، حيث تم إصدار 34 قرارا إداريا سنة 2020 و 57 قرارا عند متم شهر أكتوبر 2021.

الإنجازات والآفاق في مجال البحث عن المعادن

- شملت أشغال الأبحاث المنجزة من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وشركائه خلال سنة 2021 ما مجموعه **45 مشروعا بغلاف استثماري يقدر بحوالي 97,54 مليون درهم أنجز منه 54,77 مليون درهم إلى غاية متم شهر غشت 2021.**

- من المتوقع أن تشمل **أشغال الأبحاث المزمع إنجازها من طرف المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وشركائه خلال سنة 2022 ما مجموعه 36 مشروعا بغلاف استثماري يقدر بحوالي 92,89 مليون درهم.**

الإنجازات والآفاق في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكاربورات

ONHYM

حصيلة الإنجازات في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكاربورات خلال التسع الأشهر الأولى:

- **منح (01) امتياز الاستغلال؛**
- **منح رخصتي استكشاف وتمديد 3 رخص استكشاف؛**
- **حفر 4 آبار استكشافية بحوض الغرب؛**
- **إعادة معالج وتأويل المعطيات الاهتزازية الثنائية والثلاثية الأبعاد؛**
- **القيام بدراسات وتقييمات جيولوجية وجيوفيزيائية.**

إنجازات المكتب بإمكانياته الذاتية :

- **وتأويل المعطيات الاهتزازية الثنائية والثلاثية الأبعاد**
- **دراسات تحليلية للمعطيات الجيولوجية والجيوكيميائية وإعداد خرائط باليوجيوغرافية؛**
- **إنجاز 4 مهام ميدانية؛**
- **إنهاء أشغال إعادة معالجة المعطيات الاهتزازات لحوض الميزوريف.**

أهم الإنجازات والتوقعات في مجال الفوسفاط

أهم الإنجازات

تأثرت مشاريع التنمية الصناعية بالسياق الوبائي لفيروس كوفيد-19، إذ شهدت جميع هذه المشاريع توقفا تاما في الانجاز منذ مارس 2020، مما أثر على برمجتها الأولى وأسفر عن تأجيل مواعيد تشغيلها المقررة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع قد عرفت استئناف تدريجي لأنشطتها.

وتهم الإنجازات المسجلة خلال الفترة 2020-2021، مشروع توسع مستودعات تخزين فوسفاط ثنائي الأمومنيوم " DAP ".

ويبلغ المبلغ الاستثماري المخصص لهذا المشروع 563 مليون درهم تم الالتزام ب 541 مليون درهم حتى الآن.

من بين أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2022

- مشروع مغسلة بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 3748 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن ب 1972 مليون درهم.
- مشروع منجم مزيندة بغلاف استثماري يصل إلى 736 مليون درهم تم الالتزام بها بالكامل.
- مشروع منجم بن جرير بمبلغ استثماري يصل إلى 274 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن ب 225 مليون درهم.
- مشروع كهرباء منطقة الكنتور بغلاف استثماري إجمالي يصل إلى 75 مليون درهم تم الالتزام لحد الآن ب 63 مليون درهم.
- مشروع معالجة مياه الصرف الصحي "STEP" بكل من قصبة تادلة والفقيه بن صالح وخريبكة بمبلغ استثماري يصل إلى 665 مليون درهم تم الالتزام ب 77 مليون درهم لحد الآن.
- برنامج انتاج ثلاثة ملايين طن من الأسمدة بالجرف الأصفر بغلاف استثماري يصل إلى 721 13 مليون درهم تم الالتزام ب 118 11 مليون درهم لحد الآن.
- مشروع تكييف لخطوط الأسمدة NPKبمبلغ استثماري يصل إلى 200 مليون درهم تم الالتزام ب 168 مليون درهم لحد الآن.
- مشروع تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر-المرحلة الثانية بغلاف استثماري محدد في 380 مليون درهم تم الالتزام ب 98 مليون درهم لحد الآن.
- مشروع وحدة الحامض الكبريتي PS4 بآسفي بمبلغ استثماري يصل إلى 185 1 مليون درهم تم الالتزام ب 996 مليون درهم لحد الآن.
- وحدة إزالة الكادميوم من الحامض الفوسفوري بالجرف الأصفر بغلاف استثماري محدد في 260 مليون درهم تم الالتزام ب 4 ملايين درهم حتى الآن.
- برنامج فوسبوكراع- وحدة الغسل والتعويم بمبلغ استثماري يصل إلى 442 1 مليون درهم تم الالتزام به بالكامل وسيتم تشغيل هذه الوحدة خلال الربع الثاني من سنة 2022.

المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030

التحديات الاستراتيجية ذات البعد الدولي

- الطلب المتزايد على مختلف المواد الأولية
- السياسات المتبعة للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية
- الوقاية من المخاطر الطبيعية

التحديات الاستراتيجية ذات البعد الوطني

- الطبيعة الأفقية لمهام مديرية الجيولوجيا
- التحول الرقمي
- تطور أشكال تدخل الدولة والجهات الترابية

التوجهات الأربعة الكبرى

التوجه الأول

المقاربة بين تطوير البنية التحتية الجيوعلمية الوطنية وتثمين المعلومة الرقمية ثلاثية الابعاد: الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية

التوجه الثاني

إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة وخدمات تحليل متقدمة

التوجه الثالث

تنفيذ التطبيقات الجيولوجية التي تقدم عناصر المساعدة في مختلف الميادين

التوجه الرابع

تطوير القدرات

تنزيل المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030

استهداف تسعة مناطق بالتغطية الجيوعلمية ثلاثية المواضيع

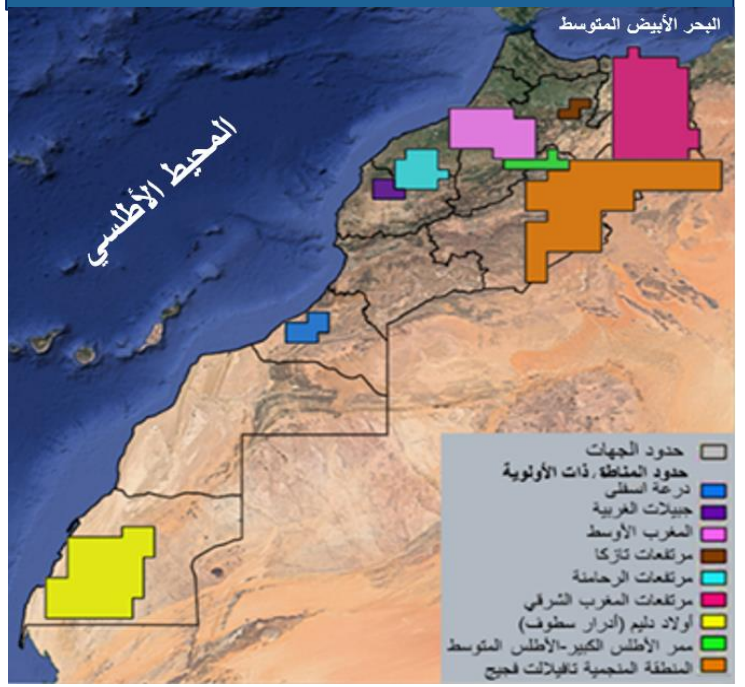

التخريط الجيولوجي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

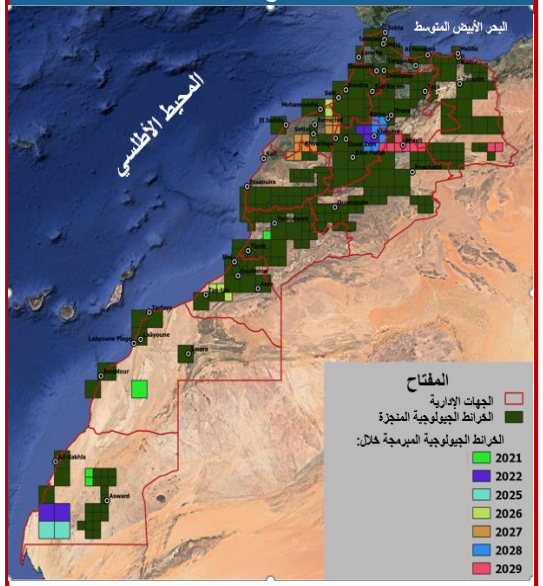

- **6 مشاريع**
- **59 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 55,8 مليون درهم**

التخريط الجيوكيميائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

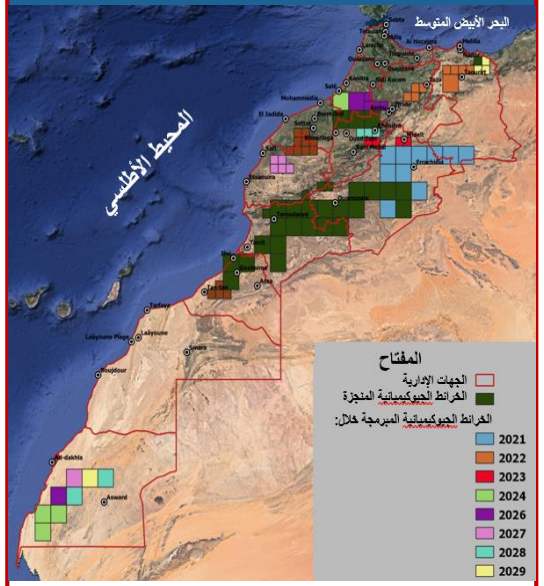

- 9 مشاريع
- 124 خريطة مبرمجة
- غلاف مالي : 167 مليون درهم

التخريط الجيوفيزيائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

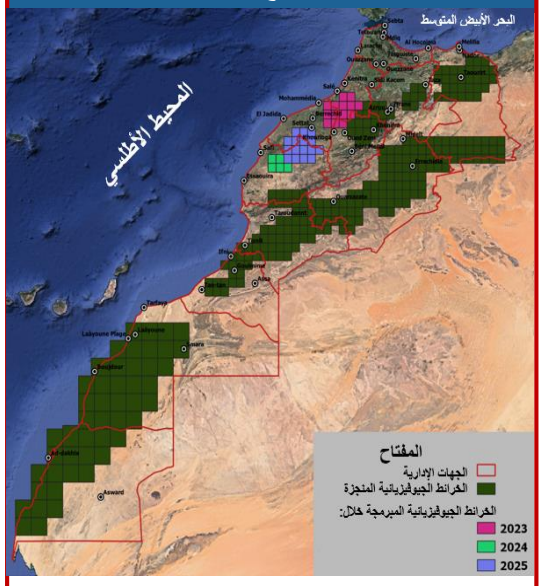

- **3 مشاريع**
- **37 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 30 مليون درهم**

المعلومة الجيوعلمية الرقمية

النظام الوطني للمعلومات الجيولوجية

- سيتم وضع نظام وطني للمعلومة الجيوعلمية، الذي سيشتمل على قاعدة بيانات قوية وقابلة للتبادل والذي سيتيح التحليل الموضوعاتي ذا البعد الفضائي للمعلومات الجيوعلمية.

التراث الجيولوجي الوطني

مشروع قانون حول التراث الجيولوجي الوطني

- يدخل هذا المشروع في إطار حماية وتثمين التراث الجيولوجي الوطني.

التعاون الوطني والدولي

- تم التوقيع على 5 اتفاقيات إطار و5 اتفاقيات خاصة بين الوزارة ومجالس الجهات الداخلة وادي الذهب، الشرق، فاس – مكناس، سوس – ماسة والعيون - الساقية الحمراء.
- عرف التعاون المغربي الصيني في المجال الجيوعلمي، إنجاز عدة مشاريع آخرها المشروع الضخم للتخريط الجيوكيميائي، الذي أعطيت انطلاقته في شهر شتنبر 2021، بغلاف مالي يقدر ب 75 مليون درهم.

برامج قطاع التنمية المستدامة

تدبير النفايات

أهداف البرنامج :إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية لصالح كل المراكز الحضرية وتأهيل واغلاق جميع المطارح العشوائية ورفع نسبة التثمين والتدوير الى 20٪ في افق 2022

حصيلة سنة 2021

البرنامج الوطنـــي لتدبير النفايـــات المنزليـــة

- تأهيل وإغلاق 12مطرح عشوائي برسم سنة 2021 ؛
- متابعة إنجاز 15مركز طمر وتثمين النفايات ؛
- مواصلة المساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية ؛
- انجاز دراسة تقييم البرنامج وإصدار توصيات متعلقة بالجانب المالي والمؤسساتي والتقني.

مجموع الاعتمادات : 251,13 م.د (بما فيها 200 مليون درهم برسم سنة 2021)

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

- متابعة انجاز مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة ؛
- اعداد دراسات لإنجاز مشروع الفرز الانتقائي للنفايات بجماعة المشور القصبة بمراكش ؛
- اعداد مخطط مديري لتدبير وتثمين السيارات والشاحنات المنتهية الصلاحية ؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع القطاع الخاص لتدبير وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ؛
- إنجاز خطة عمل وطنية لتثمين النفايات المعدنية وإعادة تأهيل مواقع المناجم المغلقة للحد من أثارها السلبية على المحيط البيئي وصحة المواطن.

برنامج عمل سنة 2022

البرنامج الوطنـــي لتدبير النفايـــات المنزليـــة

- برمجة تأهيل وإغلاق 11 مطرح العشوائي ؛
- مواصلة الدعم لإنجاز 10 مراكز في طور الإنجاز ؛
- تفعيل مخرجات دراسة تقييم البرنامج لصياغة برنامج جديد.

مجموع الاعتمادات : 200 م.د.

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

العمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات عبر انجاز مجموعة من الأنشطة من بينها :

- تتبع انجاز مشاريع مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة التي استفادت من الدعم خلال الأربع سنوات الأخيرة ؛
- انجاز مشروع الفرز الانتقائي في المصدر بجماعة المشور القصبة بمراكش ؛
- مواصلة وضع المنظومة الخضراء لتثمين وإعادة تدوير النفايات مع إعداد الآليات التقنية والمالية.

البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث

حصيلة سنة 2021	برنامج عمل سنة 2022
التأهيل البيئي للوحدات والمناطق الصناعية	
المساهمة في إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة للمجازر البلدية بسلا والمناطق الصناعية بعين الشكاك وعين جوهرة وأولاد تايمة وبوقنادل بغلاف مالي قدره 46 م.د	متابعة إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة الصناعية بعن الشكاك وعين جوهرة وبوقنادل بغلاف مالي يقدر بـ 30 م.د
تثمين و إعادة استعمال النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون	
دعم إنجاز مشروعين لمعالجة المرج بوزان وزاوية الشيخ بغلاف مالي قدره 3,15 م.د	المساهمة في إنجاز عدة مشاريع لمعالجة المرج بجهة فاس مكناس وجهة طنجة تطوان الحسيمة بغلاف مالي يقدر بـ 12 م.د
مكافحة تلوث الهواء لقطاع الفخار	
استبدال الافرنة التقليدية بالافرنة الغازية بالولجة بسلا واكفاي بمراكش بغلاف مالي يقدر بـ 4.22 م.د	استبدال الافرنة التقليدية بالافرنة الغازية بجهة مراكش أسفي بغلاف مالي يقدر بـ 3 م.د
التدبير المستدام لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB)	
• اعداد جرد للمعدات الملوثة و انجاز التحاليل . • جمع المعدات الملوثة وتصدير ها (250طن)؛ • تنظيم دورات تدريبية وتوعوية حول هذه إشكالية بمختلف جهات المملكة.	• معالجة المعدات والزيوت المتوسطة التلوث ومواصلة تصدير أكثرها تلوثا (618 طن). • مواصلة دورات تدريبية وتوعوية لاعتماد أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من قبل جميع حاملي المعدات الكهربائية.

تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

حصيلة سنة 2021

المشاريع المنجزة والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني في مجال مكافحة الاحتباس الحراري في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم **المتحدة بشأن تغير المناخ :**

- إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050 ؛
  - تحيين المساهمة المحددة وطنياNDC ؛
  - انجاز منصة رقمية لنظام المتابعة والإبلاغ والتحقق MRV لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا ؛
  - اعداد سبعة مخططات مناخية جهوية بكل من الجهات التالية: طنجة تطوان الحسيمة ، الدار البيضاء سطات ، درعة تافيلالت ، كلميم واد نون ، العيون الساقية الحمراء وبني ملال خنيفرة وجهة الشرق؛
  - تقوية قدرات الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي (جماعات محلية ، قطاع خاص ،...) ؛

- المشاركة في اشغال مؤتمر كوب 26 بوفد ترأسه السيد رئيس الحكومة وهم ممثلين عن القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية .
- تنظيم أنشطة موازية ولقاءات ثنائية مع مجموعة من الدول والمنظمات بالرواق المغربي

برنامج عمل سنة 2022

- مواكبة القطاعات المعنية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون (2050) عبر تعبئة الدعم التقني لإعداد مخططات قطاعية ذات بصمة كربونية منخفضة في أفق 2050 ، والتي ستهم إنتاج الطاقة الكهربائية والفلاحة والصناعة وقطاع الإسكان والنقل والنفايات ؛
- استكمال اطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ "المساهمة المحددة وطنيا" ؛
- مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدراتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي ؛
- إطلاق دراسات من أجل إعداد مخططين ترابيين للمناخ لكل من جهة جهة فاس مكناس وجهة الداخلة وادي الدهب ؛
- الاعداد للمشاركة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (كوب 27)

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي

أهداف البرنامج :

- تأهيل وحماية وتثمين 35 موقع جديد ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE) مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الترابية والإيكولوجية والسوسيو اقتصادية والتوزيع الترابي
- المساهمة ودعم الجماعات الترابية بخصوص تهيئة المناطق الخضراء ؛
- المحافظة على المجالات الرطبة وجعلها أحد ركائز جلب الاستثمارات في المجال السياحي والترفيهي ؛
- تعزيز التربية البيئية والتوعية والتحسيس ؛

حصيلة سنة 2021

المساهمة بغلاف مالي قدره 27,7 مليون درهم ، لتمويل عدة مشاريع من بينها:

- تنمية السياحة الطبيعية بجهة العيون وجهة الداخلة وادي الدهب وجهة كلميم واد نون ؛
- حماية الطبيعة عبر التطهير السائل بالعالم القروي
- تأهيل و تهيئة غابة سيدي معافة بجهة الشرق ؛
- تهيئة فضاء ترفيهي للتربية البيئية بجماعة تمنار بالصويرة ؛
- تقليص آثار الكوارث الطبيعية بواحات جهة كلميم واد نون

برنامج عمل سنة 2022

يقدر المبلغ المرصود للبرنامج برسم سنة 2022 حوالي 6 مليون درهم.

وذلك للمساهمة مع الجماعات الترابية لـ:

- إنجاز حزام أخضر لمدينة العيون ؛
- تأهيل منتزه عين فيتال وأجعبو بإفران ؛
- تهيئة فضاءات ترفيهية وجنبات محيط واد بهت بمدينة سيدي سليمان ؛

- إتمام التقييم الوطني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ؛
- التحضير والمشاركة في الجزء الثاني من المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد حضوريا بالصين.

التدبير المندمج للساحل

حصيلة سنة 2021

- إعداد المخطط الوطني للتدبير المندمج للساحل والمصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية للساحل ؛
- إعداد أول تصميم جهوي لساحل هم جهة الرباط -سلا- القنيطرة.

برنامج عمل سنة 2022

- إعداد التصميم الجهوي لساحل جهة طنجة تطوان الحسيمة.
- تنظيم تمرين ميداني لمكافحة التلوث البحري الطارئ.

جرف الرمال

الصيد البحري

التنمية العمرانية

المقذوفات السائلة

التأثيرات السوسيو-اقتصادية

الرصد والمراقبة

الانتقال الطاقي

الرصد والاستشراف الطاقي

سنة 2021

- توفير الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالطاقة بشكل دوري **عبر الموقع الإلكتروني للمرصد المغربي للطاقة**.
- الشروع في تحرير دفتر التحملات المتعلق بتصميم ووضع **نظام معلوماتي مندمج للمرصد المغربي للطاقة** (في طور الانجاز).
- تحيين تقرير **الدراسة الاستشرافية حول الطلب على الطاقة في أفق 2050** على ضوء تعاليق الوكالة الدولية للطاقة والفاعلين المعنيين.
- تحرير مذكرة ومشروع دفتر التحملات المتعلق **بمرصد بالمعادن والهيدروكربورات**.

سنة 2022

- تفعيل المشروع المتعلق بوضع **نظام معلوماتي مندمج للمرصد المغربي للطاقة**.
- إنجاز **دراسات قطاعية ميدانية** ذات أولوية حول الاستهلاك الطاقي (بحسب الاعتمادات المالية المتاحة).
- العمل على اقتناء نظام معلوماتي مناسب خاص **باليقظة الاستراتيجية بقطاع الطاقة والمعادن والجيولوجيا** .
- العمل على إحداث بوابة الكترونية **لمرصد المعادن والهيدروكربورات**.
- مواصلة العمل على تعزيز **برامج الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية** (تقوية القدرات و تعزيز تبادل البيانات والخبرات في مجال الرصد والاستشراف الطاقيين) .

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والشبه المعدنية

سنة 2021

- **إطلاق طلب عروض يتعلق بإرساء وتدبير نظام التتبع والوسم من أجل مراقبة توافر وجودة المواد البترولية السائلة.**
- **تجديد اعتماد 3 هيئات من أجل المراقبة القانونية المتعلقة بآلات الضغط البخاري والغازي،** (36 هيئة تشغل 161 مفتشا معتمدا إلى غاية أكتوبر 2021).
- **منح 62 ترخيصا لاستيراد المواد المتفجرة والمواد الأولية التي تدخل في صناعتها** والمعدات التي تحتوي على مواد بيروتقنية، **ومنح 106 ترخيصا لاستعمال المواد** المتفجرة حسب طريقة الاستعمال الفوري بالمكان.
- **الترخيص بتشغيل مصنعين للمتفجرات و8 مستودعات لتخزينها ومستودع لتخزين المفجرات، بسيدي بوعثمان (إقليم الرحامنة)، بغلاف استثماري يقدر ب 160 مليون درهم؛**
- **الترخيص بإنشاء 5 مستودعات لتخزين المتفجرات والمفجرات، بصاكا (إقليم كرسيف)، بغلاف استثماري يقدر ب 60 مليون درهم؛**
- **تحليل ما يقارب 3904 عينة من المواد البترولية** (إلى غاية متم شتنبر) وتبين أن معدل مطابقة المعايير القانونية **وصل إلى % 97,5 بالنسبة للغازوال و97% بالنسبة للبنزين.**
- **منح 75 ترخيصا استثنائيا لاستعمال معامل التلحيم و/أو معامل السلامة و/أو الإعفاء من الاختبارات الهيدروليكية عند الاستيراد تخص 44978 آلة الضغط البخاري والغازي.**
- **منح الموافقة المؤقتة لاستعمال لولبي السلامة لضمان محتوى قنينات غاز البوطان من فئة 12 كلغ وقنينات غاز البروبان من فئة 34 كلغ، وذلك لضمان محتوى القنينات ؛**
- **تشغيل نظام معلوماتي يتعلق بآلات البخار من أجل التتبع الدقيق لكل الأنشطة المرتبطة بهذه الآلات من صناعة واستعمال ومراقبة، وذلك من أجل تحسين الخدمات المقدمة من طرف مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر.**
- **المصادقة على 19 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم و21 مواصفة قياسية متعلقة بالطاقات المتجددة و32 مواصفة قياسية متعلقة بالتعدين ، وسيتم خلال شهر أكتوبر عرض 85 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية وزيوت التشحيم على اللجنة المختصة قصد دراستها والمصادقة عليها**
- **انطلاق أشغال بناء مقر جديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء بشراكة مع الوزارة المكلفة بالتجهيز، وتقدر تكلفة المشروع بـ 10 مليون درهم.**

سنة 2022

- **تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المنشآت الطاقية والمنجمية ومصانع ومستودعات تخزين المواد المتفجرة وكذا المنشآت التي تتوفر على آلات الضغط البخاري والغازي؛**
- **تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المواد البترولية** من الناحية الكمية والكيفية.
- **اقتناء المعدات التقنية من أجل تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته** وذلك لتمكين المستهلكين من التزود بمواد مطابقة للمواصفات القانونية.
- **اعتماد تقنيات متقدمة لمراقبة جودة المحروقات،** تتيح تتبع هذه المواد عن طريق وسمها في سبيل الإسهام في تحديد المسؤولية المتعلقة بمخالفة جودة المحروقات.
- **إعداد مواصفات قياسية** متعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والطاقات المتجددة والمواد البترولية وزيوت التشحيم والتعدين.
- **مواكبة صانعي المتفجرات** لإنجاز مشاريعهم المتواجدة بكل من أكادير **ووجدة بغلاف مالي إجمالي يناهز 340 مليون درهم.**
- **استكمال أشغال بناء المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء.**

قطاع التنمية المستدامة

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2021

نظام المراقبة والتراخيص

- انجاز 379 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية ؛
- الترخيص لـ 68 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة و لـ 27 منشأة متخصصة في معالجة النفايات الخطرة ؛
- احداث نظام معلوماتي للتراخيص المتعلقة بتدبير النفايات .

التقييم البيئي

- فحص 10 مشاريع من طرف اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة و585 مشروع على المستوى الجهوي ؛
- رقمنة مساطر التقييم البيئي ؛
- المساهمة في أشغال اللجنة الوزارية للقيادة المكلفة بالطعون ذات الصلة بالاستثمار.

برنامج عمل سنة 2022

نظام المراقبة والتراخيص

- **مجال المراقبة**
  - متابعة تنفيذالمخطط على المستوى الوطني و الجهوي بتنسيق مع الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية ؛
  - متابعة مراقبة وحدات إنتاج زيت الزيتون بتنسيق مع الجهات المعنية ؛
  - تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل ؛
  - مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي.
- **مجال التراخيص**
  - اطلاق النظام المعلوماتي للتراخيص.

التقييم البيئي

- تنزيل المساطر والآليات لتفعيل القانون 17-49 المتعلق بالتقييم البيئي (إنجاز الوثائق التوجيهية القطاعية للتقييم البيئي والإفتحاص البيئي) ؛
- متابعة دراسة طلبات قرار الموافقة البيئية للمشاريع المعروضة على اللجنة الوطنية.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2021

رصد الساحل

- رصد جودة مياه الشواطئ: 186 شاطئ
- رصد جودة الرمال 60 شاطئ
- رصد التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة والرواسب بالواجهتين الأطلسية والمتوسطية
  - ✓ برنامج " MEDPOL " : 25 محطة الواجهة المتوسطية.
  - ✓ برنامج « ATLANTIQUE POL » : 34 محطة
- رصد الملوثات العضوية الثابتة في إطار برنامج " الدعم الإقليمي لرصد الملوثات العضوية الثابتة POPs" المنبثق عن اتفاقية استوكهولم

رصد الهواء

هدف البرنامج : اقتناء ووضع **140محطة** ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.

الغلاف المالي للبرنامج : 367 مليون درهم.

عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2021 : 32 محطة.

ساهم القطاع في إطار الشراكة مع الجهات في تمويل 36 محطة جديدة الى حدود سنة 2021.

عدد التحاليل المخبرية

	2021	2022
عدد التحاليل (الماء والرواسب)	43157	45000
عدد القياسات (الغازات)	7200	10000
المجموع	50357	55000

برنامج عمل سنة 2022

رصد الساحل

متابعة تنفيذ رصد ـ :

- جودة الشواطئ
- التلوث البحري
- الملوثات العضوية الثابتة POPs

رصد الهواء

- دعم الجهات لاقتناء **8 محطات** جديدة .

الحصول على **شهادة الاعتماد** طبقا لمرجع الاعتماد NM/ISO 17025 الخاص بالمختبرات (**2020**)، والعمل مستمر **لتوسيع مجالات التحاليل للاعتماد (2022).**

SEMAC Maroc Accréditation — ISO 17025

حصيلة سنة 2021

- إنجاز التقرير الرابع حول حالة البيئة بالمغرب ؛
- إنجاز الأنظمة الجهوية للمعلومات البيئية والتنمية المستدامة في جميع جهات المملكة ؛
- إعداد التقارير الجهوية المتعلقة بالحالة البيئية ؛
- تنظيم دورات تكوينية في مجال استعمال واستغلال نظم المعلومات البيئية لفائدة الممثلين الجهويين للقطاعات المعنية .

برنامج عمل سنة 2022

استكمال النظام الوطني للمعلومات البيئية

مكونات النظام

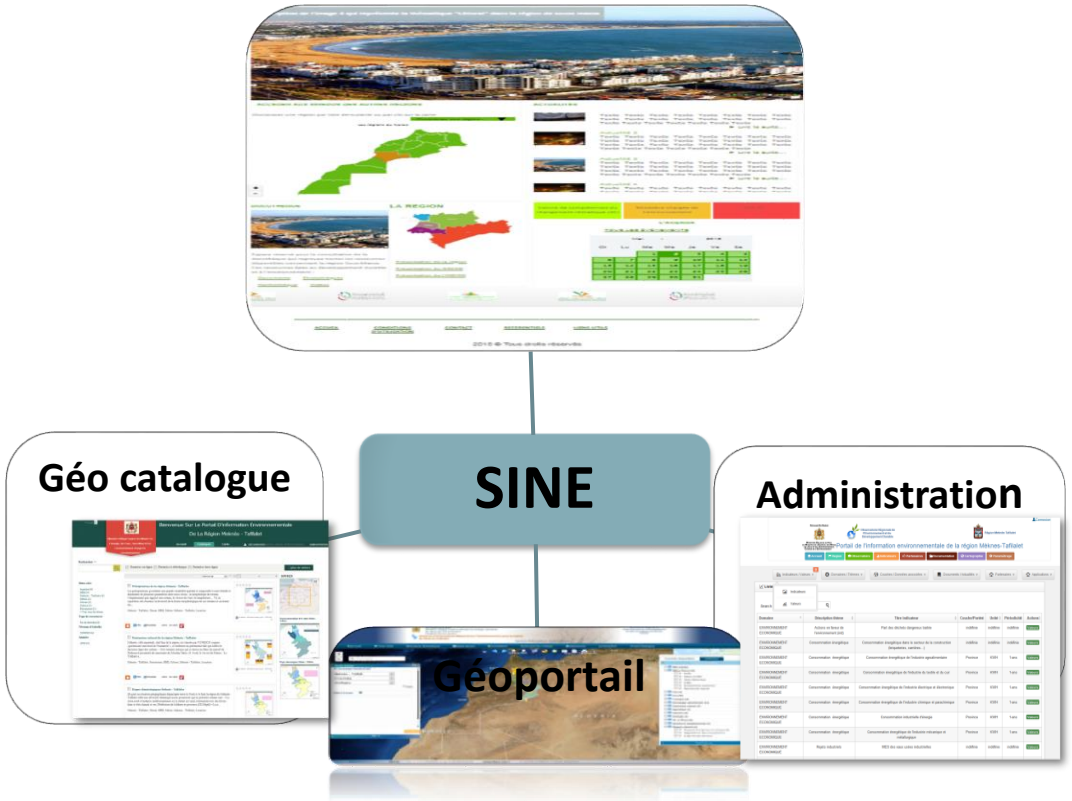

الشراكة والتعاون

الانتقال الطاقي

آفاق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا

التعاون الثنائي

- إيلاء اهتمام بالغ لتطوير التعاون الثنائي مع البلدان الإفريقية الصديقة في سياق تعاون مثمر ومستدام للمساهمة في دعم وتوفير إمكانات التنمية والنمو للاقتصاديات الإفريقية وتطوير الكفاءات البشرية بهذه القارة.
- تعزيز هذا البعد الثنائي من خلال التعاون الإقليمي والثلاثي لتمكين البلدان الإفريقية جنوب الصحراء من الاستفادة من الخبرات المغربية المكتسبة خاصة من قبل المؤسسات والشركات الوطنية في المجالات التقنية المرتبطة بالطاقة والمعادن والجيولوجيا، وكذا لإنجاز مشاريع ذات النفع المشترك من خلال التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف.
- تقوية التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وكذا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى كل من كندا ودول أمريكا اللاتينية من خلال خلق فرص تعاون جديدة في مجال الطاقة والمعادن والجيولوجيا وذلك لتكريس مكانة المغرب جهويا ودوليا.
- مواصلة تعزيز وتوطيد علاقات التعاون الاستراتيجي المثمر والبناء مع كل من الصين والهند وروسيا من خلال تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا.

التعاون المتعدد الأطراف

- مواصلة تنفيذ المبادرات والبرامج الدولية التي انخرط فيها المغرب مع المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقات المتجددة، إلخ)، وكذلك مع المانحين الدوليين.
- البحث عن فرص جديدة لهذا التعاون لمواكبة دعم تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتسريع الانتقال الطاقي وكذا تعزيز القدرات المؤسساتية والقانونية والتقنية وتوطيد مكانة المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- تعزيز إشعاع المناطق الجنوبية المغربية من خلال إبراز مؤهلاتها ومواردها في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا وجعلها محورا للشراكات المستقبلية.
- تعزيز آلية التنسيق بهدف تحقيق الإلتقائية في تدخلات الفاعلين في القطاع على مستوى الترويج للمغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

قطاع التنمية المستدامة

تعزيز الشراكة والتعاون الدولي

حصيلة سنة 2021

الشراكة مع مختلف الفاعلين

- التوقيع على 12اتفاقية اطار حول تزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الجهوي ؛ و عدة اتفاقيات موضوعاتية في مجال رصد جودة الهواء ، تأهيل المجالات الطبيعية ، مكافحة التلوث الصناعي ، التنقل المستدام ، الخ...
- تنظيم حوالي 20ورشة تكوينية لتعزيز قدرات مختلف الفاعلين في مجال البيئة والتنمية المستدامة همت 200 ممثل عن الجماعات الترابية ، والجمعيات البيئية ، و المقاولين الشباب.
- تعزيز الشراكة مع كل من : وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ، المدرسة الوطنية العليا للمعادن ، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ، المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية ، قطاع التكوين المهني ، الخ...

تعزيز التعاون الدولي

- تعبئة ما يقارب **13 مليون دولار**في إطار المرحلة السابعة لتمويل الصندوق العالمي للبيئة من اجل انجاز بعض المشاريع (مراكش مدينة مستدامة ، التكنولوجيات النظيفة و المهن الخضراء ، التنوع البيولوجي) ؛
- متابعة تنفيذ عدة مشاريع في اطار برامج التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف مع كل من إيطاليا واليابان والمعهد العالمي للنمو الأخضر والبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛
- المشاركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة والمناخ للمساهمة في اشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي و الدولي ؛
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الإفريقية الصديقة (بوركينافاسو ، روندا ، سينغال ، الغابون ، غينيا ، كوت ديفوار ، مدغشقر ، النيجر) من خلال تنظيم دورات تكوينية عبر تقنيات التواصل عن بعد في مجال التغير المناخي ، لتعزيز قدرات الأطر التقنية لهذه الدول.

برنامج عمل سنة 2022

الشراكة مع مختلف الفاعلين

- اعداد إطار جديد للشراكة مع المجتمع المدني من اجل مواكبة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية ؛
- اطلاق نسخة جديدة لبرنامج دعم البحث العلمي في المجال البيئي ؛
- إطلاق المرحلة الثانية من برنامج Cleantech لدعم المشاريع المقاولاتية الأكثر ابتكارا.

تعزيز التعاون الدولي

- متابعة تفعيل برامج العمل المنبثق عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الثنائي مع دول الشمال (الاتحاد الاوروبي ، ايطاليا ، ألمانيا ، سويسرا ، الولايات المتحدة ،....) ؛
- تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي الموقعة مع دول الجنوب (26 اتفاقية) خاصة مع البلدان الشريكة في إفريقيا (8 بلدان) في إطار برنامج التعاون جنوب - جنوب ؛
- المشاركة في الاجتماعات الدولية ، خاصة منها اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة ؛
- متابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ، وتنفيذ التزامات المغرب في اطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

حصيلة سنة 2021

- تنظيم حفل تسليم جائزة الحسن الثاني للبيئة في دورتها 13 التي توجت 10 فائزين.
- إنجاز كبسولات تحسيسية وتوعوية حول عدة مواضيع بيئية ، وبثها عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية
- إحداث وتجهيز مجموعة من النوادي البيئية (بالوسائل السمعية البصرية ، المعلوماتية والكتب البيداغوجية) داخل مجموعة من المؤسسات التعليمية وبدور الشباب ، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة منشطي النوادي البيئية.
- تهيئة 6 مؤسسات تعليمية وتجهيزها ببنيات تهم حماية البيئة والتنمية المستدامة بجهة الدار البيضاء سطات (الواح شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، نظام تجميع مياه الامطار ، نظام لفرز النفايات ، مساحات خضراء ونظام سقي بالتنقيط).
- إنجاز مدعمات تربوية وبيداغوجية متطورة مثل الخرائط التفاعلية والمدعمات الرقمية (Simulateurs 3D).

برنامج عمل سنة 2022

- تنظيم سلسلة من الحملات السمعية البصرية ، عبر إنتاج وصلات وكبسولات وبثها عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية ، حول مواضيع بيئية ذات أولوية ؛
- تنظيم دورات تكوينية وزيارات ميدانية لفائدة الصحافيين وممثلي الجمعيات البيئية من اجل المساهمة في تكريس الثقافة البيئية
- متابعة إحداث وتجهيز الأندية البيئية بالمؤسسات التعليمية ودور الشباب ودور الطالبة ومراكز الرعاية الاجتماعية ، ومواكبة أنشطتها التوعوية

الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

التقدم المحرز على مستوى الوزارة

قطاع الانتقال الطاقي

01

التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري والتصميم المديري المتعلق بالقطاع ، وذلك من خلال تسريع عملية النقل الفعلي للسلطات وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.

02

مراجعة وتحيين وتطوير المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار في قطاعات الطاقة والمعادن والجيولوجيا ورقمنة كافة المساطر الإدارية والبالغ عددها أزيد من 100 مسطرة إدارية وذلك في أفق سنة 2025 ، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتتبع وتقييم جودة الخدمات المقدمة من طرف القطاع وذلك بأهداف قابلة للقياس.

03

تنزيل التصميم المديري للنظم المعلوماتية والرفع من معدل رقمنة الاجراءات العملياتية المهنية والداعمة من 25% إلى 95% في أفق 2025.

قطاع التنمية المستدامة

04

تم تنزيل هذا الورش الوطني الاستراتيجي من خلال نقل جلُّ الصلاحيات المُبرمج نقلها إلى المصالح اللاممركزة ، وذلك بموجب النص التنظيمي المنظم لهذه المديريات وكذا عبر آلية التفويض كما تم مدها بالموارد البشرية.

05

العمل جاري لتنزيل التصميم المديري للنظم المعلوماتية من خلال تسريع رقمنة المساطر الموضوعاتية والداعمة للوصول إلى معدل 100% في أفق 2024.

الميزانية الفرعية لقطاع الانتقال الطاقي برسم سنة 2022

قطاع الانتقال الطاقي

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2022

الموظفون : 164.034.000 درهم

ميزانية التسيير : 408.384.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة : 244.350.000 درهم

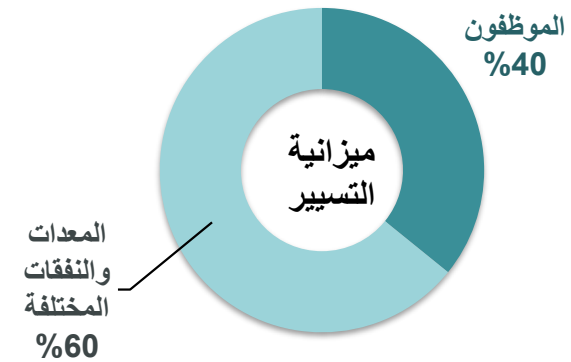

ميزانية الاستثمار : 92.273.000 درهم

مقارنة مشروع ميزانية 2022 بميزانية 2019 بدل 2021 التي تأثرت بجائحة كورونا

ميزانية الاستثمار (شاملة المؤسسات تحت الوصاية)

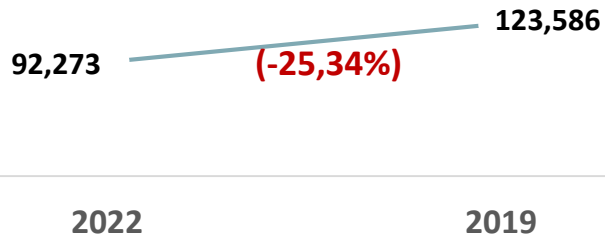

ميزانية التسيير شاملة المؤسسات تحت الوصاية (المعدات والنفقات المختلفة)

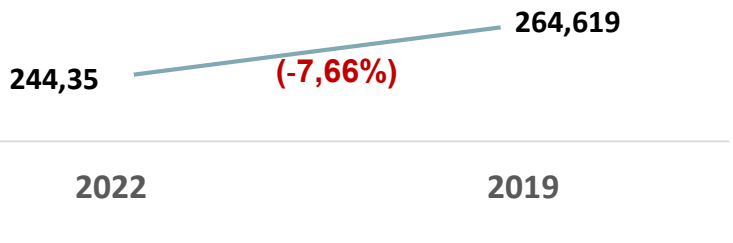

توزيع الإعانات : ميزانية التسيير والاستثمار

- مساهمة الدولة في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

ب مليون درهم

	2019	2020	2021	2022
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	87,675	87, 675	83, 45	85,45
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	78,63	78, 63	78	75
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	38	38	(*)	37
معهد المعادن بمراكش	2,75	2,75	2,6	3
معهد المعادن بتويسيت	2,726	2,726	2,5	2,5
المجمـوع	**209,781**	**209,781**	**166,550**	**202,950**

- مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

	2019	2020	2021	2022
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	47	47	37, 1	45,1
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	25	25	(*)	12
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	5,637	5,637	4,600	7,600
معهد المعادن بمراكش	1,38	1,38	1	1
معهد المعادن بتويسيت (**)	0,19	5,19	0,38	1, 78
المجمـــوع	**80,207**	**85,207**	**43,08**	**67,48**

(*) برسم السنة المالية 2021 تم تحويل الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية إلى الوزارة المكلفة بالصناعة

(**) بالنسبة لميزانية الاستثمار الخاصة بمعهد المعادن بتويسيت، تم تضمينها مبلغ 5 ملايين درهم برسم 2020 موجه خصيصا لتوسعة هذا المعهد، ومليون درهم برسم سنة 2022 موجه لتجهيز المعهد بعد توسعته

الميزانية الفرعية لقطاع التنمية المستدامة برسم سنة 2022

تقديم ميزانية القطاع برسم سنة 2022 ومقارنتها مع ميزانيته برسم 2019

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2022

- الموظفون : 90.371.000 درهم
- ميزانية التسيير : 152.684.000 درهم
- المعدات والنفقات المختلفة : 62.313.000 درهم

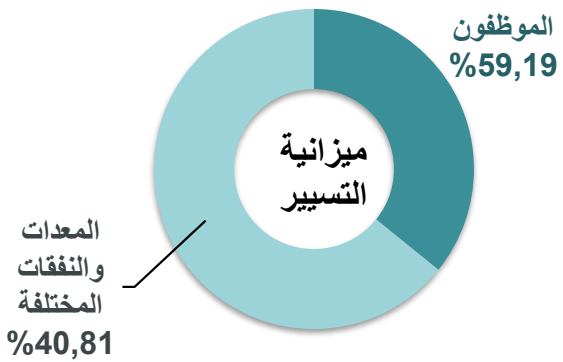

- ميزانية الاستثمار : 289.274.000 درهم

مقارنة مشروع ميزانية 2022 بميزانية 2019 بدل 2021 التي تأثرت بجائحة كورونا

ميزانية الاستثمار (شاملة للمساهمات والتحويلات)

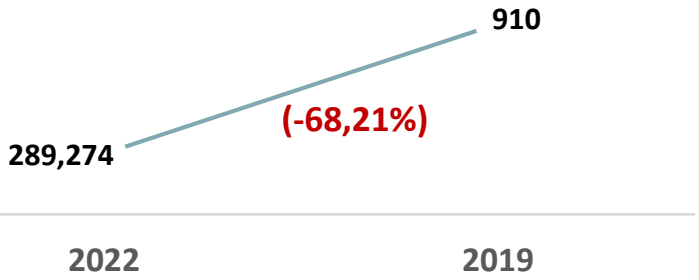

ميزانية التسيير شاملة المؤسسات تحت الوصاية (المعدات والنفقات المختلفة)

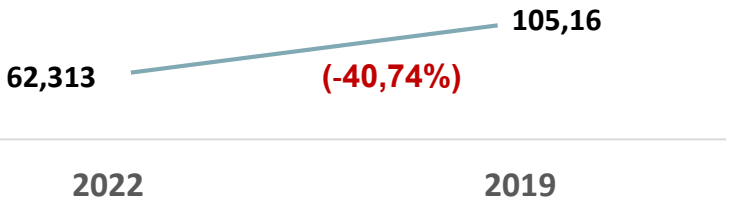

توزيع الإعانات : ميزانية الاستثمار

- **ميزانية الاستثمار : المساهمات الخاصة بالبرامج البيئية**

(ب مليون درهم)

		البرامج والمشاريع البيئية	2019	2020	2021	2022
مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -الاستثمار-	**الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة** (الحساب الخصوصي للخزينة)	البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها	200	200	200	200
		برنامج الوقاية ومحاربة التلوث الصناعي بقطاعات الصناعة والحرف التقليدية	4	1	14	42
	المساهمات في البرامج البيئية الأخرى	البرنامج الوطني للتطهير السائل	600	600		
		برنامج تثمين الأوساط البيئية	64	60	30,574	6
المجموع			868	861	244,574	248

توزيع الإعانات : ميزانية الاستثمار

- **ميزانية الاستثمار : الإعانات المرصدة للمرافق التابعة لقطاع التنمية المستدامة**

(ب مليون درهم)

	البرامج والمشاريع البيئية		2019	2020	2021	2022
مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -الاستثمار-	**المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث** (مصلحة مسيرة بصورة مستقلة)	تعزيز آليات رصد التلوث	**1,5**	**0,9**	**0,9**	**1,5**
	مركز الكفاءات للتغيرات المناخية (4C)	مكافحة تغير المناخ	**5**	**3**	**1,2**	**1,5**
	المجموع		**6,5**	**3,9**	**2,1**	**3**

Royaume du Maroc

Ministère de la Transition Énergétique et du Développement Durable

المملكـــة المغـربيـــة

وزارة الانتقـــــال الطـــاقـــي والتنميـة المستـدامـــة

شكرا على حسن إصغائكم

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 9
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021
من الثالثة بعد الزوال الى السادسة مساء

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ...ساعتين...

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المرابط الكمار	الاصالة و المعاصرة	
محمد حسني	التجمع الوطني للاحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 9
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 01 دجنبر 2021
من 10:30 الى 12:30

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ..... ساعتين و 30 د

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	اعتذر
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	اعتذر
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القنكوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الفلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي وجيبي		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفيظ براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
العرايط الكحلاء	الاصالة والمعاصرة	
حمداني حميد	الاتحاد المغربي للشغل	
محمد بودار	الأحرار	
خالد السعيدي	UNTM	
عمر البكوري	RNI.	
الفضل عبدالله	RNI	
محمد ناصيف	عضو لجنة العدل والتشريع والحريات والشؤون الداخلية	

جدول التصويت

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية

برسم السنة المالية 2022

القطـاع الحكومـي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحـــة والصيـــد البحري والتنميـة القـروية والمياه والغابـــات.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لأحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السيـــاحـــة والصناعـة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطـاقـي والتنمية المستدامة.	ميزانية التسيير	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	ميزانية الاستثمار	الإجماع	لااحد	لااحد	14
	الميزانية برمتها	الإجماع	لااحد	لااحد	14

مساعدة مقرر اللجنة

مريم الهلواني

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم: 10
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 03 دجنبر 2021

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2022.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق التقدم العام للشغالين بالمغرب	اعتذر
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق التقدم العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق التقدم المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2022.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويمين		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	اعتذر
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفيظ براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	